وزارة التخطيط

اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

المؤتمر العلمي الاول
لإعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام

البحوث المشاركة
(محور الحوكمة)

بغداد ٢٠١٦

إعداد / قسم الاعلام و الاتصال الحكومي

العراق...
2030
المستقبل الذي نصبو اليه

وزارة التخطيط

وزارة التخطيط

اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة

المؤتمر العلمي الاول
لإعداد خارطة طريق في اطار تنموي مستدام

البحوث المشاركة
(محور الحوكمة)

بغداد ٢٠١٦

إعداد / قسم الاعلام و الاتصال الحكومي

المحتويات

ت	عنوان البحث	الصفحة
١	المقدمة	٣
٢	اهداف المؤتمر	٣
٣	رؤية العراق ٢٠٣٠	٣
٤	محور الحوكمة	٣
٢	صناعة الأَمْنُ المُسْتَدَامُ ... المنطلقات والأسس	٥
٣	مسار انتقالي نحو تغيير تحولي	٢١
٤	الحكم الرشيد والنمو المستدام في العراق .. نحو دولة إنمائية فاعلة	٢٤
٥	الحكم الرشيد في التخطيط الاقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة	٣٨
٦	التأثير المتبادل والارتدادي بين جودة الخدمة الامنية والتنمية المستدامة	٦٣
٧	الاقتصاد المعرفي كآلية توطين اهداف التنمية الحضرية المستدامة	٧٢
٨	اسهام تقنيات المعلومات في تعزيز التنمية المستدامة	٧٩
٩	مؤشرات وابعاد التنمية المستدامة في العراق(التحديات والسياسات)	١٠٤

محور الحوكمة

١ـ المقدمة :

نظمت وزارة التخطيط المؤتمر العلمي الأول تحت عنوان (أهداف التنمية المستدامة .. خارطة طريق في أطار تنموي مستدام) وذلك في يوم الخميس الموافق (٢٤/١١/٢٠١٦) في فندق المنصور ميليا– بغداد
بحضور : السيد وزير التخطيط و وزير الكهرباء و الأمين العام لمجلس الوزراء و عدد من أعضاء مجلس النواب ومحافظ بغداد و وكلاء وزارات و اعضاء مجالس محافظات و المستشارين وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات مجتمع مدني و أكاديميين من الجامعات العراقية وخبراء والباحثين فضلاً عن ممثلي عدد من المنظمات الدولية العاملة في العراق والجهات ذات العلاقة وعدد من منتسبي وزارة التخطيط ، وقد بلغ العدد الكلي للحضور ٣٥٠ شخصاً من داخل العراق وخارجه .

٢ـ اهداف المؤتمر :

-طرح رؤية مقترحة للعراق لعـــــــام ٢٠٣٠ ورسم خارطة طريق لمستقبلنا الذي نصبو اليه الارتقاء بجودة نوعية حياة الانسان .
-الدفع بمسار التنمية تلبيةً لإحتياجات الجيل الحالي والاجيال القادمة مع توحد لمسار المجتمع والدولة (بناء عقد اجتماعي جديد).
-تأمين المشاركة الفاعلة للجميع بتقديم خيارات لحلول مستدامة ومبتكرة وفقاً للميزة التنافسية للاقتصاد بعيداً عن النفط .
-تحليل واقعي للحاضر واستشراف التغيرات المستقبلية وتاثيراتها على امكانات النمو ومحركاته من خلال تبني إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة .

٣ـ رؤية العراق ٢٠٣٠ :

بناءً الـــى ما تم عرضه في المؤتمر من تحديات ومشاكل وعناصر قوة تم طرح رؤيـــــــــة مقترحة لـــعراق المستقبل الذي نصبو اليـــه عام ٢٠٣٠ وهي : « عراق آمن مستقر ، مجتمع متماسك منتج ، اقتصاده متنوع تنافسي ، في بيئة مستدامة، ينعم بحكم رشيد يحقق العدل ويضمن تكافؤ الفرص للجميع « .
وقد تضمنت الرؤية ابعاد التنمية المستدامة الاربعة (البعد الاقتصادي ، الاجتماعي ، البيئي والمؤسساتي والحكم الرشيد) وتم التعبير عن كل بعد من الابعاد المذكورة أعلاه بمحور منفصل ويختص هذا الجزء بمحور الحوكمة .

٤ ـ محور الحوكمة :

من خلال مناقشة البحوث المشاركة في المؤتمر تم طرح رؤية محور الحوكمة في أجندة ٢٠٣٠ وهي
«مؤسسات ادارية حكومية تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والانسانية للمواطنين من خلال توفير فرص متكافئة للجميع، تعتمد ثقافة الاداء والانجاز للوصول الى المسارات المطلوبة بما يحقق المساواة لجميع المواطنين امام القانون» .

٤ـ١ توصيات محور الحوكمة :

-حكم القانون الذي يكون ضامناً للحقوق بكل اشكالها.
-وجود جهاز اداري كفوء قادر على انجاز عملية التخطيط التنموي ومكافحة الفساد المالي والاداري.
-اصلاح العملية السياسية بترسيخ الاسس الوطنية للسياسة الجديدة.
-التخطيط التنموي الاستراتيجي والادارة بالنتائج هما المساران المطلوبان في تحقيق اتجاهات التغيير المستقبلي وايضاح مساراته ومغادرة الارتجال في ادارة المؤسسات.

-تناسق الخطط بمدياتها الزمنية ووضعها بصفة الالزام من الجهات التشريعية والتنفيذية .

-ضرورة الاهتمام بتحسين جودة الخدمة الامنية المقدمة ومراجعة وتقييم كفاءة مؤسساتها واجهزتها باعتبارها تمثل قاعدة اساس للعمل ولاستثمار والابداع وبيئة مؤاتية لاستدامة التنمية .

-اعادة تشكيل بيئة صناعة القادة وايجاد نظم اكتشافهم واختيارهم وتطويرهم وفقاً للسياقات العالمية الحديثة.

-اعطاء رؤية التنمية المستدامة المطروحة قوة الالزام القانوني لتسهيل التنفيذ وان تتبنى جهة عليا الاشراف على تطبيق النموذج التنموي العراقي .

-وضع النظم التشريعية والقانونية المناسبة لترسيخ اسس بناء فكر المشاركة الحقيقية لجميع شركاء التنمية المستدامة.

٢-٤ البحوث المشاركة في المؤتمر في محورالحوكمة :

التسلسل	أسم الباحث	أسم البحث
1	الدكتور عقيل محمود الخزعلي	صناعة الأمن المستدام المنطلقات والأسس
2	د. ضياء عواد كاظم	مسار انتقالي نحوتغيير تحولي
3	د. عدنان ياسين مصطفى	الحكم الرشيد والنمو المستدام في العراق نحو دولة إنمائية فاعلة
4	ر.م. أنداء حسين عبد عون / ا.م.د. عامر شاكر خضير	الحكم الرشيد في التخطيط الاقليمي ودورة في تحقيق التنمية المستدامة (من الاساس النظر الى العمل التجريبي)
5	د. عماد الحرش	التأثير المتبادل والارتدادي بين جودة الخدمة الامنية والتنمية المستدامة
6	الست شذى سليم الصاحب، د صفاء الدين السامرائي	اليات توطين اهداف التنمية المستدامة الاقتصاد المعرفي كالية توطين اهداف التنمية المستدامة
7	د.سعد محمود الكواز , د.صلاح الدين احمد محمد م.م. عمر عبد الله عزيز ، حاتم زيدان	اسهام تقنيات المعلومات في تعزيز التنمية المستدامة لمنظمات الاتصالات الحديثة
8	مخطط مدن مؤيد جبر حميدي الربيعي	مؤشرات وابعاد التنمية المستدامة في العراق (التحديات والسياسات)

صناعة الأمْنُ المُسْتَدَامُ
المنطلقات والأسس

المحور الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة

الملخص: يهدف البحث الحالي إلى يحاول البحث القاء الضوء على مفهوم الأمْنُ المُسْتَدَامُ وادارته من حيث صناعته (المنطلقات والأسس) خصوصاً على مستوى المؤسسة الامنية ومعرفة وتحديد المفاهيم المتعلقة بصناعة الأمْنُ المُسْتَدَامُ والعوامل المؤثرة فيها ، والتعرف على اهم المشاكل والمعوقات التي تعترض عملية صناعة الأمْنُ في العراق. ولقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة البالغة (١٠٠) ، وقد جمعت البيانات باستخدام المقابلة (الاسئلة) كأداة اساس من ادوات البحث العلمي من مديرو الأقسام في بعض مديريات وزارة الداخلية ، ومن الرتب المتقدمة (عقيد ، عميد ، لواء). وقد أظهرت النتائج إن أية إخفاقة أو أزمة في البعد المالي – المادي للتشكيل الأمني قد يحول الفقاعة الأمنية إلى معضلة وتتطور عند عدم معالجتها إلى أزمة وكارثة قد تهدد مصير الدولة والتعايش والسلم الأهلي فيها , لذا يكون هناك مسوّغ لدى الحكومة للضغط على مصادر القرار التشريعي والتمويلي بأن تستجيب للضاغط الأمني بتسهيل استحصال الأجهزة الأمنية على مرادها من التخصيص والدعم على قاعدة الأسبقيات والضرورات , وضمن أبواب الصرف المحددة. يحتوي البحث على ثلاثة مباحث أساس ، إذ يتناول المبحث الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، في حين خصص المبحث الثاني للإطار النظري ، وكرس المحور الثالث لعرض وتحليل النتائج والتوصيات.

المقدمة:

الأمن هو هاجس الجميع فهو القطاع الفريد الذي يمتلك قدراً من الاستثنائية تجعله متغلغلاً في كل القطاعات فهو مفهوم شامل ومتعدد المستويات , أمن الافراد كما هو أمن الجماعات وأمن الموارد كما هو أمن الإنسان , وأمن البناء والعمران وأمن السياسات والخطط وأمن العمليات والإجراءات كما هو أمن إدارة المؤسسات , وأمن التنافسية والريادة كما هو أمن العمل والانجاز ، لذا يشكل الأمن اليوم مفتاحاً أساساً لصناعة الإنسان ودولته ومشروعه وزمنه. فالحصول عليه سيكون مقدمة لفتح مغاليق أبواب رفاه وتحضر أخرى ، إنه وقود الحاضر ورصيد المستقبل وهو المورد الأهم من موارد الدولة الرشيدة. لذلك يكون الحديث عن الأمن المستدام مستلزماً لتعدي أُطر المجاملات الدبلوماسية والعرفية لضمان وعي وضمير بعض ذوي الشأن والقرار ليصحوا على اضطرابات الواقع وليبصروا مجاهيل المستقبل في ظل منظومة الأمن كلها ويقوم على تخطيط التنمية والإشراف عليها , وضمان تكاملها , وحمايتها بالقوانين , وتهيئة المناخ الذي يُمكن الشركات من العمل ويحفظ سيادة الدولة. إن تجارب الدول الحديثة تُنبِئُنا بأن سر نجاحها كان انتصارها بالعمل بما تمليه الثقافة المؤسسية لا مزاجات مديروها , إذا ثبت بالتجربة أن المؤسسة الناجحة هي المؤسسة التي تعتمد صرامة منهجية ودقّة علمية تجعل من الحراك والتفاعل بين موارد المؤسسة الأمنية المادية والبشرية محطة لضبط إيقاعات ومخرجات عمليات التفاعل وتسّيرها إلى مفاد النضج.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تتبلور في إن أي إخفاقة أو أزمة في البعد المالي المادي للتشكيل الأمني قد يحول الفقاعة الأمنية إلى معضلة وتتطور عند عدم معالجتها إلى أزمة وكارثة قد تهدد مصير الدولة والتعايش والسلم الأهلي فيها , لذا يكون هناك مسوّغ لدى الحكومة للبحث عن البدائل وسبل الاستثمار وتعظيم الموارد لقاء توظيف مختلف الأفكار التي تجند الخدمات الآمنة لصالح زيادة مالية المؤسسة الأمنية ومواردها ، ولكن بشرط تعزيز القدرات الرقابية والتدقيقية منعاً لحالات الهدر والفساد.

هدف البحث:

معرفة وتحديد المفاهيم المتعلقة بصناعة الأمْنُ المُسْتَدَامُ والعوامل المؤثرة فيها ، والتعرف على اهم المشاكل والمعوقات التي تعترض عملية صناعة الأمْنُ المُسْتَدَامُ في العراق.

فرضية البحث: الأمن اليوم مفتاحاً أساساً لصناعة الإنسان ودولته ومشروعه وزمنه ، وهو وقود الحاضر ورصيد المستقبل وهو المورد الأهم من موارد الدولة الرشيدة يشكل.

الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحث على دراسات سابقة تناولت موضوع صناعة الأمْنُ المُسْتَدَامُ المفاهيم المتعلقة به. لذا تأتي دواعي الكتابة في هذا المضمار , منطلقةً من استشعار النقص الفادح في شمولية العلاقة بين الفكرة والخطة والحكمة منهما , والقادة ومؤهلاتهم , والغايات ومديات رشدها , لان التردي في أوضاع الشعوب والمواطنين بات لا يطاق مع عظم الفجوات البنيوية والأدائية التكتيكية والإستراتيجية , والمتحولة إلى قصور في الاستجابة لمتطلبات الحياة الكريمة والمستقرة.

المبحث الأول الإطار النظري

الأمن أنشودة البشرية

المنطلقات والاسس: منذ بداية انبلاج الجدل الفلسفي والتاريخي الذي فتح أفاقا واسعة في الحوار والتقليب والمراجعة لمختلف المفاهيم والاطاريح فقد احتلت مفردة السلام – الأمن – حيزاً انفرادياً في أعلى الدرجات السامقة في الحس الإنساني ومقاصده وأخذ له نصيباً خاصاً في فعل القراءة والتمحيص وسبر الأغوار في فضاءات الفكر الديني والطبيعي والوضعي , فجاءت محاولات استلال تصورات ومدركات عن تأصيلاته الوجودية والفطرية وسيروراته وتطورات تَمَثُلِهِ في مسار التقدم والترقي البشري , ووصل مدى الاختلاف التفسيري إلى الحد الذي أنشأ فرضيتي التعارض حول أصل السيادة في بدء تكوّن المجتمع الإنساني هل كانت للسلام والأمن الفطري بحسب جون لوك , أم الصراع بحسب توماس هوبز؟ لقد نحى جون لوك بتوجُّههِ إلى تحديدِ ملامحِ الحقوق والحريات الطبيعة التي تمتع بها البشرُ , قبل تكوينه للسلطة السياسية إذ كان هنالك نوع من التفاوت في مقدراتِ العيش والمأكل والمأوى ... الخ مما ولد نوعاً من الصراعات الدامية للحصول على قدر أكبر من ممكنات العيش والبقاء , خصوصاً أن المجتمع البدائي كان مفتقراً للنواظم الأساس للحفاظ على النوع الإنساني في إطار التدافع والتنازع على الموارد , إذ حدد لون هذه النواظم والأطر بثلاثة أمور , وهي : (عدم وجود سلطة عليا نافذة ومهيمنة وقوية , وغياب الروابط والبنود القانونية التي تذعن لها الجماعة البشرية كفيصل لإدارة دفة شؤونهم , وغياب السلطة القضائية المستقلة والكفوءة حال حصول الاختلاف والتنازع وتنفذ القانون المتسالم عليه). بهذا كان منهج لوك في فهم عنفوان انطلاقة المجتمع البشري يختلف عن هوبز , فلوك يحدد (الحرية والمساواة) كأصل , خلافاً لمقولة الحرب المستمرة والمحتملة للجميع ضد الجميع , ولئلا يبدد السلام والأمن والحيلولة دون انجراف الجماعة البشرية للإقتتال والتصفية الداخلية فيما بينها , فقد أستوجب ذلك تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم وحرياتهم لصالح السلطة السياسية التي تحدد واجباتها بضرورة استدامة الأمن والسلام والحفاظ على الحريات والحقوق في إطارها بحسب لوك طبعاً. إلا أن هوبز وفرضيته كانت على النقيض في تفسير حالة الجماعة البشرية وتوصيف أوضاعها , فلقد استعمل هوبز مفهوم الحق الطبيعي لتأطير ذلك , وأكد على أربعة حقوق طبيعية هي : (حق البقاء , وحق الدفاع , وحق الملكية , وحق الإشباع) ولأن النزعة المحركة للإنسان – بحسب هوبز – كانت مصلحته الذاتية فقد ساد التوجه العنفي الدموي الهمجي بين أفراد الجماعة البشرية وقتئذ , مما دفعهم للتفكير الجدي بإيجاد سلطة سياسية تضبط إيقاع النزاعات , وتَحولُ دون المزيد من الاحتراب والاستلاب للحقوق والحريات. إن ما يمكن أن يكون محط الالتقاء بين فرضيتي لوك وهوبز , هو وجوب قيام السلطة الحاكمة بموجب روابط قانونية , تمثل مصالح الجماعة الإنسانية وحقوقها , وتكون ملزمة بالحفاظ عليها وتنميتها وتعزيزها. إذن جاء الأمن كمبدأ أصيل ومبتغى ذي قيمة عليا , يتحقق من خلاله حفظ الوجود , ويُضمن الاستقرار , ويَترقّى المجتمع , ومن دونه لا يمكن الحديث عن الأرض الصلبة والثقة الناجزة والمظلة الراعية لمنطلقات النهضة والعمران والتحضر. إن الحاجة ماسة للاستزادة من كل ما هو متمم ومطور لإنتاج الأمن بمداه الواسع ومجالاته المتعددة , فالأمن هو القطاع الفريد الذي يمتلك قدراً من الاستثنائية تجعله متغلغلاً في كل القطاعات , فهو مفهوم شامل ومتعدد المستويات , إنه أمن الفرد كما هو أمن الجماعة , وأمن المواطن كما هو أمن الدولة , وأمن الحاضر كما هو أمن المستقبل , وأمن الموارد كما هو أمن الإنسان , وأمن البناء والعمران كما هو أمن الأرواح والأبدان وأمن السياسات والخطط كما هو أمن العمليات والإجراءات , وأمن الفكر والنفس كما هو أمن العسكرة والقتال , وأمن الصورة والصوت والكلمة كما هو أمن السلاح والعتاد والتقنية وأمن الجيل القادم كما هو أمن الجيل الحالي , وأمن التشريعات كما هو أمن المنظومات , وأمن الإبداع والابتكار كما هو أمن إدارة المؤسسات , وأمن التنافسية والريادة كما هو أمن العمل والانجاز , إنه أمن الحياة بكافة مفاصلها وتجلياتها , ومقاطعها وقطاعاتها , إنه أمن المصير والمعنى والدعة والثبات. من هنا يأتي الحديث عن الأمن ليكون في صدارة الحوارات والنقاشات الوطنية حاضرا ومستقبلاً , خصوصاً وأن البشرية تتلظى بوافرٍ من التحديات الوجودية والاستئصالية , أنتجتها عقلية التدمير والتوحش لعصابات الجريمة المنظمة , وغربان الإرهاب , ومافيات الفساد , وصناع الحروب , وتجار الأزمات , والغباء السياسي والتواطؤ الإعلامي , والخطاب المأجور , والذمم الرخيصة , والجهل المتوطن , والوباء المستشري والضحالة الفَكرية , والسلفية النصوصية , والشلل الحضاري , والجمود الإبداعي والنمطية

الإصلاحية , والانهزامية المعنوية ... الخ من منتجات الإقلاق الأمني والاختلال المجتمعي. إن الأمن هو هاجس الجميع سواء كانت دولا متطورة أو دولا نامية أو أمما فاعلة أو فاشلة , وهو رجاء الشعوب المحرومة أو المتخومة على حدٍ سواء , بغض النظر عن الدوافع وفلسفة الحاجات , لذا يشكل الأمن اليوم مفتاحاً أساساً لصناعة الإنسان ودولته , ومشروعه وزمنه , وهذا ما دفعنا إلى أن يكون لنا اسهامة جادة عبر هذه الدراسة التي نريد لها الاصطفاف والتعاشق مع مثيلاتها الأمنية , كما نريد لها أن تكون رافداً يتصل بالمعين العلمي والخبروي الذي يمتزج فيه لباب التنوع في الأفكار والدراسات ليكون مقدمة لاستخراج الناجع من الاستطبابات. ارتأينا أن تكون صياغة الدراسة متجهة إلى منحى السياحة في الجنبة الأمنية بِبعدها العلمي , وبطريقة مختصرة ومحددة وواضحة وبحسب المتاح لنا من وقت جاد به الزمان علينا ونحن في دوامة الالتزامات المهنية والانشغال الأمني الصرف , طامحين في الوقت نفسه بأن تكون هذا الدراسة مقدمة لنا لبحوث ودراسات أوسع في المستقبل القريب.

الأمن والتحديث المتسلسل:

احتلت دراسات التنظير والبحوث التنقيبية حول الأمن مساحة واسعة , وأثارت أهمية استثنائية طافحة , ناتجة من احتدام جدل الأفكار , وسخونة القضايا المترتبة عليه , خصوصاً مع مرجل الأحداث الدامية الذي يضرب بأطنابه كل الشعوب والأمم والدول , حتى أضحى مطلب الاستقرار والسلم المحلي والعالمي يحتل صدارة الانشغالات للوكالات الدولية والمحلية. إن الحديث عن الأمن وصناعته لم يبت من نوافل الملفات , ولا من ترفيات القضايا كونه ولج في صميم معترك حياة الإنسان وصراعه الدائم للبقاء , ورنوه نحو تحقيق الرفاة والسعادة , منطلقاً بذلك إلى ما سبق أن تحدث به العالم أبراهام ماسلو في هرم الحاجات الى تشكل دوافع السلوك الإنساني , والذي فيه تموضعت الحاجة للأمن والسلام المرتبة الثانية بعد الحاجات الفسيولوجية الأساسية , بل تعدى أثر الأمن ليكون له حضور متميز وأصيل مع كل مراتب الحاجات الأخرى وكما أثبتت الدراسات الحديثة ذلك , وتأطر في مدياته الشمولية والتكاملية ، حتى أضحى في منزلة الأركان لجدوى أي عمل أو إستراتيجية. إن أوضاعنا المتردية أمنياً , المتناسلة الأزمات والمجهولة النهايات , تَضعُنا قبالة مسؤولية وطنية تاريخية واستحقاق حضاري يُحتم على الجميع الاشتراك في حملة المبادرات العلاجية والوقائية التي تُرمم المشروع وتحافظ على البقية من العيش المشترك , والتعايش البنـّاء , والسلم الأهلي الدائم , ولعل ذلك يمثل تحدياً شعبياً عاماً كما هو تحدٍ نخبوي بامتياز. هنا , ونحن نتحدث عن الأمن وإعادة تشكيله وتشييده , يجب أن نلتفت إلى ضرورة عدم إقحام البلد في دوامات التجريب لحلول اللحظة ومتفتقات المزاج وآفات العناد , بل الموضوعية تستدعي من الجميع الانتقال من حلبة ثقافة ((إعادة اختراع العجلة)) إلى المعالجات الجادة على قاعدة الإبداع ذي القيمة المضافة , والعرقنة الهادفة , ومرحلة الخطوات ضمن آفاق إستراتيجية الانجاز . يجب على منظومة الإصلاح الأمني أن تتجه صوب الدَقية العلمية , والصبر البحثي الحفري في بدن الأزمات والمعاضل من اجل ضمان الولوج الى عمق المسببات والأعشاش المولِّدةِ للعواصف الأمنية وأن لا نبقى صرعى منهجية الاستقطاب الانوي والنقطوي !! إن القضية الأمنية بحاجة الى لُغة الأمل والمُخَطط والتفاؤل المُمنهج , التي تتربع عليها السيادة في زمن الخيارات الصعبة , واستجداء كل الممكن بغية هندسة الحاضر وتطويق التداعي والخسائر , وهندسة المستقبل لتوطيد دعائم التنمية والتحضر وتجذير السلام . لقد توجب علينا ونحن في الراهن المضطرب أن نقوم بتنحية ثقافة الإرجاء والترحيل وقصور النظر وأنصاف الحلول , وأن ندخل مسار شجاعة التقويم السليم بمحاسبة النفس والاعتراف بالأخطاء وشحذ الهمم وتوحيد التوجهات لرسم السياسات الجديدة على هدي الاستراتيجيات الرشيدة , والمقاصد النبيلة وإلا سيكون البديل الحاكم هو الانهيار التام , ومعه ستكون مفردة (العراق) حكايا ماضٍ وسرديات تأريخ . إن التغيير الأمني الناجز يستدعي استجماع القوة والإرادة والحكمة والانطلاق صوب صناعة ملحمة وطنية شعبية مستدامة , تستأصل جذور الإرهاب والجريمة والكراهية والتعصب , وتستنبت جرعات الديمومة والنماء والاستقرار والازدهار وهذا لا يمثل مطلباً حالماً , أو طموحاً ورديا فالتاريخ والجغرافية حدثانا عن شعوب أرادت ثم استطاعت ثم قادت. دراستنا هذه هي إثارات في الفكر وتسخين في النفس ونظرات في الضرورة ومقترحات في المعالجة , وهي لا تمثل بديلاً عن أية خطة أمنية إصلاحية , بل هي إضافة لها , أملتها دروس التجربة المهنية مع القطاع الأمني , ودفعت بها موجبات الإغناء للدراسات الأمنية بما يشبع فضاء الاستنتاجات والاستنباطات لكي يُتاح لصانع القرار ومصدِّره والفاعل فيه تكوين صورة أكمل وقراءة أوسع وإدراك أبصر , لينتقل بسلاسة لالتقاط الأنفاس لصناعة الحدث عبر قراراته المصيرية . وهنا نريد الإلفات إلى أن هذه الدراسة تمثل خط شروع مختصرا جداً انطلق في رحاب ظروف أمنية وسياسية معقدة , ووسط التزامات مهنية ضاغطة , واختصارها سوغته هذه الأجواء إضافة الى موضوعة الحراجة التي تصاحب الحديث عن الوضع الأمني خُططاً ومؤسسات , ولعل المستقبل سيفضي لنا بأُعطية زمنية أوسع وفسحة حرية أكبر لتتحول هذه الدراسة الى بحث أكثر تَفصيلاً معززاً بالمصاديق والشواهد التي تنطق بصدقية المذهب التي تعالجه الدراسة. لقد صنعت لنا مسارات الأمن التي سكناها بتدرجنا الوظيفي وقراءاتنا المتواصلة للدراسات والأبحاث مفاد خبرة واستلهاما وتوليفا للأفكار المنتظمة التي اصطفت لإخراج هذه الدراسة بشكلها المعروض. لقد اعتمدنا الاختصار الشديد لأن سخونة الموضوع والأحداث الحالية تحتاج بطبيعتها إلى العرض والإيجاز الذي لا يخدش بالنظام الأمني العام الذي يتطلب مزيد تأنٍ ووشاح تكتم , وهنا نعول على الفطنة المقاصدية لمعرفة المرامي والأهداف . من نافلة القول نصرح بأن عراقنا الحبيب يكتنز خَبرات وموارد بشرية أمنية كفوءة وفاعلة تحتاج إلى اقتداح لخبرتها واستنطاق لتجربتها , وتحديث لمناهجها , وزجها

في معترك صناعة حداثوية أمنية مستدامة تحقق الهدف المرجو بعد اخفاقات مشهودة. إن الحديث يجب أن يتركز عن الفرص المتوطنة حالياً , وكيفية العمل على عدم تبريرها بمزيد من سياسات الارتجال والقرارات اللحظوية ذات التأثير العاجل والخسارة المستقبلية. إن الفرص هي رصيد وطني تأريخي يجب استثماره لصالح خلق أقدار جديدة لمؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية وبما يعكسه ذلك من تجليات الرفاه والطمأنينة للجماهير المكلومة. إننا بحاجة أكثر من أي وقت مضى للاقتناع بضرورة فك الارتباط بين ما هو سياسي وما هو عسكري أهدافا وغايات ووسائل وسُبُلا ومهام وسياسات , كما أننا بحاجة إلى إبعاد الزهو والغرور فيما ننجز تكتيكياً بينما الاستراتيجيات تبقى أسيرة المجهول والقـَتامة. إننا يجب أن نعي أنه على قدر الاستحقاقات الراهنة , والتهديدات القائمة والمنظورة , يجب أن يكون التغيير في منظومة العمل الأمني الشامل وأدواته وجدواه , وإلا ستتسلل الفجوات التي ستنخرُ في البناء الأمني مُسببةً التآكل وفقدان الفاعلية , وتحوِّل الجهاز الأمني إلى مفقس أزمات بعد أن كان يلتمس منه أن يكون إكسيد علاج وسواتر وقاية , لذا نريد من هذه العُجالة أن تتحول إلى إثارة واخزة وصرخة منهجية تلتقي مع صرخات المخلصين لتصنيع إنعطافة في ميدان العمل الأمني المستدام وتحديثه المستمر , مما يحتاج إلى تظافر جهود حكومية وغير حكومية , سياسية وعسكرية , كي نضمن العبور إلى ضفة السلام المتكامل والمُنجز.

الأمن المستدام ، ما الذي نعنيه بالأمن المستدام ؟ لاشك في أن السّمة التي تدمغ العصر الحالي هي الاضطراب والفوضى وسرعة التحولات الفكرية والتقنية والسياسية ... الخ , وتتوالد فيه التحديات لتنجب من رحمها تحديات أعمق وأخطر , وهو ما يلزم الحكومات كافة بإيجاد منظومات أداء تعالج المطبات والمتطلبات الراهنة , وتستوعب التحولات لتتقي المجهول واللامتوقع. من هنا يأتي مفهوم الأمن المستدام ويعني القدرة على إدامة زخم الأداء المهني والعطاء المستمر على قاعدة الحاجات الأمنية , بِطريقة تضمن إدارة دفة الإمكانات والموارد باتجاه المستقبل , مما يمكنها من مواجهة استحقاقات عصرها والأجيال القادمة. ولأن طبيعة العمل الأمني العسكري تندرج في سياق التحاث مع الحياة اليومية للمواطن والدولة , والمخاطر التي تواجههما راهناً , أو مستقبلاً لذا بالقياس الأولى يكون الأمن ومتعلقاته متماهياً مع مفهوم الاستدامة أكثر من غيره من المفاهيم , حيث إن كلمة ((المستدام)) تنفتح على الإبعاد الشمولية لتشمل كل الأجيال , والجغرافية , وكل الموارد , وكل العمليات وكل المصالح , وكل التحديث. إذن الأمن المستدام يجب أن يمتلك المرونة التخطيطية ليتكيف مع ضغط الحاجات والتهديدات , ويمتلك البصيرة الاستشرافية ليتعاطى مع المفرزات الجديدة التي تلفظها تحديات العصر ومتغيراته , وكل ذلك ينعكس بالضرورة على الأوضاع المحلية وصيرورتها في إطار التدافع والتنافس والصراع , وهنا يجب علينا أن نحدد مقومات الأمن المستدام لتكون ماثلة أمام مؤسسات صناعة القرار وإصداره وتنفيذه حتى يتم الخلوص من الطريقة التجزيئية والوقتية في التفكير وإعداد الخطط , والدخول في عالم المقاطع الزمنية بعيدة المدى , والتفكير الشامل. ولعل أهم المقومات للأمن المستدام وباختصار هي:

- **المؤهلات**: المعارف والمهارات والاتجاهات لدى القادة العاملين في القطاع الأمني وتوابعهم.
- **المـــوارد**: مجموع الموارد البشرية , والإمكانات المالية والمادية التي تمتلكها أو باستطاعتها أن تمتلكها المؤسسات الأمنية .
- **الوعي**: وهي المِكنة الاستراتيجية التي تفتح بصيرة العقل الأمني نحو إمكاناته وقدراته وتحدياته وفرصته , وآليات استثمار مكان القوة وتجاوز نقطة الضعف .
- **الشمولية** : لكل المستويات والأزمنة والقطاعات وأساليب العمل .
- **القيمية** : تبنى على أساس ناظم القيم الأخلاقية الغائية .
- **المرونة** : قابلية التكييف للتعامل مع المتغيرات وصناعة البدائل .

إن (المستدام) مفهوم يستبطن القدرة على رسم المستقبل لا الالتهاء بوابل ضغوط الحاضر المعاش , وهو يمثل سلسلة من العمليات التي تنطلق شرارتها في فضاء الفكر لتتمظهر تجلياتها مستجيبة لمراد الدولة ومواطنيها , والتنمية وهدفها , والتأسيس للعيش المطمئن والرغيد بعيداً عن أحابيل القلق والتوتر والإحباط وعدم الاستقرار , أنه عملية اقتلاع أشواك الحاضر وتبديد لغيوم الارتباك المستقبلي , لذلك هو يُمدّ جسوره لكل المجالات الأخرى ليضخ فيها فعل الثقة والاطمئنان للمضي بالإنتاجية بأجود وأمتع صورها خدمة للمواطن بكل امتداداته الأفقية (التنوّع) والعمودية (الحالية والمستقبلية) لان المواطن هو محور حركة الدولة والتنموية وغاياتها , لذلك لا يمكن أن يوضع موضوع المساومة والمقامرة . إن انعكاس مفهوم (المستدام) على الأجهزة الأمنية سَيُحتُّم على قادة الدولة والأجهزة الأمنية أن يتوافروا على مقوماته المطلوبة وتحويلها إلى مقياس وسياق حاكم على كل الخطط والعمليات والإجراءات , وتقويمها على أساس ذلك أيضاً وبما يضمن لها الدفق والحيوية والإبداع والمبادرة والإنتاجية المستمرة تحقيقاً لجدوى نشوئها - الأجهزة الأمنية - وتحصيلاً لرضا المواطنين وضمان تعاطفهم . الأمن المستدام هو أمن قدرات الصمود والثبات في واقع يهتز ميدانه بالعديد من مناوشات الدول والأمم وبذور الفناء وإشعاعات التدمير والتداعي , إنه القوة الناعمة التي

يتم تصديرها كي تمثل دبلوماسية من نوع أخر , دبلوماسية نستطيع من خلالها انتزاع الاعتراف والاحترام والشراكة بطريقة بيضاء ووادعة , فالعالم اليوم يحترم الأقوياء الأذكياء , لذا يجب التعامل معه على انه أصل وغاية أيضاً , فالحصول عليه سيكون مقدمة لفتح مغاليق أبواب رفاه وتحضر أخرى . إنه وقود الحاضر ورصيد المستقبل وهو المورد الأهم من موارد الدولة الرشيدة . الأمن وضرورات الترشيد: من البديهيات أن الحماسَ وحدَهُ لا يمكنُ أن يَصنعَ مشروعاً يمتلك ثباتاً في الوجود وعطاءً في الإنتاجية من دون أن يكون مشفوعاً بالرشد العقلي والحضاري بكل ما تستدعيه كلمة (الرشد) من عمق مفاهيمي فلسفي ودلالي , ويكفي للإشارة إلى أهمية مطلب الرشد هو ما وصلنا إليه وما وصل إليه العالم من إيجاد شذوذ ممنهج يُهدد أمماً وشعوباً ودولاً بأكملها , بالمقابل نستطيع الجزم بأن غياب الرشد من أشكال السفه السياسي , والغباء الاستراتيجي , وثقافة الإقصاء والدوغمائية بأنماطها الدينية والعرقية والطائفية كافة ، وقد تسبب ذلك كله باستزراع شرور الاقتتال وانقسام الأرض وتفتت الشعوب وما زالت. ونحن نتحدث عن الرشد الأمني يجب أن لا يصيبنا الغرور بأننا نحظى حالياً بإطار دولة وأدواتها , إذ أن ذلك ليس كافياً بحد ذاته إذا لم يكن مصحوباً بالرشد العميق الذي يطبع الفكر بالوعي , والسلوك بالحكمة , والنتائج بالمصداقية , إن الدولة من دون رشد تتخبط تخبطا عشوائيا وتقوم باستنزاف الموارد وتختلق المزيد من الأزمات المؤجلة , وتُرحَّل كثير من النزاعات الكامنة , عبر سياسة الهروب إلى الأمام والإشغال والإلهاء لمواطنيها , ولا تلتفت أنها بذلك تصيب نفسها بالموت البطئ عبر تراكم السموم في بدنها وفروعه , انه موتٌ بالقوة لا بالفعل كما يصطلح عليه المناطقة , انه مسار الدولة الفاشلة المنتحرة . أما القادة الذين يفتقرون للرشد معولين على وهج الحماس فقط , فإنهم يقومون بإصابة فعل الحركة التغييرية بفايروس الجمود بل والانتكاس الخطير , إنهم قد يودون بمشروع الدولة ويجازفون به ويضعونه على كف عفريت المجهول , وهنا ستكون احتمالات استجلاب شرائع الغرب أو التدخلات الأجنبية ماثلة وحاضرة في الميدان وبكل تداعياتها التفكيكية والتسافلية . لذا تأتي دواعي الكتابة في هذا المضمار , منطلقةً من استشعار النقص الفادح في شمولية العلاقة بين الفكرة والخطة والحكمة منهما , والقادة ومؤهلاتهم , والغايات ومديات رشدها , لان التردي في أوضاع الشعوب والمواطنين بات لا يطاق مع عظم الفجوات : (البنيوية والأدائية التكتيكية والإستراتيجية) , والمتحولة إلى قصور في الاستجابة لمتطلبات الحياة الكريمة والمستقرة , لذلك يكون الحديث عن الرشد الأمني مستلزما لتعدي أُطر المجاملات الدبلوماسية والعرفية لضمان وعي وضمير بعض ذوي الشأن والقرار ليصحوا على اضطرابات الواقع وليبصروا مجاهيل المستقبل . إن الترشيد يستبطن حالة البلوغ التام لمؤهلات الحكمة عند صانعي القرار الأمني ومتخذيه ومنفذيه ومقوّميه , كما انه يتضمن حكمة الأساليب والوسائل والأدوات والخطط , وحكمة تسيير الموارد واستخدامها , ونستطيع إضافة معنى أخر يتمثل بالتدرج في العمل الأمني من الحدود الدنيا للقوة الناعمة مروراً بالنمارق الوسطى إنتهاءً بالقوة التدميرية الحكيمة – أي بحدود تحقيق الغرض والنتيجة المطلوبة. إنّ أمناً بلا رُشد , هو إبحار على سفينة من دون دفة أو بوصلة من دون غاية , فالنتيجة إما الغرق أو المتاهة الأبدية أو الرسو على شواطئ جزر الشياطين !!! الترشيد كمبدأ يقوم على اقتضاء وجود مرجعية عليا كفوءة ومقتدرة قادرة على إنتاج مناهج فاعلة وحديثة وإطار عاملين ملهمين ومبدعين , وبيئة حوار وجدول مهني , وآفاق رؤية ورسالة حية , تُشرق على الحاضر بالإنجاز وعلى المستقبل بالأمل. إن عملية ترشيد الجهاز الأمني وأدواته ستحرر الفعل الأمني من إطار الانفعال والتأثر السريع والمؤقت بالإحداث , إلى إطار الفاعلية ذات الانجاز العالي , ومن ثم إلى فضاء صناعة الأحداث وتشكيل الأقدار وكما هو الحال مع المؤسسات الأمنية في العالم المتقدم والمتطور التي حققت قفزات عجائبية حتى وصلت مديات هندسة الشعوب والدول والتحكم بمصيرها !! إن أمثلة القدرة لدى الأجهزة الأمنية الأجنبية , تصلح أن تكون مادة تجربة حيّة ماثلة أمامنا , تُشكل دافعاً للإقلاع بالذات الأمنية نحو التغيير المنشود , وتمثل رافعة لإنتشال الوضع من حين الاضطراب إلى وعاء الاستقرار , ووضع ركائز ترشيد أكثر وسبل استدامة أوسع , وضمن عنوانات محددة ومواضيع منتقاة تحتل العمود الفقري لقيامة الجسم الأمني الفاعل والمؤثر .

صناعة القرار الأمني: ((أكونُ , أو لا أكونُ , هذا هو السؤال)) قبل الإيذان بتشبيه أكثر للموضوع نقول إن صناعة القرار الأمني تتعلق به مجموعةٌ عبارات كاشفة من قبيل: (واحدة من اكبر الأزمات الاستراتيجية القيادية ، واحدة من أهم المهارات المتحتمة على القادة ، لها أهميتها الخاصة من ناحية مضمون القرار وتوقيتـــه ، وجود قيادات تمتلك مهارات عدة ولكنها تفتقر لمهارة اتخاذ القرار ، والعقيلة المرنة والقدرة علـــى الاستكشاف والإرادة الحازمـــة). إن المقصود بصناعة القرار الأمني هو عملية انتقاء خيار من مجموعة خيارات وتبنيه وتنفيذه , وفق آلية حكيمة وبراغماتية , غايتها تحقيق نتيجة أفضل للموضوع صدد القرار , بعيداً عن نزعة الارتجال واللحظوية . إننا الآن , وبعد تحليل الأحداث والمواقف الأمنية السابقة , وصلنا إلى أعتاب استقراء يفصح عن مدى الأمية لثقافة بعض القادة ومهاراتهم في استيلاد القرارات المنتجة في مؤداها وزمنها , فالقرار ليس هو المطلوب بحد ذاته ولكنه الجسر الذي يوصلنا إلى النتيجة المبتغاة من ورائه , فعندما تكون مقدماته غير رصينة ولا متأنية جاءت النتائج من سنخ المقدمات فـ ((النتيجة تتبع أخس المقدمات)) , وان كان مضمون القرار موضوعياً هادفاً ولكنه جاء في لحظة غير مناسبة لولادته , فسيكون أما تعجلاً وتهوراً , وإما مؤجلاً منخفض القيمة , وفي كلا الحالتين يأتي الوبال . من الواضح أن هناك خللاً في بُنية المهارات العقلية والذهنية لدى البعض في هذا الإطار وغيره من مستلزمات القيادة الملهمة والمنتجة , إذ أخذت العزة بالإثم مأخذها في بعض صناع القرار ومتخذيه ووصلت مديات الانتهاك عندهم برفعهم شعارات شيطانية المنشأ ((أنا خيرٌ منه)) أو قارونية السجية ((قال إنما أوتيته على علمٍ عندي)) أو فرعونية النزعة ((لا أُريكم إلا ما أرى ولا أهديكم إلى سبيل

الرشاد)). إن القرارات تنشأ عن وجود حاجة محددة تسبب توتراً ودافعاً لتحديد موقف ((قرار)) يقوم بإزالة التوتر ومعالجة المشكل أو المعضلة . لذا يجب أن يكون القرار معبراً عن وجود حاجة فعلية , ومندرجاً ضمن مسار التحليل لكل متعلقاته : (الجدوى , المخاطر, الفرص , الأدوات , الموارد , الرغبة , المقبولية , المشروعية ... الخ) ومقوماً لكل الخيارات المتاحة والميزان المعياري لكل بديل وخيار , ليأتي اتخاذ القرار تتويجاً لهذه العمليات . والقرار الأمني هو من القرارات الصعبة التي تتطلب علاوة على الخطوات الإجرائية المهنية , تتطلب قدراً من المجازفة وقدراً اكبر من الحكمة , خصوصاً إذا ما كان متداخلاً مع معاضل أخرى , وإشكاليات أوسع , مما يستدعي أحيانا اللجوء إلى مهارات للتفاوض والتنازلات والتسويات – قدر الممكن والمتاح – لضمان أن يكون القرار معافى من الكوابح , وحاظياً بنسبة أكبر من المشروعية. إن البيئة الوطنية المعقدة , والمشحونة بالتهديدات والتحديات والأزمات , توجب وضع منهجية لصناعة القرار الأمني فاعلة وثابتة وتحتم إيجاد بنية راسخة لها قادرة على التعامل مع المتغيرات والمفاجآت وتناور في تحقيق الأهداف بأعلى درجات الكفاءة والمرونة , معولين في ذلك على الخبرات المختصة المعنية بالقرار المزمع اتخاذه , وفي ضوء الجدل المنتج واحتكاك الآراء على قاعدة المؤسسة الديمقراطية الفاعلة . ويجب أن يكون ماثلاً أمام صناع القرار ومتخذيه مجموعة الهفوات المعروفة والمصاحبة لعملية صناعة القرار , وأهمها:

- **التسرع:** في سرعة القرار من دون مقدمات أو حقائق.
- **ضيق الأفق :** عندما لا تعالج المشكلات الفعلية .
- **الثقة المفرطة:** سواء في فهم المعضلة أو المعلومات المتعلقة بها , أو القرار المتخذ إزاءها .
- **الشيوع والاستصحاب :** نمطية مكرورة وغير مجدية.
- **الإبعاد والإقصاء :** بمعنى حجب المعلومات والنتائج غير المُربحة والتي لا تتماشى مع ذهنية متخذ القرار أو نفسيته أو مصالحه.
- **التضليل والإبهام :** عملية التلاعب بقواعد البيانات المتعلقة بالقرار , بُغية الاستجابة لأغراض نفسية أو انتهازية , أو كجزء من سياسة التهرب والتسويف .

إن مرحلة صياغة القرار ينبغي أن تكون مُمَهَّدة بمجموعة من الاستفهامات العملية التي تعتبر المرتكز الأساس الذي ستستند عليه عملية صناعة القرار لضمان استنطاق العقول والخبرات بميكانيكية مجدية وحقيقية تُنضّج من خلالها الاطاريح والبدائل , ولكي نصل لهذا المستوى فعلينا أن نستفسر عن :

- هل الأسلم للقرار أن يتخذ فردياً أم جماعياً وهل نتحمل مخاطر وتوابع ذلك ؟
- من هي الفئات والشخصيات التي سندخلها في مضمار الاستشارة وصناعة القرار ؟ وهل هم مؤثرون فعلاً؟
- هل هم حياديون أم منحازون أم مغرضون أم تافهون ؟ وهل هم منوعون على أساس السياق المطلوب والتأثير المرجو ؟
- هل نمتلك تجارب سابقة حول نفس الموضوع ؟ وما هي ؟ وما هي أوجه المقاربة والمفارقة ؟ وكيف نستفيد من ذلك ؟
- هل للقرار مدخلية وتأثير على مجالات وقرارات أخرى ؟ ماهي ؟ وكيف ؟ وماهو السبيل لمعالجة ذلك؟
- هل القرار يمثل ضرورة عالية المستوى؟ وماهي درجة فوريته وطارئيته ؟ ما هو سقفه الزمني كي يتخذ؟
- هل نحن في أجواء نفسية ومعنوية مؤهلة وحيادية غير متأثرة بالزهو المفرط والإحباط المسرف؟
- ماهو وقع القرار على المنفذين له , والمستهدف لهم , والآخرين بمختلف مواقفهم وخلفياتهم ؟ وما هو المتوقع من ردود أفعالهم وماهو مستواها ؟
- ما الذي نتوقعه تحديداً ؟ ما هو العمل إزاء التوقعات ؟
- من الذي يساندنا في قرارنا ؟ وكيف نستثمرهم لصالحنا ؟
- ماهي الموارد المطلوبة ؟ وهل هي متوافرة وكافية ؟ وهل تؤمن رصيداً للمفاجآت ؟
- ماهي الآثار والتداعيات المتوقعة والمستندة إلى تنفيذ القرار المتخذ ؟وهل تستحق كل المجازفة والتضحية ؟

إن ما يترتب على القرار من تبعات قد يتعلق بمصير المؤسسة أو الشعب أو الوطن أو المستقبل مما يقتضي العمل على تَمكن القائد الإداري الأمني والعسكري من المهارات والمنهجيات العلمية والموضوعية العالمية لاكتساب جودة صناعة القرار واتخاذه , وإلا فسيكون تصدي مثل هؤلاء القادة لمواقع القرار أشبه بمغامرة !!! ويا ترى هل الأمن المتعالق مع شؤون الأرواح والأوطان يتحمل المضي في متاهات المقامرات والمغامرات التي ضرائبها أوطان وشعوب ؟

المدخل للأمن المستدام ((أولُ العملِ آخرُ الفكرة)): الحديث في هكذا ملف هو حديث ذو توجسات , كونه مكتنفاً الكثيرَ من المُحددات والمطوّقات لأنه تارة يتعلق بالمطروح من الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات , وتارة يتعلق بما هو مسموح

بكشفه وتعريته وتقييمه وتقويمه , لكن وبالإطار العام للعنوان , نقول إن إدارة التغيير الأمني – كمهارة مؤسسية – يجب أن تتحول من إطار الرغبات والتمني – كونها ليست نهاية المطاف – إلى سياسات وبرامج التنفيذ والتجلي الميداني , ومن فضاء التنظير – وهو مهم – إلى – جمهورية الواقع – وهي الأهم , ففي العراق وبعد مسيرة ١٣عاما لما بعد سقوط الحكم الصدامي الشمولي الدكتاتـــــــوري , وعلى الرغم من عشرات الألوف من الشهداء والضحايا الذين وهبهم شعبنا العزيز وقواتنا الأمنية الباسلة , ومليارات الموارد المالية المصروفة على قطاع الأمن ولوجستياته , ما زال المشهد مصطبغاً بنجيع الدم ومشاهد العنف , وما زال الإرهاب والتطرف العنيف متوطناً ومستفحلاً , فحَرَيٌ بنا أن نقدح في الفكر الاستفهامات الكبرى التي تكون المفاتيح الذكية لتأشير مكامن الخلل ومنطلق المعالجات , هذه الإثارات التساؤلية وغيرها والتي أخذت منحى (سؤال يكشف الإجابة) ! تصلح لأن تكون مادة للبحث والتعاطي كونها تمثل مدخلاً أساسا لصناعة الحلول والمعالجات المهنية الهادفة , وهو ما نحاول أن نُلقي بظلال الإجابة والمعالجة عليها في هذه الدراسة وباختصار تام عَلَّنا نوفق في إضافة أطروحة تتكامل مع نظيراتها في ذات المضمار الإصلاحي المهني.

الأمن المستدام ورشد الدولة:

ينكشف وعي الدولة ورشدها في المجال الأمني من خلال نسبة تحقيقها للاستقرار والطمأنينة والثقة في مختلف القطاعات التي تعتبر جزءً جوهريا من في سلطات الدولة وواجباتها , وهو ما حدا ببعض المفكرين في أن يُبوبوا مديات الأمن الواجب على الدولة الرشيدة تحقيقه في خمسة أنواع:

١ـ الأمن الداخلي: أمن المواطن , هذا الأمن يُعنى بحماية البلاد من الفوضى والنزاعات والجرائم والعبث والعنف الذي يمكن أن يحدثه بعض الأفراد. وان الجهات المسؤولة عنه:

أ . المؤسسة القضائية: تفصل في الحكم بين نزاعات الناس , وتُنفِذ القانون , فترد المظالم وتحمي حقوق الناس من اعتداء بعضهم على بعض , وتنصف المظلوم , وتأخذ على يد الظالم , وتمنع السلطات الأخرى من تغوِّل بعضها على بعض , أو من انتهاك حقوق المواطنين.

ب . مؤسسة الحكومة: حماية أمن المواطنين وخدماتهم المدنية , وشخوصهم , ومنشآتهم , وطرقاتهم , وممتلكاتهم . كما يقوم هذا الجهاز بتنفيذ أحكام القضاء , وضمان إقامة العدالة , وإلا فستخضع أحكام القضاء لتلاعب النافذين في الحكومة , أو لابتزاز المفسدين.

٢ـ الأمن السيادي: ويُعنى بتوفير الأمن الذي يحقق سيادة القانون , وأن يراعي مصلحة المواطنين جميعاً وأن لا يخضع لمصلحة فئة ما . كما يعنى بتأمين موارد الدولة وإدارة خزائنها بما يكفل قدرتها على تحقيق التنمية الوطنية , وفتح الفرص أمام المواطنين وعدم خضوعها لابتزاز أطراف خارجية , تحت ضغط الحاجة إلى الموارد.

٣ـ الأمن الاجتماعي: أمن المواطن يتعلق بالمخاوف التي تهدد نسيج المجتمع وتمزق أوصاله وتؤدي إلى زرع الضغائن والأحقاد بين أبنائه , وقد تتطور إلى تهديد خطير يزعزع البلاد كلها وهذه المخاوف والتهديدات لها ثلاثة مستويات:

الأول : تهديدات تتعلق بهوية المجتمع وثقافته , وتهيئة المناخ الحر للتفكير والتعبير عن الرأي من دون وصاية.

الثاني : تهديدات تتمثل في الفقر والجوع والأمية والبطالة والأوبئة , مما يتطلب تأمين احتياجات الناس الاجتماعية لـ (الغذاء , والصحة , والعمل , والتعليم) .

والثالث : تهديدات تتعلق بشرائح مجتمعية كالشباب والنساء , مما يتطلب الاهتمام بها , وتنظيم القوانين التي تضمن لهم رعاية اجتماعية تحتويهم , وتوجه طاقاتهم نحو الإثمار والإعمار.

الجهات المسؤولة عنه:

ـكل مؤسسات الدولة: ودورها تنظيمي إشرافي تقنيني رقابي.

-مؤسسة الأمن الاجتماعي : مهمتها : ضمان تهيئة المناخ المناسب لحماية المجتمع من هذه التهديدات , وضمان أن تكون القوانين في حماية النسيج الاجتماعي وتنظيم إدارة هذا الأمان , والتخطيط له , بحيث نضمن حصول كل مواطن على أمنه الاجتماعي , وتعبيد الطريق أمام المواطنين للوصول إلى هذا الأمان.

٤ـ الأمن التنموي: أمن الوطن وأمان تنميته , وضمان تحقيق الازدهار , في ظل منظومة الأمن كلها ويقوم على تخطيط التنمية والإشراف عليها , وضمان تكاملها , وحمايتها بالقوانين , وتهيئة المناخ الذي يُمكن الشركات من العمل ويحفظ سيادة الدولة , ويتحقق في سبعة قطاعات مهمة : البحث العلمي والتقني , والتجارة والاستثمار , والزراعة والصناعة , وأمن الطاقة , والأمن البيئي والبنية التحتية (من نقل واتصالات وإسكان وكهرباء ومياه وغير ذلك).

الجهات المسؤولة عنه: مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية والدولة تخطط للتنمية , وتدير بوصلتها , وتشرف على مسارها وتحميها بالقوانين والأنظمة , حتى تضمن تحقق أمن الوطن والمواطن.

٥ـ **الأمن الخارجي:** يتعلق بسد المخاوف والتهديدات التي تأتي من خارج الوطن , سواء كانت هذه المخاوف سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية . وإن الجهات المسؤولة عنه: (مؤسسات الحكومة وحسب الاختصاص): القوات المسلحة تتكفل بحماية الحدود البرية والجوية والبحرية , وتحفظ الثغور , وترد أي عدوان أو تهديد محتمل خارجي , والدبلوماسية الخارجية تتولى إقامة العلاقات والصلات الخارجية , وحفظ سيادة القرار السياسي وحفظ حقوق مواطني البلد في الدول الأخرى ومد الجسور السياسية والاقتصادية , وعقد الاتفاقيات الدولية وإبرام الشراكات , بما لا يتناقض مع سيادة الدولة وكرامتها.
الأمن المُستدامُ ورُشد المعايير: المؤسساتُ الفاعلةُ هي التي تنتقلُ من معاييرِ السلطةِ إلى سلطةِ المعايير. بما أن الأمن من المفاهيم المركبة والمعقدة حيث تداخل مجالات التأثير والتأثر , وحيث تكاثر المهام والمسؤوليات وأنطقة العمل , وحيث تصاعد وتائر أشكال التهديدات التي تمثلها مختلف الجرائم وصيغ الإرهاب , لذا يتحتم على قادة الدولة إيلاء هندسة البيئة التشريعية والتنظيمية الأمنية أولوية قصوى لا تتأثر بأية مُشاغلة سياسية وعسكرية , خصوصاً أن العمل الأمني بصيغته الحالية وأطره الضيقة لن يُفضي إلا لمزيد من الخراب والمآسي , فما الفائدة المرجوة من بناء جيوش وأجهزة تفتقر للبنى الفكرية والفلسفية والمؤسسية التي تحكم وجودها , وتغيب عن مقدمات تشكيلها الرؤية العامة والاستراتيجية لتكون سلطة اتخاذ الإجراءات وانجاز المتطلبات الدليل الإرشادي والتوجيهي لقادة القرار التشريعي والتنفيذي بحسب ما يقتضيه هذا الدليل. إن طلاقة التفكير التشعبي والتباعدي هي من موجبات العقل التخطيطي في الدولة , كونه سيحلق خارج الصندوق ويطلق العنان لمخيلته لتستدعي صور الاحتمالات والسيناريوهات المفترضة مما يوصل إلى إنجاز المهمة الأمنية الاستراتيجية على الوجه الأكمل ومن دون كبوات أو نَبوات. تأتي المعيارية الأمنية الراشدة لتمثل حالة الانحياز العقلي والعلمي والموضوعي للمتطلبات والحاجات والاستحقاقات , وهي مهمة لتدعيم سلطة الضبط المنهجي كي لاتنحرف المؤسسات الأمنية عن مؤدى مهمتها الاختصاصية الأساس. إن أحد مخلفات الدكتاتورية كثقافة ونظام وأعراف هو الإذعان المستمر لمعيارية شاذة ، وهي مزاج السلطة ورغبات المدير القائد , بعيداً عن ضابط المعايير الاختصاصية والمهنية الحيادية , مما تسبب في ولادة مبادرات ومشاريع وخطط مترشحة من أنصاف المهنيين والقادة وكان مؤدى ذلك هو المفرزات الحالية المقروءة والمسموعة والمنظورة من تأشير لحالات من الفساد والتدمير واللا جدوى في مختلف القطاعات والمهمات!! إن تجارب الدول الحديثة تُنبِئُنا بأن سر نجاحها كان انتصارها بالعمل بما تمليه ثقافة المؤسسية لا مزاجات مدرائها , ومقاييس العلم في التوطئة للقرار المشروع , لا مقياس الرضا والقبول الارتجالي المُغيَّب عن إدراك الحقائق وما ورائيات القضايا , إذا ثبت بالتجربة أن المؤسسة الناجحة هي التي تعتمد صرامة منهجية ودقّة علمية تجعل من الحراك والتفاعل بين موارد المؤسسة الأمنية المادية والبشرية محطة لضبط إيقاعات ومخرجات عمليات التفاعل وتسّيرها إلى مفاد النضج , وتقوم بتمتين حالة الثقة والاطمئنان بالسياق والتصميم وأهدافهما المتوخاة . ولعل أهم المعايير المتصورة في ميدان صناعة الأمن المستدام هي: (رُشد البنى التشريعية ، رشد الهياكل التنظيمية ، رشد السياسات والأنظمة ، رشد المؤسسية ، رشد منظومة القيادة ، رشد الإدارة للموارد المادية ، رشد منظومة العلاقات والاتصالات ، رشد منظومة الاستشارة وصناعة القرار ، رشد التخطيط والتقويم ، ورشد نظام التدريب والتعليم الأمني). وقد يرى البعض أن الدلالة الاصطلاحية لبعض العناوين أعلاه فيها تداخل , ولكننا ذكرناها منفصلة للأهمية الاستثنائية لهذه المعايير لذا ندرجها تباعاً ونسرد قبالها

أهم المؤشرات والمحددات , وكالاتي:

أ. رشد البنى التشريعية:

يمثل التشريع والتقنين الأمني مرتبة علوية سامقة مستخرجة من طبيعة العمل الأمني الذي يستلزم التعاطي مع حزمة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين , واحتكار الدولة للسلاح والعنف المشروع , وما تستوجبه إجراءات مكافحة الإرهاب والجرائم والتجسس من ولوج عالم الخصوصيات , وما تقتضيه الضرورة من إنشاء أجهزة أمنية متعددة (استراتيجية سوقية) أو (تعبوية – تكتيكية) وذات مهام متنوعة : قتالية , استخبارية , شرطية , خدمات أمنية , وتكاليف تتعلق بحفظ النظام العام والآداب العامة , كل ذلك يستدعي إنشاء مدونة قوانين وتشريعات أمنية كفوءة تستقي من الدستور المنطلق , ومن المصالح والأهداف الإستراتيجية الرؤية , حتى نضمن أنها مستجيبة للأغراض والحاجات وملبية للطموحات والنتائج المنشودة. إن تقادم القوانين الأمنية , وعدم صلاحيتها لمواكبة التطورات والتحديات الحاصلة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي , يتسبب في موت الحيوية والإنتاج المستمر للأمن خصوصاً أن النسبة الساحقة لهذه القوانين تعود لحقبة الحكم الدكتاتورية الشمولي والذي جعل من المنظومة الأمنية وقوانينها أداة لترسيخ التوجه الفردي الدكتاتوري وتوطيد أركان نظام السلطة الشوفينية وتركيع لإرادة الخصوم بل وحتى المواطنين , وهذا سبب انفصاماً حاداً في الأداء الحالي , فكيف يمكن استيعاب وجود دولة ديمقراطية دستورية تعتمد قوانين أمنية فاشستية ذات طبيعة مركزية حادة وغير مرنة ولا منتجة شُرّعت قبل عقود متطاولة فهي بالضرورة متكلسة وستصيب المؤسسات العاملة بها بالجمود وعدم الفاعلية. إننا يجب أن لا نقبل بواقع دولة إطارها ديمقراطي وبعض قوانينها

وتشريعاتها المهمة تحمل جينات الدكتاتورية المركزية المتوجسة ولا يمكن القبول بأن يكون نظامنا أشبه (بديمقراطية الإطار ودكتاتورية القرار) كما لا يمكن القبول باستيلاد أجهزة من دون حاضن تشريعي موضوعي , وإلا ستكون الأزمات المتوقعة نتيجة ذلك أكثر من الفوائد المستحصلة , فهي فوز معجل يرافقه خسران مؤجل. إن التشريع الأمني عملية بالغة التعقيد والخصوصية لاتماثلها التشريعات الأخرى , إذ إن الأمن - وكما أسلفنا سابقاً - مفهوم مركب ومتداخل ومتعدد المجالات والمستويات , مما يتطلب ذهنية فقهية قانونية ذات قدرات تمل طابع الإبداع والفرادة والإحاطة , وتوسم حركاتها باستنطاق الخبرات العسكرية والأمنية والنفسية والإجتماعية والتنموية والتخطيطية , ليأتي القالب التشريعي متسقاً مع الأصول والثوابت , ومتفاعلاً مع الغايات والطموح. أن واقع مجريات التشريع الأمني المحلي يشوبه – مع الأسف – الكثير من الاختلال والزيغ والتأخر الناتج من :

-غياب الحس والثقافة الأمنية ومتطلباتها وأبعادها لدى ثلة القادة السياسيين من صناع القرار ومصدريه.
-عشوائية فقه الأوليات لدى عدد من الكتل السياسية المتحكمة في إدارة دفة السلطات التشريعية.
-سوء التقدير للآثار والتدعيات التي ينتجها الفقه في التشريع الأمني أو جموده أو فجواته.

لذلك فإلاندفاع في تقييم وتحليل الوضع التشريعي للمجتمع الأمني المؤسساتي ومراجعته بالكيفية التخصصية المهنية يُشَكِّلُ مطلباً ملحاً لإعادة ترميم التشريعات الأمنية : (حذفاً أو تعديلاً أو إضافة) وضمن سياقات المحددات والضرورات , واعتبار ذلك مَعلَما لقراءة جدية النظام السياسي ووعيه لوجوب اتخاذ هذه الخطوة كباكورة للإصلاح الأمني الفعال , وإحنفاء عامل التسريع والأولوية له بعد طول انتظار وتأخير ساهم في تكبيل الجهاز الأمني بل وأفقده فاعليته وحيويته الشاملة. ولعل أهم المواضيع التي يجب أن تطالها عملية التشريع , هي :

•قوانين الوزارات والأجهزة الأمنية بكافة صنوفها وتشكيلاتها وتحديد أعدادها ومهامها بعيداً عن حالات التداخل في الأهداف والاختصاصات والإجراءات , وبعيداً عن النهايات السائبة وهلامية المهام والمسؤوليات .
•التشريع الإستخباري , والذي ينظم عمل ومهام الأجهزة الأمنية المعلوماتية ذات الطبيعة الاستخبارية وبنفس الضابطة المذكورة في النقطة آنفة الذكر , على أن يتم التأكيد على الملفات التشريعية الخاصة بالاعتراض القانوني والتنصت والمراقبة والجرائم الالكترونية , وحماية الشهود والمخبرين , وتنظيم مكافآت المصدر .. الخ.
•التشريعات الخاصة بقوانين الخدمة والتقاعد والعقوبات والمحاكمات لكل التشكيلات الأمنية.
•الأنظمة والتعليمات واللوائح الخاصة بأنظمة التكريم والإثابة والمعاقبة وقواعد السلوك المهني.
•التشريعات الخاصة بالأعمال التفتيشية والتدقيقية والرقابية على الأجهزة المنية.
•التشريعات المالية الخاصة بالوزارات والمؤسسات الأمنية .

ب. رشد الهياكل التنظيمية:

الهيكل التنظيمي للدولة ومؤسساتها هو العاكس المحوري لاستشفاف عبقرة الخبرات والقادة أو انحدار فكرهم المهني والسوسيولوجي التنظيمي , فالهياكل مؤسسات اليوم تعبر عن العمق الفلسفي والتفكير المنظومي الشامل وثقافة المرونة للعقلية القائدة والنظام الحاكم , ولأنها تمثل مخطط لوحدات تنظيمية حاكيةً للمهام والأهداف ونظم العلاقة التفاعلية والتراتيبية بينها , ومن خلالها يتحقق جمود الأجهزة الأمنية وشللها وبيروقراطيا أو حيوية المؤسسة الأمنية وكفاءتها وفاعليتها. وبما أن الحديث عن مجتمع المؤسسات الأمنية وهيكليتها , فحريٌّ على القائمين على هندسة العمل الأمني ومنظوماته أن ينبروا إلى وقفة جدية موضوعية لتحكيم العقل المهني والإرادة الوطنية للقيام بمحاكمة ومراجعة وتقويم الهيكل الأمني الحالي والعمل على تخليصه من أدران :

-التوسع العددي لملاكات الأجهزة والوزارات الأمنية حتى تعدى البعض منها مئات الألوف !!
-تكاثر المهام للجهاز الأمني الواحد , وعدم انسجام هذه المهام مع غاية التشكيل .
-تداخل الأجهزة ومهامها واختصاصاتها.
-الترهل الإداري.
-الفساد بصوره المختلفة.
-المسؤوليات السائبة والمجهولة والمفتوحة.
-التراتبية المركزية والدكتاتورية في الارتباط والعلاقات التنظيمية.
-تورمات الذيول الساندة واللوجستية على حساب التنظيمات الاختصاصية.
-ضيق الأفق والبيروقراطية والرجعية الإدارية والمهنية.
-ضياع انساق القيادة والتوجيه والارتباط.
-عدم استجابتها للتحديات والمخاطر المستجدة.

إن مجموعة الأدران أعلاه وما سواها , هي أسٌ غيرُ منظور لدى الكثيرين في تسببهِ بالكثير من الاختراقات الأمنية المتكررة والحوادث الإرهابية والجنائية المستمرة , وهي سبب يستشفع به البعض ليبرر فشله أو تلكؤه أو عدم تحمله للمسؤولية أو ترحيله للأزمة وإلقاءها على الأخر كما شهدناه ونشهده مراراً وتكراراً. إن عملية إصلاح الهياكل التنظيمية تحتاج قرارا رأسيا شجاعا

للبدء بعمليات التشريح والتجميل الموضوعي لإطار العمل الأمني على مستواه الوطني , بدءاً من القيادة العامة للقوات المسلحة مروراً بكل الدوائر الأمنية إلى اصغر وحدة في القواطع الأمنية المحلية في المحافظات والوحدات الإدارية. وبغية أن تتمتع الأطروحة التصحيحية بقدر من النضج والحيادية فإننا نقترح تشكيل لجنة حيادية خبروية عالية المستوى الأكاديمي مرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة , واسعة التخويل , تأخذ على عاتقها إجراء المراجعات الشاملة لهذا الموضوع وبنظرة استجماعية كلية لاتجزيئية , وتباشر عملية الموضعة التخطيطية التفصيلية لمنظومة العمل الأمني الوطني بكل أبعادة (الاستشارية , والتخطيطية والتنفيذية والإشرافية) مع إجراء اقتراح التعديلات التشريعية التي تقتضيها هذه العملية. ومن اجل الشروع بإطار في هذا الصدد , نرى من الضروري اخذ النقاط أدناه بنظر الاعتبار:

أ – إعداد كافة الأوليات القانونية والإدارية المتعلقة بالهيكلية الحالية.

ب – تحديد ووضع المهام والواجبات استناداً إلى القانون والتعليمات ذات الصلة ووفق الاستراتيجيات.

ج – تأشير نقاط الازدواجية في المهام والواجبات لغرض منع حصول حالة التداخل .

د – وضع وتحديد ملامح الهيكل الافتراضي بشكل عام , مثلاً ابتداء من (الوزارة – الوكالة – مديرية عامة – مديرية – قسم – شعبة – وحدة) مُبينٌ فيه ومُعبرٌ عن (الصلاحيات – المسؤولية – خطوط الاتصال) وانسجام التسميات وتوحيدها مع نظيرتها .

هـ – يؤخذ بنظر الاعتبار حجم التمدد وسعة الملاك الحالي والآفاق المستقبلية المتوقعة له.

ز – ضرورة أن يكون الحذف والاستحداث من الهيكل التنظيمي بموجب أسباب ومبررات قانونية ومهنية مقنعة لذوي الاختصاص والمراجع العليا.

ح – يؤخذ بنظر الاعتبار دمج التشكيلات والدوائر ذات المهام والواجبات المتشابهة لاستثمار الموارد المادية والبشرية بالشكل الأمثل.

ط – ضرورة تحديد التوازن للصنوف الإدارية والمالية نسبة إلى الصنوف القتالية والفنية ويجب أن تحدد بنسب علمية مدروسة.

ك – ضرورة تحديد حجم المؤسسات الرقابية ونسبة الملاك فيها مقارنة بالملاك العام للوزارة ممثلاً بنسبة مئوية (٪) .

ل – الأخذ بنظر الاعتبار الأسس العلمية والمهنية ومعايير إعداد الهياكل بما يحقق الغاية في إعدادها وتحقيق الأهداف وبأقل الموارد المادية والبشرية (الترشيق) .

م – دراسة العمل وتحديد ساعات الاشتغال الحقيقية ودور ذلك في التأثير على شكلية الهيكلية ومضمونها.

ن – الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة بهذا المجال.

ج. رشد السياسات والأنظمة:

لاتقف العملية الأمنية ببعدها الإداري والاختصاصي عند أعتاب وجود تشريعات أمنية وهياكل تنظيمية , بل إن الحراك التفاعلي المثمر لا يمكن أن ينجز إلا بوجود سياسات وأنظمة وتعليمات تحوّل مفاد التشريعات والمهام الاختصاصية المتعلقة بالجهاز الأمني إلى تجزئة وأداء أكثر تفصيلاً من خلال منهجية تفكيك المهام والوظائف ورفدها بمسار الإجراءات المطلوبة والتي يجب أن تكون منضبطة في حدود القانون , وفيها قدر من الإنسانية والمرونة والبساطة لضمان السرعة والجودة في المحصلات والنتائج , آخذين بنظر الاعتبار أن الأداء السليم يكون على وفقاً سياق المعادلة الآتية:

الأداء = المعارف * المعارف * البيئة الذهنية والنفسية والمادية

من هنا تكون صناعة القدرات الوظيفية الأمنية متوافقة مع نوع الأداء المطلوب ونطاقه مما يستوجب مراجعة دورية لكل السياسات والأنظمة واللوائح والتعليمات التي تعمل بموجبها المؤسسة الأمنية ويجب أن تستهدف هذه المراجعة عملية الإصلاح العمل الإجرائي بالتحديث والتعديل والتطوير , على أن يصاحب ذلك بما كان من تجارب الدول المتقدمة في هذا النطاق , ووجوب إدخال التقنية الحاسوبية والاتصالية في معادلة النمو والتحديث لسياسات المؤسسة الأمنية ومجريات عملها. إن هذا العنوان يجب إن يُعطي كل جوانب مهام المؤسسة الأمنية خصوصاً ما يتعلق بـ : الاستقطاب والاختيار والتعيين , الهندرة , الجودة والوظائف والعمليات الإدارية والفنية والمالية والعسكرية والأمنية الاختصاصية وأنظمة الدعم الفني واللوجستي , وسياق المخاطبات الأمنية , وقضايا الدوام الرسمي والإجازات ولوائح العمل , والحقوق والواجبات الوظيفية , ونظم تلقي الشكاوى والمقترحات ونظام التعامل مع المتميزين والمبدعين والكفوئين , ونظام الترقية والتدريب , ونظام العقوبات , والجدير ذكره هنا هو أن متعلقات الوظيفة الأمنية مندرجة تحت مصاديق هذا العنوان والذي يطلب ترسيخ منهجية حازمة تعتمد على أصل رؤية الجهاز الأمني ووضوح رسالته , كي نتيقن من إعادة إنتاج الرؤية والرسالة والفكرة الرئيسة للمهمة الأمنية وتحويلها إلى مسارات متعددة الاتجاهات والمقاصد , ولكي تكون الحال هكذا , يجب على قادة المؤسسة الأمنية العمل على توليد بيئة لمنهجية متوفرة على الإبداع والتجديد , وتحمل قدراً كبيراً من الواقعية والقابلية يسيرة التطبيق وفيها درجة من الوضوح تجعل فهمها وتمثلها من القادة متاحاً , مع ضرورة الالتفات إلى أن تكون معدلات المخاطر ضئيلة وفيها استعداد جدّي لمواجهة التحديات المحتملة , واقتدار المؤسسات الأمنية هو عندما تمتلك نظاماً من الوصف الدقيق لمهام كل جهة اختصاصية أمنية في تشكيلاتها , وتحديد واضح لسلطاتها وصلاحيتها والنتائج المرجوة من أعمالها ضمن سقوف الزمن الهادف.

د. رُشد الثقافة المؤسسية: ونقصد بها ثقافة جديدة لنظام إداري إنساني نسبي , وإطاراً تنسيقياً عقلانياً بين أنشطة مجموعة من الإفراد , تربطهم علاقة متشابكة ويتجهون نحو تحقيق أهداف مشتركة , ووفقاً لمنظور قيمي يعتمد العمل الجماعي وروح

الفريق. لقد أثبتت الدراسات أن الجدوى والمزايا التي تصبها الثقافة المؤسسية للعمل الأمني تتمثل أهمها بـ :
•ضمان عدم التفرد باتخاذ القرارات المصيرية وإدارة دفة العمل الأمني ومسؤولياته الجسام.
•عمل منظم وممنهج ومصمم بوضوح لا مكان فيه للارتجال والعشوائية والتعسف.
•عمل واضح وفق خطة مدروسة وهادفة ذات سياق موضوعي وغايات محددة وواضحة.
•عمل التخصصات والصلاحيات ولا مجال فيه للازدواجية والتداخل والهيمنة , مبني على فلسفة التمكين الواسع.
•ثبات العمل واستمراره من دون التأثر بتغيير القيادات الأمنية والإدارية.
•تراكم الخبرات والمعلومات والتجارب في بيئة مطورة وحاضنة وناقلة لها.
•المحافظة على الاستقرار الإداري والمالي في إطار (تشريعات ومنهجية ولوائح وسياقات) فاعّلة.
•التزام الجميع بمنظومة القيم والمبادئ التي تضمن الولاء للمؤسسة الأمنية وأهدافها.
•ضمان اختيار أكفأ العاملين والأساليب وبالتالي تحقيق أفضل الانجازات وبأحسن جودة.
•ضمان توفر البدائل لمختلف الاحتياجات البشرية وغيرها لأنها من سمات المرونة المنتجة .
•معادل موضوعي لآثار المحاصصة السياسية .

لقد أصبح واضحاً أن المؤسسية لم تبت خياراً للتشكيلات التي تروم النجاح والفوز في عصر المتغيرات والعواصف بل أضحت ضرورة . ووجوب تضمن الصمود والبقاء والفاعلية , ولذا ما تحتويه هذه الدراسة يركز على معالم الظاهرة المؤسسية وثقافتها ومتطلباتها ضمن ما سبق من مواضيع وما سيلحق , كونها واحدة وحزمة متآلفة. الحاجة ماسة للقيام بمراجعة إحصائية واستبانات أكاديمية لتحديد درجة التخلف المؤسسي الذي تشكو منه أجهزتنا الأمنية , وتشكيل الفرق المختصة لعملية التخطيط والتطبيق للانتقال نحو العمل المؤسسي الشامل.

هـ. رُشد منظومة القيادة: للقيادة موقع ريادي مركب خاص في الأمن , إذ يتجلى دورها المحوري نتيجة طبيعة العمل الأمني عموماً والعسكري على وجه الخصوص , ولأن عظم دورها وخطر أثرها راكز بمدلولات التأريخ والتجارب الراهنة ببعدها (التسافلي – التدميري) و(التطوري – الارتقائي) , فتكون هي حجر الزاوية لصناعة الإنعطاف والأقدار للمؤسسة الأمنية وللدولة ككل ضمن سياق معادلات الربح والخسارة أو الفوز والانهزام والتي يكون فيها الرقم المخصص لمتغير القيادة دور الحسم لنتائج المعادلة وفك مجاهيلها. إن مشكلة النظام الأمني الحالي هي افتقاره الحقيقي لمشروع واضح المعالم سواء في إعداد القادة الأمنيين الفاعلين والكفوئين بأعداد كافية ومؤهلات عالمية قياسية , أو في عملية تطوير قدرات المتوافر منهم حالياً , أو في منظومة إسناد المناصب الأمنية للقادة ذوي المعايير التفاضلية الأنسب , ولعل تجاهل هذه الفجوات تسبب وما يزال في : (تقليدية الأداء , وضمور الإبداع , وتواضع الانجازات , وكثرة الخروقات , واستمرار النزف , واشتشراء الفساد , وانتكاس قيم الولاء والعطاء والتضحية ... الخ). عمليةُ ترك منظومة إعداد القادة الأمنيين من دون إعادة منهجة أو استحداث لوسائل ضمن معايير أكاديمية ومؤسسية حديثة ستؤدي إلى نضوب حالة الإلهام التغييري والتحفيزي الذي تنتظره جموع العاملين في الأجهزة الأمنية التي تعمل بالأصل وفقاً لأطر فريق العمل الجماعي وروح الفريق , فينبغي فعلاً حث الجهود لإعادة الاعتبار للمؤسسات الأمنية عبر صناعة جيل مستدام من القادة الذين يمتلكون من القدرات والمهارات والمعارف التي تؤهلهم لقيادة تابعيهم إلى أفق النجاح والفوز. لقد ولى عهد التمثل بمقولة نابليون (جيشٌ من الأرانبِ يقودُهُ أسدٌ خيرٌ من جيشٍ من الأسودِ يقودُهُ أرنبٌ) وتم الاستعاضة عنها بمقولة تحمل رُقياً مؤسسياً مستداماً وهي (جيشٌ من الأسودِ يقودُهُ أسدٌ) , لذا يجب على سلطة القرار النزوع نحو إعادة تشكيل بيئة صناعة القادة وفقاً للسياقات العالمية الحديثة , والعلوم والمهارات الأمنية المستجدة , والقيام بإيجاد نظم خاصة باكتشاف القادة واختيارهم وإسناد المناصب لهم , ودورانهم الوظيفي , وتطوير قدراتهم بشكل دائم.

و. رشد إدارة الموارد المادية: الموارد المالية والبيئة المادية ركائز حقيقية مؤثرة في تسيير دفة المؤسسة الأمنية وسبلها لتحقيق أهدافها المنشودة , لذلك تقوم أغلب الدول بإفراد موازنة خاصة للأجهزة والوزارات الأمنية بغية ضمان انجاز مهامها على الوجه الأمثل. إن أية إخفاقة أو أزمة في البعد المالي – المادي للتشكيل الأمني قد يحول الفقاعة الأمنية إلى معضلة وتتطور عند عدم معالجتها إلى أزمة وكارثة قد تهدد مصير الدولة والتعايش والسلم الأهلي فيها , لذا يكون هناك مسوّغ لدى الحكومة للضغط على مصادر القرار التشريعي والتمويلي بأن تستجيب للضاغط الأمني بتسهيل استحصال الأجهزة الأمنية على مرادها من التخصيص والدعم على قاعدة الأسبقيات والضرورات , وضمن أبواب الصرف المحددة والموجّهة نحو توخي الأهداف وانجاز المهام وفقاً لنظام محاسبي دقيق ومتطور , والبحث عن البدائل وسبل الاستثمار وتعظيم الموارد لقاء توظيف مختلف الأفكار التي تجند الخدمات الآمنة لصالح زيادة مالية المؤسسة الأمنية ومواردها. إن البنية المادية الأمنية ومنشآتها من مقرات وتجهيزات لها مدخلية مباشرة في معنويات العاملين مما يحتم تمتعها بمعايير هندسية وتصحيحية أمنية خاصة , تتوافر فيها سبل أداء الأعمال وإقامة الاجتماعات والإقامة ومدعمة من الناحية الجمالية , والأثاث المناسب , والطاقة الكهربائية ومنظوماتها المتعلقة بها من إضاءة وتهوية وغيرها , ولا نغفل ضرورة وجود أماكن الاستراحة والإطعام والانتظار ومواقف السيارات ... الخ. الدعم المالي الواسع للمؤسسات الأمنية لا يعني تغييب منظومة الرقابة والتدقيق المالي من الجهات الرسمية المخّولة والماهرة والمتثقفة بالنكهة

الأمنية حتى تستطيع مراجعة الآفاق وتحديد أوجه المخالفة أو التعدي , فالفلسفة التي يجب اعتمادها هي توسيع الصلاحيات والموازنات ولكن بشرط تعزيز القدرات الرقابية والتدقيقية منعاً لحالات الهدر والفساد .

المبحث الثالث

عرض وتحليل النتائج

ينطوي هذا المبحث على عرض وتحليل البيانات والمعلومات التي أظهرتها استمارات اسئلة المقابلة عن طريق تحليل آراء واستجابات عينة المبحوثين حول صناعة الأَمْنُ المُسْتَدَامُ والعوامل المؤثرة فيها ومجتمع وعينة البحث. لقد تم اختيار عينة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة البالغة (١٠٠) ، وقد جمعت البيانات باستخدام المقابلة (الاسئلة) كأداة اساس من ادوات البحث العلمي من مديرو الأقسام في بعض مديريات وزارة الداخلية ، ومن الرتب المتقدمة (عقيد ، عميد ، لواء).

النتائج والتوصيات

بعد إجراء المعالجة والتحليل الإحصائي لاستجابات عينة المبحوثين تم التوصل إلى النسب المئوية ، عن اهم مؤشرات الدراسة (٤٩ مؤشر) وذلك لمعرفة مدى توفر هذه المؤشرات في وزارة الداخلية كون هذه المؤشرات هي الأساس في عملية بناء الفلسفة الفكرية لمفهوم الامن المستدام ووزعت الاستمارة على عينة عشوائية بحجم (١٠٠) من مديرو الأقسام لبعض مديريات وزارة الداخلية ، ومن الرتب المتقدمة (عقيد ، عميد ، لواء) ، وكانت النتائج كما مبينة في الجدول (٢) والاشكال (١ ، ٢). نستنتج بأن هناك بادرة جيدة حول مؤشرات الدراسة لفكر الامن المستدام عن طريق الإجابات على محاور الاستبانة وهذا بحد ذاته يعتبر بداية الطريق الصحيح للوصول الى الامن المستدام الحقيقي. إن ما يترتب على القرار من تبعات قد يتعلق بمصير المؤسسة أو الشعب أو الوطن أو المستقبل مما يقتضي العمل على تَمكن القائد الإداري الأمني والعسكري من المهارات والمنهجيات العلمية والموضوعية العالمية لاكتساب جودة صناعة القرار واتخاذه. إن البيئة الوطنية المعقدة , والمشحونة بالتهديدات والتحديات والأزمات , توجب وضع منهجية لصناعة القرار الأمني فاعلة وثابتة وتحتم إيجاد بنية راسخة لها قادرة على التعامل مع المتغيرات والمفاجآت وتناور في تحقيق الأهداف بأعلى درجات الكفاءة والمرونة. لذلك يتطلب الامر التوصية بالاتي:

- تعزيز مؤشرات القوة التي تم التوصل اليها من نتائج المقابلة (الاسئلة) ومعالجة مؤشرات الضعف عن طريق القيام بدراسات حول هذه المؤشرات.
- وضع الحلول العلمية والعملية لغرض معالجتها ورفع مستوى الوعي في مجال الامن المستدام.
- إعادة تشكيل بيئة صناعة القادة وفقاً للسياقات العالمية الحديثة , والعلوم والمهارات الأمنية المستجدة ، وإيجاد نظم خاصة باكتشاف القادة واختيارهم وإسناد المناصب لهم , ودورانهم الوظيفي , وتطوير قدراتهم بشكل دائم.
- الضغط على مصادر القرار التشريعي والتمويلي للاستجابة للضاغط الأمني بتسهيل استحصال الأجهزة الأمنية على مرادها من التخصيص والدعم , وضمن أبواب الصرف المحددة والموجّهة نحو توخي الأهداف وانجاز المهام وفقاً لنظام محاسبي دقيق ومتطور.
- عدم تغييب منظومة الرقابة والتدقيق المالي من الجهات الرسمية المخّولة والماهرة والمتثقفة بالنكهة الأمنية حتى تستطيع مراجعة الآفاق وتحديد أوجه المخالفة أو التعدي.
- القيام بمراجعة إحصائية واستبانات أكاديمية لتحديد درجة التخلف المؤسسي الذي تشكو منه أجهزتنا الأمنية.
- تشكيل الفرق المختصة لعملية التخطيط والتطبيق للانتقال نحو العمل المؤسسي الشامل.
- ترسيخ منهجية حازمة تعتمد على أصل رؤية الجهاز الأمني ووضوح رسالته , كي نتيقن من إعادة إنتاج الرؤية والرسالة

جدول (١) أهم المهارات والمعايير المطلوبة في شكلها العام

ت	المهارات والمعايير
١	هل القدرة على الإقناع بقوة الحجة والمنطق.
٢	القدرة على الحوار وعرض الرأي.
٣	القدرة على العمل والسيطرة تحت الضغوط.
٤	القدرة على تحديد الأهداف.
٥	القدرة على وضع الخطط ورسم سياسات العمل.

٦ القدرة على التدقيق والمتابعة.
٧ القدرة على تحفيز الآخرين وشحذ الهمم.
٨ القدرة على المحاولة والمثابرة في تصحيح مسارات العمل.
٩ القدرة على معرفة أسباب الخطأ ومعالجتها.

والفكرة الرئيسة للمهمة الأمنية وتحويلها إلى مسارات متعددة الاتجاهات.

ت	السـؤال	نعم	% نعم	كلا	كلا %	مجموع
1	هل نتحمل مخاطر وتوابع القرار المتخذ فردياً ام جماعياً؟	90	0.03	10	0.01	100
2	هل تستخدم الفنات والشخصيات المؤثرة فعلا في مضمار الاستشارة وصناعة القرار؟	88	0.03	12	0.01	100
3	هل نمتلك التجارب السابقة حول الموضوع نفسه ونستفيد من اوجه المقاربة والمفارقة بينها؟	92	0.03	8	0.01	100
4	هل للقرار مدخليه وتأثير على مجالات وقرارات اخرى؟	74	0.02	26	0.02	100
5	هل القرار يمثل ضرورة عالية المستوى و درجة فورية وطارئة وسقف زمني محدد؟	80	0.02	20	0.01	100
6	هل الاجواء المتوافرة لصنع القرار حيادية وغير متأثرة بالزهو المفرط والاحباط المسرف ونفسية ومعنوية مؤهلة؟	36	0.01	64	0.04	100
7	هل وقع القرار على المنفذين له والمستهدف لهم والاخرين بمختلف مواقفهم وخلفيتهم متوقع ؟	50	0.02	50	0.03	100
8	هل نستثمر الدعم المتوافرة للقرار بالشكل الامثل؟	60	0.02	40	0.03	100
9	هل المواد المطلوبة متوافرة وكافية ومؤمنة رصيداً للمفاجآت؟	16	0.00	84	0.05	100
10	هل الاثار والتداعيات المتوقعة والمستندة الى تنفيذ القرار المتخذ تستحق المجازفة والتضحية؟	80	0.02	20	0.01	100
11	هل ضعف القدرات التشخيصية للازمة الامنية ومظاهرها؟	82	0.02	18	0.01	100
12	هل نقص المعارف والمهارات والخبرات التخطيطية في القطاع الامني يؤثر على طبيعة المخرجات والخطط؟	82	0.02	18	0.01	100
13	هل تمتلك اجهزتنا الامنية المرونة (فن البدائل) لمواجهة اية اشكاليات وعوائق تعترض مهامها وتنفيذ خططها؟	50	0.02	50	0.03	100
14	هل البيئة القانونية الامنية ما زالت غير محصنة ولا مرممة مع وجود الفجوات والنقص التشريعي والقانوني؟	74	0.02	26	0.02	100
15	هل النظام السياسي الحاكم في العراق وطبيعته وهيكليته يؤثر على الامن بطريقة مباشرة وغير مباشرة؟	96	0.03	4	0.00	100
16	هل بروز ظاهرة الفساد الاداري والمالي ونتائجه الكارثية يرتبط بفايروس المحاصصة والتقاسم الامني والسياسي والطائفي وآثاره المدمرة؟	96	0.03	4	0.00	100
17	هل الخلل في نظام اختيار القادة الامنيين على القطاع الامني ومؤهلاتهم ومعايير الاستقطاب والاختيار والتعيين؟	92	0.03	8	0.01	100
18	هل الافتقار لآليات التحديث والتجديد والتأهيل في القطاع الامني؟	84	0.03	16	0.01	100
19	هل الخطة الاستراتيجية في الاجهزة الامنية يتم صياغتها عن طريق المشاركة مع المعنيين كافة وبمشاركة القياديين ومشاورتهم؟	62	0.02	38	0.02	100
20	هل الرؤية والاهداف قابلة للقياس (للموارد والخدمات والتقنيات والنشاطات) ؟	62	0.02	38	0.02	100
21	هل وجود ثقافة معممة حول الاصلاح والخطط الاستراتيجية المتعلقة به عند المعنيين كافة بها والموظفين المختصين؟	34	0.01	66	0.04	100
22	هل الانظمة المتعلقة بالموارد البشرية محدثة وفقاً لمعايير الجودة والموائمة؟	30	0.01	70	0.04	100
23	هل هناك آليات واضحة وشفافة لإدارة الازمات والمشكلات في الاجهزة الامنية؟	20	0.01	80	0.05	100

جدول (٢) استجابة افراد العينة على مؤشرات الدراسة

ت	السـؤال	نعم	% نعم	كلا	كلا %	مجموع
24	هل هناك سبل محددة وموضوعية في عملية اجراء المسوحات؟	52	0.02	48	0.03	100
25	هل وجود الاستبيانات والاحصاءات والتقييم الميداني وقياس أثر التدريب والتوجيه وأداء الاجهزة الامنية؟	66	0.02	34	0.02	100
26	هل تقليدية المناهج التعليمية والتدريبية للمدارس والكليات والمعاهد الامنية والمؤسسات التدريبية؟	80	0.02	20	0.01	100
27	هل تشوش الرؤية في تراتبية الاولويات في الاصلاح الامني وخططه؟	88	0.03	12	0.01	100
28	هل قلة الوعي وتدني الثقافة الامنية لإفراد التشكيلات الامنية والمواطنين؟	86	0.03	14	0.01	100
29	هل التجافي عن أحداث العلوم والافكار والاستراتيجيات والاسلحة والتجهيزات والتقنيات؟	90	0.03	10	0.01	100
30	هل جوهر المشكل مرتبط بأصل العقيدة القتالية وروح المواطنة ونزعة الاقتحام والتصدى واخلاقيات البذل والتضحية لمنسوبى الاجهزة الامنية؟	78	0.02	22	0.01	100
31	هل للمؤسسة الدينية والاعلامية والثقافية والفكرية والتربوية والتعليمية دور في الازمة الامنية (سلباً أو ايجاباً) ؟	60	0.02	40	0.03	100
32	هل الادارية الامنية ومنظومة توزيع (السلطات والمسؤوليات والادوار والمهام والواجبات والصلاحيات) واضحة ومحددة ومنتجة وهادفة؟	80	0.02	20	0.01	100
33	هل للازمات الاقليمية والعالمية وصراع المحاور والدول مدخلية واثار على واقعنا المحلى وخصوصاً في بعده الامنى (كيف ولماذا وما العمل) ؟	84	0.03	16	0.01	100
34	هل الفجوة متصاحبة مع بناء منظومات القيادة والسيطرة وآليات الاستشارة في صنع القرار الامنى في مختلف المسؤوليات؟	62	0.02	38	0.02	100
35	هل توظيف التكنولوجيا والتقنيات البرامجية الرقمية في مستويات العمل الامني والاستخباري والعسكري كافة؟	42	0.01	58	0.04	100
36	هل النظام الاداري والمالي واللوجستي في المؤسسات الامنية يستجيب للحاجات والتطلعات (الانتقال من العمل التقليدي الى العمل المؤسساتي الفاعل) ؟	66	0.02	34	0.02	100
37	هل للصراع بين الحكومات (الاتحادية والاقليم والمحلية) في داخل العراق دور في تعميق الفجوات الامنية وتداعياتها؟	58	0.02	42	0.03	100
38	هل منظومة الامن الوقائي (للأشخاص وللمعلومات وللعمليات وللمنشآت) بالمستوى الموازي للمخاطر والتحديات؟	74	0.02	26	0.02	100
39	هل للتدخلات السياسية محط في حرف مسارات العملية الامنية باتجاهات غير مهنية ولا موضوعية ام كان دورها ايجابياً.	62	0.02	38	0.02	100
40	هل النظرية الامنية الحاكمة على الامن العراقي تؤمن بالتوسع الامني الافقي بالإعداد والتوسع والتركز العمودي بالكفاءات والمؤهلات والتقنيات للوصول للاكتفاء الذاتى فى ذلك؟	72	0.02	28	0.02	100
41	هل الخلل في مجالات الابحاث الامنية الاستراتيجية المتخصصة ومراكز التنمية الامنية التطوير المؤسساتي وعدم توحيدها وتعددها وضعف مخرجاتها؟	74	0.02	26	0.02	100
42	هل المعضلة الامنية لها علاقة بالشخصية العراقية ونسقها الثقافي واصولها الأنثروبولوجيا مما يتطلب توليف نظام وادارة امنية تتناغم معها؟	86	0.03	14	0.01	100

تكملة جدول (٢) استجابة افراد العينة على مؤشرات الدراسة

ت	السـؤال	نعم	% نعم	كلا	كلا %	مجموع
43	هل الاخفاق هو غياب منظومة المتابعة والتقييم والرقابة والتصحيح او فشلها في اداء مهامها ان وجدت؟	74	0.02	26	0.02	100
44	هل وجود ضمانات لتطبيق الاستراتيجيات وتنفيذ الخطط من القادة المختصين والمعنيين بعيداً عن الارتجال والعفوية التدخلات؟	62	0.02	38	0.02	100
45	هل تم الاستفادة من العلاقات الدولية الجديدة في تأهيل فعلي وحقيقي لا شكلي للقطاع الامني؟	62	0.02	38	0.02	100
46	هل النظرية الامنية العاملة في العراق متعددة المستويات وشاملة؟	56	0.02	44	0.03	100
47	هل المعضلة ناتجة من ضعف الهياكل التنظيمية للأجهزة الامنية وتداخل مهامها تعدد أو تشوش ارتباطاتها والنهايات السائبة ليعضها؟	80	0.02	20	0.01	100
48	هل تم معالجة اثار الحقبة الصدامية الدكتاتورية واثار الاحتلال في داخل منظومة العمل الامنى؟	72	0.02	28	0.02	100
49	هل الاساليب الرقابية والتفتيشية والقضائية ووسائل مكافحة الفساد بمستوى يتوافق مع معايير نزاهة الاداء والافراد في الاجهزة الامنية؟	28	0.01	72	0.05	100
	المجموع والنسب المئوية للإجابتين (نعم / كلا)	3324	0.32	1576	0.68	4900

تكملة جدول (٢) استجابة افراد العينة على مؤشرات الدراسة

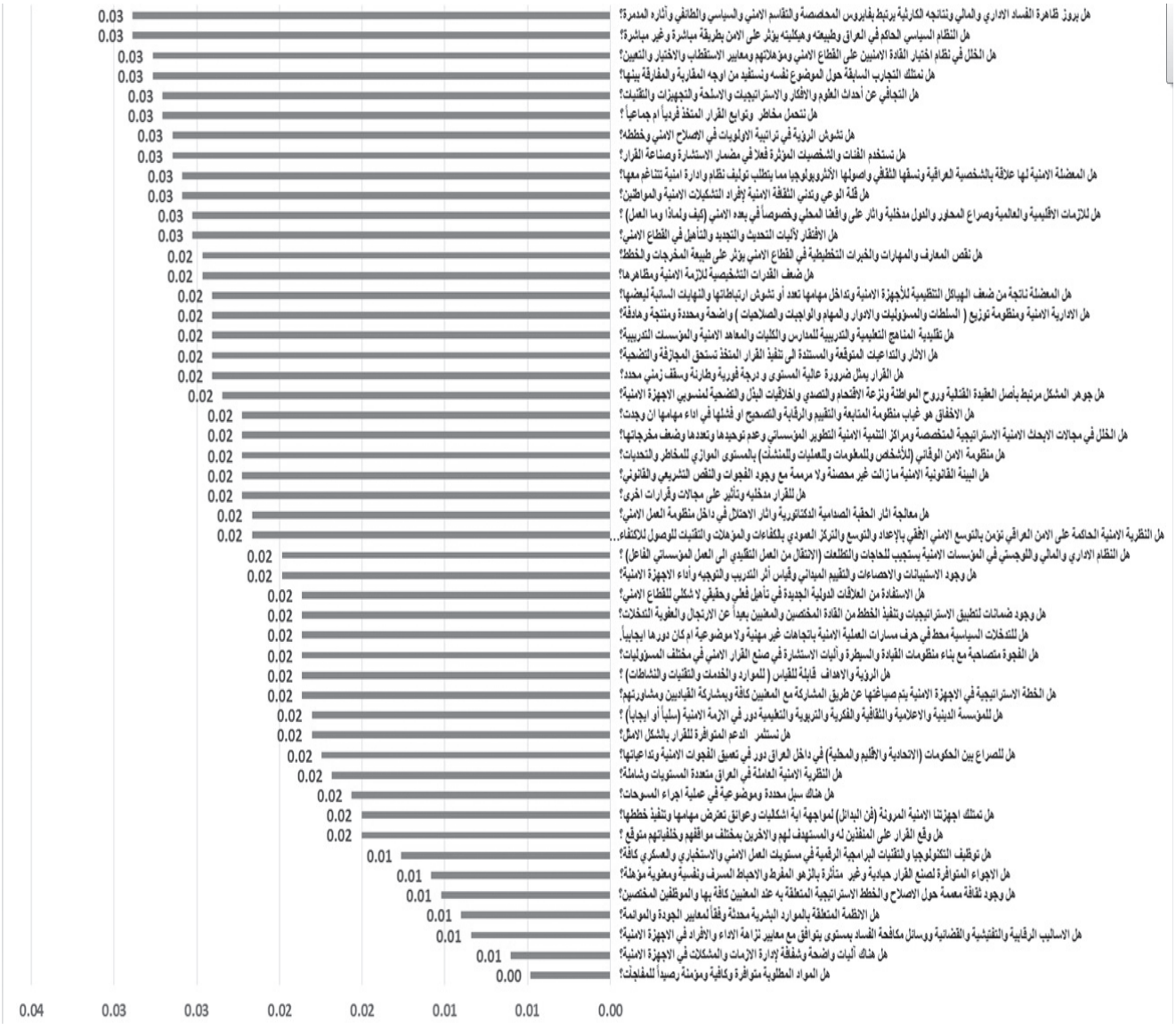

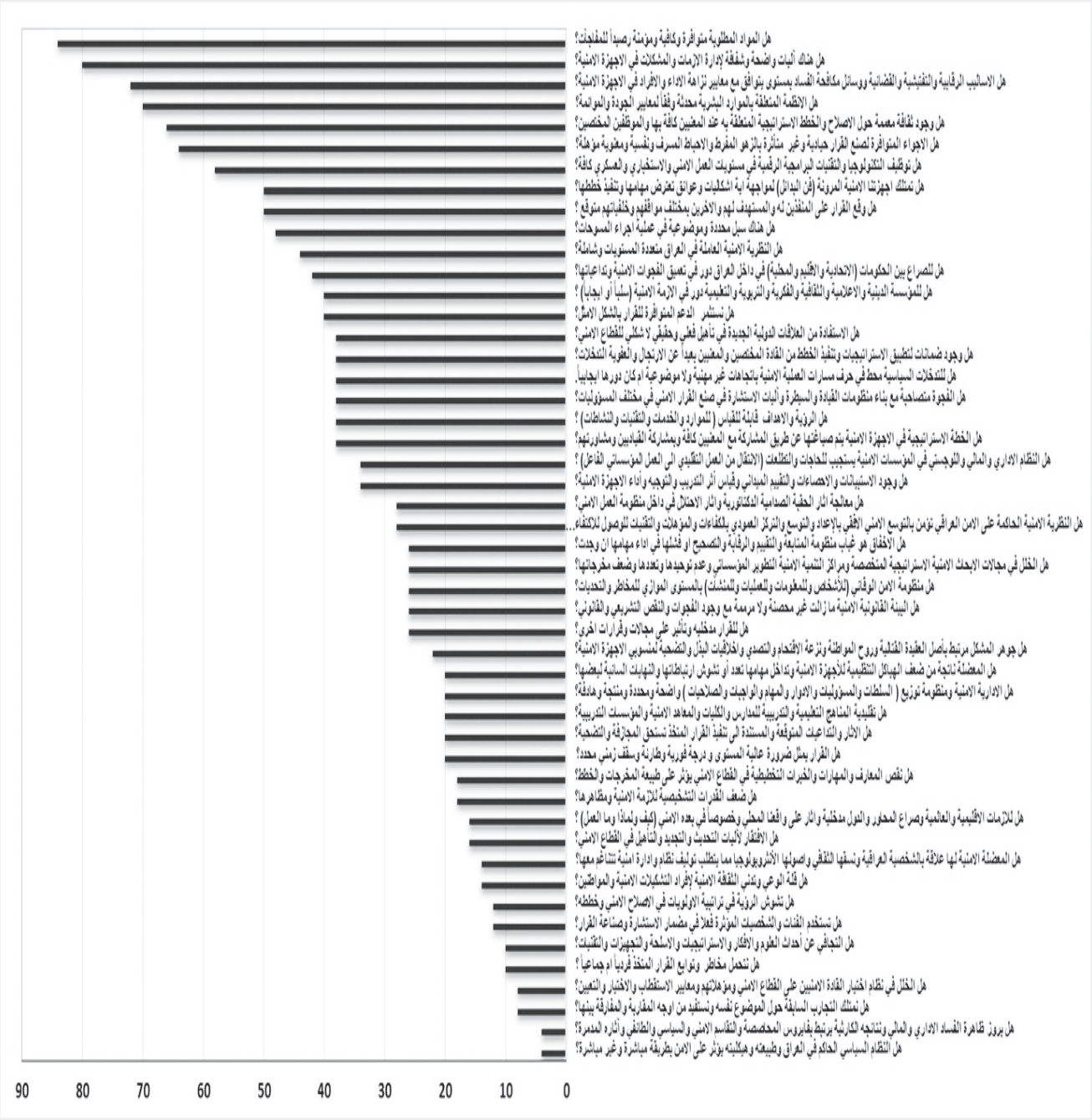

شكل (١) الترتيب التنازلي للنسبة المئوية للإجابة بـــــ (نعم) على محاور استمارات اسئلة المقابلة
شكل (٢) الترتيب التنازلي للنسبة المئوية للإجابة بـــــ (كلا) على محاور استمارات اسئلة المقابلة)

References

After Iraq: The Search for a Sustainable National Security Strategy. ARMY WAR COLL .(٢٠٠٩) .Gray, C. S .STRATEGIC STUDIES INST CARLISLE BARRACKS PA

.Towards a Balanced and Sustainable Defense. Orbis .(٢٠٠٩) .Hoffman, F. G ,(٣)٥٣ ,٣٨٥-٤٠٤.

Discriminate Power: A Strategy for a Sustainable National Security Posture. The Philadelphia .(٢٠١٣) .Mazarr, M. J .Papers

.Sustainable Security: Rethinking American National Security Strategy .(٢٠١٦) .Suri, J., & Valentino, B

مسار انتقالي نحو تغيير تحولي

إعداد د.ضياء عواد كاظم
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء

نحن العراقيين عقدنا العزم على خطى طريق التنمية القويمة المستقلة، بما نمتلكه من تراث فكري وحضارة عريقة.نغرس حب الوطن في أعماقنا، نحيا بسلام وأمن وأمان، نعيش بكرامة، ونتشارك لبناء دولة مؤسسات مدنية تقوم على العدالة الاجتماعية وتفرض النظام على الجميع بدون تمييز. لا نستثني أحداً بالحق في التنمية والتطور والازدهار.

علامات (؟؟؟)على قارعة الطريق

* **هل نحن بحاجة لتوطين أهداف التنمية المستدامة ؟**
* **هل أن أهداف التنمية المستدامة لا تصلح أن تكون وطنية؟**
* **ما دور التخطيط لجني فوائد التنمية المستدامة؟**
* **كيف ندمج أهداف التنمية المستدامة في دورة التخطيط المستند على الأدلة ؟**
* **ماذا يعني بالمسارات والخطط القائمة على الأدلة؟**
* **ما هي الفرص المتاحة لتفعيل أهداف التنمية المستدامة الوطنية ؟**

توجيه البوصلة

في سياق سياسات واستراتيجيات وطنية يمكن أن تكون خارطة طريق لمسارات تنموية ذات أولوية على نطاق تفصيلي، لأن احتياجات المجتمعات المحلية تحجب الرؤية عن المكتسبات الوطنية. لذلك نكون بأمس الحاجة إلى توطين الأهداف في ظل التزام وإرادة وتخطيط سليم تسترشد من توجهات عالمية، تستند على حُسن السياسة القائمة على الأدلة والشواهد الإحصائية.

ماذا يعني حُسن السياسة؟

* **حُسن السياسة : أن نعتبر من التجارب، ليُساس منها تقويم المسارات واستقامتها صوب الهدف المرجو،وهو (تنمية) تتصف بالخصائص الآتية:**

وطنية
قويمة
مستدامة
تصحيحية

توطين ..تكييف..مواءمةأهداف التنمية المستدامة

التنمية المستدامة ضمان لتحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، تعتمد على ثلاث ركائز متداخلة مع بعضها البعض (النمو الاقتصادي، العدالة الاجتماعية ، حماية البيئة). النسخة الجديدة من أهداف التنمية المستدامة الصادرة بإعلان الألفية عام ٢٠٠٠ تُعرف بـ (أهداف أو أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠) وهي عبارة عن ١٧ هدف و١٦٩ غاية وتقريباً ٢٤٠ مؤشر. لكن، عدداً منها لا ينطبق وغير ملائم لحالة بعض الدول مثل العراق فيما يخص الدول الساحلية والمحيطات والبحار وغيرها من الأمثلة التي يفترض تكييفها وطنياً ومواءمتها محلياً حسب الأولوية والاحتياجات والتسليم بالأمر الواقع للتعامل معه بشكل صريح مستهدفين تغييره نحو الأفضل.

مستويات مؤشرات التنمية المستدامة

ثلاث مستويات لمؤشرات التنمية المستدامة، وهما :

المستوى الأول: وهي المؤشرات التي لها تعريف واضح ومنهجية معروفة لقياسها ومعايير متفق عليها ويتم جمعها بصورة منتظمة في بلدان العالم كافة. عدد هذه المؤشرات ٨٥ مؤشر.

المستوى الثاني: ٦٣ مؤشر واضح من حيث المفاهيم والتعاريف وايضا تتوفر لها منهجية وطرائق احتساب لكن البيانات اللازمة لهذه المؤشرات لا تنتج في جميع الدول وبعض الدول لديها بيانات ولكنها قديمة.

المستوى الثالث: (٩٣) مؤشر لا توجد لها منهجية واضحة ومعايير لهذه المؤشرات ولحد الآن لم تتأكد صحتها في جميع الدول

هل أن العدد الكبير من الأهداف والمؤشرات غير كافية بحيث يتطلب توطينها وتكييفها؟

نعلم أن هناك جهود جهيدة بذلتها منظمات الأمم الأمم المتحدة وبمشاركة عدد كبير من الدول والشخصيات والخبراء للتوصل إلى خطة عمل ما بعد ٢٠١٥. حيث جرت عدة لقاءات وحوارات ومفاوضات آلت بالنتيجة إلى توافق الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة في الآراء بشأن الوثيقة الختامية لجدول الأعمال الجديد " تحويل عالمنا". الذي يضم هذا العدد الكبير من الأهداف والمؤشرات لتعكس حقيقة التحديات المعقدة التي تواجه العالم اليوم وتتطلب تغطية واسعة لمجموعة من القضايا من أجل معالجتها وحلها جذرياً. إلا أن لكل دولة مشاغلها وهمومها وتطلعاتها تحتم عليها صياغة أهداف وطنية لربما تشتق من أهداف التنمية المستدامة من منظورها الواقعي.

خطة وطنية للتنمية المستدامة

الخطة الوطنية تعني التفكير بالأهداف العامة الرئيسة واقتراح الغايات ذات الأولوية وتحديد المؤشرات الإحصائية القابلة للقياس. إذ لا يقتصر وضع خطة وطنية بإعادة الصياغة للأهداف أو الإضافة عليها، بل يمكن التوسع في الرؤية لها، أو أن تمتد الغايات لما هو أبعد ما حدد لها ولمجموعات ذات أهمية وأولوية عند الحكومات والدول، على سبيل المثال (الفئات الهشة، النازحين، سكان المستوطنات العشوائية، المناطق الريفية أو النائية ...الخ).

دفة القيادةمن هم الفاعلين في الخطة؟

***الأكاديميون والخبراء المختصون**
***المجتمعات المدنية والنقابات والاتحادات المهنية والحركات القاعدية (لتعزيز الضغط الاجتماعي ومحاولات التأثير)**
***وسائط الإعلام**
***الشباب الواعد والنخب الثقافية**
***الوجوه الدينية والعشائرية**
***المؤسسات والهيئات الوطنية والمدنية المستقلة**
***الشركاء المحليين من القطاع الخاص والعام**

الكل في واحد

مهما تكن الأهداف والغايات ازدادت أو اقتصرت، فأن لنا هدف واحد يجمع كل تلك الأهداف... هو واحد لكنه الكل.
حيث أن أساس الخطة الوطنية ومرتكزها هو:
تكاتف المجتمع بجميع أطيافه ومكوناته للعيش في عراق موحد ينعم الجميع فيه من خيراته بتساوٍ وإنصاف.
لذلك نحمل راية الوحدة الوطنية على المسار التاريخي للمصالحة والتسوية. للسير في خطوات واثقةً نحو التنمية
تحت شعار " شعب واحد وطن واحد هدفٌ واحد "

مراحل التخطيط لتحقيق هدف من أهداف التنمية المستدامة الوطنية؟

١-تقييم الوضع الحالي والاحتياجات
٢-حساب التكاليف في ضوء مصادر التمويل

٣-التحديد بدقة الهدف النهائي
٤-وضع خطوات التغير التحولي موضع التنفيذ
٥-القدرة على المتابعة والتحليل والرصد الزمني

تقييم الوضع الحالي والاحتياجات

*إجراء تحليل كمي ونوعي للمجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية وتقييم الاحتياجات وفق سلم ترتيب الأولويات
*دراسة الخصائص الديمغرافية والمناطقية المكانية
*المحددات الثقافية والسياسية
*الخطط التنموية الوطنية والاستراتيجيات القائمة

حساب التكاليف في ضوء مصادر التمويل

١. تكاليف تنفيذ أي نشاط لأي محصلة يستهدفها الهدف الواحد
٢. أجمالي التكاليف للبرامج والمشاريع المقترحة
٣. تحدي التمويل والأزمات المالية والعجز في الموازنات
٤. شروط القروض من مصادر التمويل الأخرى وأثرها

التحديد بدقة الهدف النهائي

إخضاع المحددات المالية للبرامج ذات الأولوية عند تحديد الهدف بدقة
*المرونة والتفاضل بين البرامج الجديدة
*دراسة المقارنات
*فاعلية اختيار الأهداف
*تشخيص نقاط القوة والضعف
*التكيف مع التغيرات الطارئة

وضع خطوات التغير التحولي موضع التنفيذ

*القابلية على اختبار تنفيذ الخطوات
*تحديد مسار الخطوات في الاتجاه المرسوم لها
*الالتزام الكامل في التنفيذ والتصميم للوصول إلى الأهداف
*زيادة المؤشرات القابلة لقياس التنفيذ لمعرفة بلوغ الهدف

القدرة على المتابعة والتحليل والرصد الزمني

استعراض دوري وتحليل ما تحقق بالقياس مع الزمن
إمكانية تصحيح وتقويم ما تأخر إنجازه على طريق الهدف
الاستثمار الأمثل للفرص المتاحة وتعزيز النجاحات اختصاراً للزمن
اتخاذ قرارات مستندة على الأدلة الإحصائية تستجيب للمتطلبات
الشفافية والمساءلة

الحكم الرشيد والنمو المستدام في العراق
نحو دولة إنمائية فاعلة

أ. د. عدنان ياسين مصطفى
أستاذ علم اجتماع التنمية/ جامعة بغداد

مقدمة:

تعرض العراق منذ ثمانينيات القرن الماضي الى سلسلة من الحروب والأزمات وصراعات داخلية وخارجية مختلفة، ومر في حالات كثيرة من انعدام الاستقرار السياسي، تركت جميعها آثاراً سلبية كبيرة على تركيبة الدولة وتماسكها وعلى فاعلية وشرعية مؤسساتها، وعلى متانة النسيج الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين الجماعات، وعلى الاقتصاد الوطني والموارد الطبيعية. واليوم، يواجه العراق تحديات أساسية ترتبط بالقدرة على وضع خطط وسياسات تنموية وطنية في ظل استمرار الازمات والاضطرابات وهشاشة الوضع الداخلي. ولعل من بين أبرز الازمات التي تواجه العراق أزمات الفساد والنزوح والإرهاب وتراجع مؤشرات التنمية وما تطرحه من تحديات جوهرية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، وعلى تعزيز التماسك الاجتماعي بشكل خاص.

ان هذه الازمات والتهجير والنزوح في العراق مستمرة منذ عدة عقود، وهي تتفاعل وتتأزم ليس فقط مع اشتداد وتيرة النزاع والعنف والإرهاب في الميدان، بل أيضاً مع سلسلة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتداخلة التي تضع تحديات كبيرة أمام الحكومة والمجتمع العراقي في بحثهم عن حلول لهذه الازمات المتفاقمة. وقضية استدامة التنمية لم تعد فقط قضية وطنية او إقليمية، بل أصبحت اليوم من أبرز المسائل العالمية، واستحوذت على اهتمام المنظمات الدولية والإقليمية وعدد كبير من البلدان التي تعمل مشتركة على وضع الخطط والبرامج والسياسات للنهوض بواقع المجتمع وتعزيز الامن الإنساني للناس. وتعد خطط التنمية المستدامة العالمية ٢٠٣٠ من اهم الخطط التي تقدم من خلال مجمل أهدافها اطاراً مناسباً للتفكير في أزمات المجتمع وسبل النهوض به.

ان أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ليست وصفة مفروضة على الدول، بل هي إطار عام موجه للسياسات الوطنية، تحتوي على مبادئ وأهداف تنموية وانجازات محددة يمكن تكييفها مع خصائص وتحديات كل بلد وطبيعة ازماته، وتحولها الى خطة تنمية وطنية أصيلة أو ادماجها في الخطط الوطنية.

فان التفكير في الإشكاليات والتحديات المتشعبة لتحقيق استدامة التنمية انطلاقاً من المقاربات التي حددتها خطة التنمية ٢٠٣٠ من شأنها ان تساعد على تقييم التحديات والعقبات، وعلى تحديد الاحتياجات واستشراف الحلول ووضع الخطط والاطر اللازمة لتأمين الاندماج الاجتماعي وتضميد الجراح والنهوض بوتائر التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ان شروط ومقتضيات الهدف ١٦ المرتبط بمبدأ الحكم الرشيد وبإقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع الى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات، توفر الأرضية السليمة والصلبة لمقاربة أسباب وظروف تحقيق الامن الإنساني وحكم القانون والوصول الى العدالة في العراق.

أولاً- مقاربات نظرية :

تشير كثير من الدراسات أن واحدا من الأسباب الرئيسة لانخفاض مستوى الأداء التنموي على امتداد سنوات القرن العشرين في العديد من البلدان النامية هو ارتفاع مستويات الهشاشة الناجمة عن التنوع والتشظي العرقي . ومع ذلك ما يزال هناك نقص كبير في المعرفة فيما إذا كان التنوع العرقي يترتب عليه بالضرورة ارتفاعاً كبيراً في التكاليف الاقتصادية، أو ما إذا كانت الآثار المترتبة على التنوع تعتمد، في جملة أمور، على نهج الحكومة في التعامل ومعالجة قضايا التنوع العرقي. ونلاحظ على العموم، أن النمو الاقتصادي غالباً ما يميل إلى زيادة متوسط الدخل، ولكنه من جانب آخر يؤثر أيضا على مستويات توزيع الدخل. لذا فان هذه التحولات إذا ما صاحبها تنامي في مساحات عدم المساواة الاقتصادية، فهو تصور لا يقبل الشك بعدم موضوعية وحيادية الحكومة تجاه الجماعات العرقية المختلفة وهو عامل مهم لاستمرار استدامة النمو، أو ما إذا سيتبخر بريق النمو بسبب ازدياد الانقسامات السياسية والصراعات الداخلية.

نحاول في هذه الدراسة، التعمق لسبر أغوار ما إذا ترتبط درجة الحياد والنزاهة في سياسات الحكومة تجاه المجموعات العرقية بوتائر النمو المستدام، بغض النظر عن المحتوى الفعلي للسياسات.

لقد حاولت كثير من الدراسات قياس التصورات حول نزاهة وحياد الحكومات من خلال بيانات المسوح Afro barometer التي

غطت ٢٠ دولة افريقية، بدأت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. التعريف الرئيس الذي اعتمدته الدراسة للنمو المستدام هو عندما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد معدل نمو لا يقل عن ٢٪ لمدة خمس سنوات متعاقبة على الأقل.

تشير النتائج التجريبية للدراسة أن البلدان التي تنتهج حكوماتها سلوكاً نزيهاً ومحايداً هي الأكثر تحقيقاً لتجربة النمو المستدام. وتستنتج من خلال هذه المعطيات ان السعي لضمان تحقيق التنمية المستدامة، ان لا تقتصر سياقات العمل على اختيار «السياسات الصحيحة « فحسب، بل تتبنى أيضا تنفيذ هذه السياسات بطريقة عادلة.

لقد بات من المسلم به اليوم، ان الفترات القصيرة من النمو المرتفع غالباً ما تحدث بشكل متكرر نسبياً حتى في البلدان الفقيرة، وان ما هو أقل تواتراً، مع ذلك، النمو المرتفع الذي يحدث لفترات طويلة. بناء على هذه الملاحظة، يرى بريتشيت (Pritchett ٢٠٠٠) وآخرون من المهتمين بالشأن التنموي، أن الفرق الرئيس بين معجزات النمو التي تحققت بنهاية القرن الماضي وبقية دول العالم النامي هو قدرة الأولى على احتواء الصدمات غير المفاجئة وغير المتوقعة لمدد طويلة. وبالتالي فإن هناك إدراك متزايد بأن التحدي التنموي الرئيس الذي يواجه العالم النامي اليوم لا يقتصر على توليد معدلات نمو عالية بحد ذاتها، ولكن بالحفاظ على وتائر استدامة النمو حينما تبرز وتتبلور .

تطرح هذه الدراسة ضمن الأدبيات التنموية الحديثة، تساؤلات في إطار الاقتصاد السياسي عن حقب النمو من خلال استكشاف ما إذا كان حياد الحكومة ونزاهتها تجاه الجماعات العرقية المختلفة تمثل محددات هامة لتعزيز فرص النمو المستدام. فقد اعتمدت احدى الدراسات المعنية بالشأن التنموي على عينة من ٢٠ بلداً من البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وطرحت تساؤلات عديدة، ركزت في آخر المطاف، بشكل رئيس على سؤال: هل يمكن للبلدان التي تقودها حكومات نزيهة وحيادية أن تتحول الى مصدر مستدام للنمو لفترات طويلة. إذ تحظى نزاهة وحيادية الحكومة بأهمية خاصة لاسيما في بلدان أفريقيا نظرا للمشهد العرقي المتنوع والمجزأ للغاية في ارجاء القارة. وتشير العديد من الدراسات أن واحدا من الأسباب الرئيسة لتدهور مستوى أداء النمو وضعفه في أفريقيا على امتداد سنوات القرن العشرين هو تفاقم مستويات التفتت العرقي .

وبشكل أكثر تحديدا، حاول كثير من الباحثين والمهتمين بالشأن التنموي ، التعامل مع السياسات العامة في العديد من البلدان النامية باعتبارها انتاج للانقسامات العرقية والاثنية . إذ وجد بعض الباحثين أن نوعية السياسات الاقتصادية والخدمات العامة توفر بمستوى أقل في البلدان الاكثر تشتتاً وانقساماً. غير ان سياسات الحكومة، في الوقت الذي تخضع فيه للانقسامات العرقية والاثنية، تتحدد كذلك بعوامل أخرى، مثل وجهات نظر قادة الحكومة او المجتمع والأهداف التي يتبنوها، القيود الموضوعة على المساءلة التنفيذية والسياسية، والتطورات السياسية الدولية فضلاً عن الفرص الاقتصادية. وليس ثمة شك، أن هذه العوامل حاكمة في التأثير على منهج القادة من حيث الاقتراب من الأعراق المختلفة في بلادهم، وأن النهج المتبع تجاه القضايا العرقية او الاثنية، بدوره، يؤثر على فرص التنمية الاقتصادية واستدامتها. ان معظم هؤلاء يظنون أن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في سلوك القادة واتجاهاتهم، آخذين بنظر الاعتبار مستويات الاقتراب من الأعراق المختلفة في بلادهم. ولهذا المنحى في النظر الى الصلة تجاه القضايا العرقية يؤثر بلا شك في مسارات التنمية الاقتصادية.

لقد استمر الجدل طويلاً حول قضية العلاقة بين حياد الحكومة والنمو المستدام: ومن هذه الشواهد ان النمو يميل عموماً إلى زيادة متوسط الدخل، ولكنه يؤثر أيضا في المساواة بتوزيع الدخل. إذ كثيراً ما يصاحب النمو الاقتصادي المتزايد اتساعاً في مساحة عدم المساواة، وبذلك فان النظرة إلى حياد ونزاهة الحكومة نحو المجموعات العرقية المختلفة أمراً حاسماً لا سيما إذا تعزز بفرص استمرار النمو، أو ربما يتلاشى بريق النمو ويتبخر بسبب ازدياد الانقسامات السياسية والصراعات الداخلية في المجتمع.

وليس من باب المفاجئة القول إن النمو الاقتصادي المستدام ربما يتعزز وبشكل غير متناسب مع وجود تنوع ثقافي من اقليات عرقية واثنية معينة. في البلدان التي تكون فيها أغلبية عرقية مهيمنة سياسيا، فان فرص النجاح الاقتصادي للأقليات قد يثير بعض السياسات التي شأنها ان تعرقل احتمالات استمرار فرص النمو واستدامتها، مثل زيادة الطلب بإعادة التوزيع بين الجماعات. وقد تكون العواقب الاقتصادية أسوأ من ذلك، لاسيما إذا تعاظمت فوائد النمو في المقام الأول لصالح الأغلبية القوية سياسيا. في هذه الحالة، يمكن أن يميل أبناء الأقليات الى الاعتقاد أن الحكومة تقوم بنشاط تميزي ضدها، والتي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم مشكلات الصراع العرقي والسياسي، وربما يؤدي الى تنامي النزعات نحو الانفصال، أو مجرد زيادة المطالب لإعادة توزيعها بين الجماعات.

ان هذه المعالم والمؤثرات نجدها في العديد من الدراسات السابقة ذات الارتباط الوثيق بقضايا التنمية، ومنها دراسة بيرج وآخرون عام ٢٠١٢ ، حيث اكتشفت تأثير مختلف العوامل المحددة لفترات النمو من خلال عينة شملت جميع بلدان العالم، إذ وجد أن فترات النمو تتعلق بما لا يقبل الشك بعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية. العامل السياسي الهام في هذا السياق هو المؤسسات الديمقراطية، ولكن في الوقت الذي درست دور المؤسسات في تحديد طول فترات النمو، فإنها لا تتناول بالعمق دراسة سياسات محددة أو كيفية تنفيذ تلك السياسات. لقد ركزت اسهامات بيرج وزملائه بشكل اساس على ثقافات وادوار محددة ولكنها تعد مسائل ذات أهمية بالغة للبلدان ذات الثقافات المتنوعة: حياد ونزاهة الحكومة في تعاملاتها مع مختلف الأعراق والاثنيات.

ولعل من الدراسات المهمة ذات الصلة هي دراسة جونسون وآخرون عام ٢٠١٠ ، والتي ركزت اساساً على قياس أهم معوقات

تحقيق النمو المستدام في أفريقيا، وتحديد ‹ التشرذم المجتمعي » والصراعات الداخلية باعتبارها محركات رئيسة تكتسب أهمية خاصة في المجتمعات التقليدية. الدراسة الثالثة ذات الصلة قام بها تسانكرايد Tsangarides عام ٢٠١٢ ، الذي يرى أن المحددات التنموية لفترات النمو تختلف في أفريقيا عن بقية العالم، وأن هناك عوامل أكثر أهمية مثل الانفتاح والجفاف بالنسبة للبلدان الأفريقية. عموماً ان هذين الدراستين لم تتحقق من علاقة حيادية ونزاهة الحكومة.

ان هذه الدراسة حاولت ان تستكشف من خلال الادبيات التنموية اهم محددات تسارع النمو، أي الفترات التي تشهد تطوراً لافتاً في مستويات النمو. مثال قريب من هذه الأدبيات عبرت عنها دراسة هوسمان وآخرون Haussmann et. al. (٢٠٠٥) ، الذين وجدو أن تغيير النظام السياسي يسبب تسارعاً في معدلات النمو. كما تصدت معاً لهذه القضية وبنفس الأهمية النسبية دراسات أخرى أظهرت أهمية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في تسريع وتائر النمو. إذ قدم صن Sen(٢٠١٣) الحجج النظرية والأدلة الداعمة التي أكدت أهمية المؤسسات غير الرسمية في مسألة تسارع النمو، بينما تلعب المؤسسات الرسمية دوراً أكبر في صيانة عمليات النمو . على صعيد آخر، استخدمت دراسات أخرى في مقدمتهم ايسترلي وآخرون Easterly et. al. ٢٠٠٦ التفتت والتشظي العرقي كوثيقة للإشارة الى التماسك الاجتماعي، إذ أظهرت مدى تأثير التماسك الاجتماعي غير المباشر على المؤسسات، حيث يرتبط بمعدلات النمو السنوية (بدلا من الارتباط بفترات النمو). وتشير النتائج الى مستويات الجودة المؤسسية وكيفية استجابة النمو للتماسك الاجتماعي. غير ان هذه الادبيات لا تتناول دور حيادية ونزاهة الحكومة.

كما تستشف من كثير من الرؤى في ادبيات العلوم السياسية حول مسألة النزاهة والحياد. إذ غالباً ما يتفق العلماء في ميدان العلوم الاقتصادية والسياسية على أهمية الحكم الرشيد للتنمية الاقتصادية، لكنها تميل إلى الاختلاف في فهمها للسمات المميزة للحكم الرشيد. الاقتصاديون عموماً يميلون إلى تفضيل تعريف أوسع، ذلك الذي يشمل كل من مضامين والبات تنفيذ السياسات. فمثلا، كوفمان وآخرون (٢٠٠٨) يعرفون الحكم باعتباره منظومة من التقاليد والمؤسسات التي تحدد ما إذا كانت السياسات «كفؤة»، كما يفهم تقليدياً من قبل الاقتصاديين، كذلك يركزون على جوانب أساسية تتمثل: كيف تمارس السياسات، هل تتم في أطر، ديمقراطية، أو استبدادية.

هذه الرؤى التنموية دفعت علماء السياسة، وفي مقدمتهم روثشتاين و آخرون (٢٠٠٨)، بدلا من ذلك للقول بأن التعريف المفيد للحكم الرشيد ينبغي أن يركز فقط على قضية ‹ الحياد والنزاهة في ممارسة السلطة السياسية «، بغض النظر عما إذا كانت سياساتهم ‹ جيدة» أو «» كفؤة» . ولعل الهدف الرئيس من هذه الرؤية تحديد ما إذا كان حياد ونزاهة الحكومة وحدها يمكن أن يكون عاملا هاما في تحريك فترات النمو، بغض النظر عن مضمون السياسات التي يجري تنفيذها.

ثانيا- ديناميات ازدهار الأمم او فقرها:

١- الازدهار والفقر: جدل التمكين والتسكين

في كتاب الباحثان أكيموغلو وروبنسون لماذا تفشل الأمم ((Why Nations Fail الصادر عام ٢٠١٢ محاولة لتقديم نظرية جديدة في الاقتصاد السياسي وعلاقته القوية بالقضايا الكبرى وهي بلا شك مثاراً للاهتمام في عالم اليوم. لقد اوضح الباحثان في استنتاجاتهما ان المؤسسات الاقتصادية والسياسية التي يؤسسها الانسان هي التي تحدد وترسم ملامح النجاح الاقتصادي او ان غيابها أو فقدانها يؤدي عكس ذلك ويعد النموذج الكوري الجنوبي والشمالي خير مثال في هذا السياق.

يقدم الباحثان إسهاماً هاماً جدا اثار مناقشات حول اسباب الاختلاف الكبير في التنمية الاقتصادية والسياسية بين الشعوب المتشابهة، انهما يوضحان كيف ان التطورات المؤسساتية التي تستند احياناً الى ظروف استثنائية او طارئة تتمخض عنها نتائج هامة ومصيرية للشعوب. ان انفتاح المجتمع (اي مجتمع) واستعداده للسماح بالتدمير الخلاق Creative Destruction وحكم القانون تشكل عوامل حاسمة في التنمية والتطور الاقتصادي وبالتالي تعزيز فرص استدامة التنمية. إذ يوضح الكاتبان وبشكل مقنع كيف ان البلدان تتخلص من براثن الفقر عندما تكون دولة إنمائية فاعلة تمتلك مؤسسات اقتصادية نشطة لاسيما الملكية الخاصة وقادرة على التنافس في الأسواق العالمية. ويقول الكاتبان انه يمكن للبلدان ان تطور مؤسسات تنموية حقيقية عندما يكون فيها نظام سياسي متعدد مصحوباً بالتنافس على المنصب السياسي وانتخابات واسعة وشاملة وانفتاح يوفر المناخ المناسب لولادة قادة سياسيين جدد .

لقد استندت الدراسة على مجموعة من الأمثلة التاريخية والنظرة المستقبلية وتطرح قضية مفادها ان المؤسسات السياسية الشاملة) الجمعية(وبدعم من مؤسسات اقتصادية شاملة هي المفتاح نحو رفاهية مستدامة وتستعرض كيف ان بعض الانظمة الجيدة تتشكل او تنطلق نحو الاصلاح والصعود الحلزوني بينما تبقى انظمه سيئة اسيرة الحركة الفارغة.

يعتقد الكاتبان ان مصير الامة الاقتصادي لا تقرره او ترسمه الجغرافية او الثقافة بل على العكس ان المؤسسات التي يصنعها

الانسان هي التي تقرر او تحسم فيما إذا كان البلد غنيا او فقيرا وليس طبيعة الارض او ما اعتقده الاباء الأوائل. فالكاتبان اللذان هما من خبراء التنمية العالميين يكشفان ان الجغرافية والثقافة لا تفسر اسباب غنى بعض الامم بل هي بالأحرى المؤسسات والسياسات التي تفسر ذلك. فالأمم تنهض وتتقدم عندما تؤسس وتضع موضع التنفيذ المؤسسات السياسية التنموية الصحيحة وتفشل عندما تتحجر او لا تتكيف هذه المؤسسات.

ان اقوى بيان او قول صدر من الكاتبين لحد الان هو) قضية المؤسسات (وهو رأي استفزازي وتعليمي ومعرفي.

المذهل في الكتاب انه واسع وبسيط ويطرح الكاتبان سؤالا بسيطاً وحيوياً وهو لماذا تصبح بعض الامم غنية والاخرى فقيرة؟ ان جوابهما بسيط أيضا وهو ان بعض المجتمعات او المؤسسات او الحكومات تتطور وتنمي مؤسسات سياسية شامله. لقد رسما بعناية مسارا او طريقا بين المتشائمين والمتفائلين، انهما يشرحان ويوضحان ان التاريخ والجغرافية لا ينبغي ان يحددان المصير المحتوم للبلدان. فالسياسات الغبية وغير المحايدة وراء الإخفاق في نمو الكثير من البلدان .

انها بحق مناقشات مثيرة وممتعة ومهمة يوضح فيه الكاتبان كيف تتطور وتتشكل سوية القوى الاقتصادية والسياسات والخيارات السياسية وتقيد كل منهما الاخرى وكيف تؤثر المؤسسات في هذا التشكل والتطور. ان هذا امر اساسي لفهم النجاحات والاخفاقات للمجتمعات والأمم.

لقد ركز الباحثان على تنبع عمليات التطور والتشكل المشترك المعقد للمؤسسات السياسية والاقتصادية سواء كان ذلك في الاتجاهات الصحيحة او الخاطئة. انه يرسم توازن دقيق وحساس بين منطق السلوك السياسي والاقتصادي والتغيرات في الاتجاهات التي تخلقها احداث الصدفة التاريخية عند منعطف تاريخي سواء كانت صغيرة او كبيرة.

٢ـ التفسيرات النظرية لعدم المساواة العالمية:

استمر الانسان على امتداد حقب التاريخ يعيش في عالم غير متساوي ولا تسود فيه العدالة وان الفوارق بين الامم هي أبرز سمات التحول في المجتمعات الإنسانية المعاصرة. ان هذه الظروف من عدم المساواة ليس لها نتائج وأثار على حياة الأفراد في البلدان الفقيرة فحسب ولكنها تسبب مآسي ومشكلات مصحوبة بإفرازات وتداعيات سياسية وأمنية على مجمل أوضاع المجتمعات لاسيما في المجتمعات النامية.

ان سبر أغوار هذه القضية وتطوير مستويات الفهم والتفهم لمثل هذه المسألة ليس غاية بحد ذاتها بل خطوة نحو استنباط افكار أفضل حول كيفية تحسين حياة الملايين من البشر الذين مازالوا يعيشون في فقر وحرمان وصولاً الى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ان ارتفاع مستويات التباين بين المجتمعات ازدادت بوتائر متصاعدة في ظل التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم في القرون الأخيرة. فعلى سبيل المثال يبلغ معدل رفاهية المواطن العادي الامريكي أكثر سبع مرات من نظيره المكسيكي وأكثر من عشر مرات من سكان البيرو واميركا الوسطى وهي أكثر من عشرين مرة بالنسبة للمواطن العادي في بلدان جنوب الصحراء الافريقية وأكثر من اربعين مرة من اولئك الذين يعيشون في بلدان افريقيا الفقيرة مثل مالي واثيوبيا و سيرايلون.

اليوم هناك مجموعة صغيرة ولكنها متنامية سريعاً من الدول الغنية وأغلبها في أوربا واميركا الشمالية وأستراليا واليابان ونيوزيلاندا وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، يتمتع مواطنو هذه البلدان بحياة مختلفة عن بقية المواطنين في بلدان العالم. ولعل تجربة النمو والتطور والغنى الذي شهدته نوكاليس الامريكية مقارنة بنوكاليس المكسيكية (المتشابهة ثقافيا وجغرافياً يفصلها جدار بسيط بينهما) يعود لسبب بسيط جدا هو اختلاف المؤسسات في كلا الجانبين.

لقد بات من المسلم به اليوم، ان المسار السياسي غالباً ما يحدد نوعية المؤسسات الاقتصادية التي يعيش في ظلها الناس وهو الذي يحدد ايضاً كيف تعمل هذه المؤسسات.ان المؤسسات الاقتصادية لأية امة هي التي تحدد قدرة المواطن على ضبط السياسيين والتأثير في الكيفية التي يتصرفون بها وتحدد نوعية سلوكهم وهذا بدوره يقرر او يحدد فيما إذا كان السياسيون وكلاء لدى المواطن او قادرون على اساءة استخدام السلطة الموكلة لهم او انهم اغتصبوها ليعظموا اموالهم ويتبعوا اجنداتهم الخاصة. فالمجتمع الديمقراطي عموماً يمثل قوة وقدرة الدولة على تنظيم وحكم المجتمع ومن الضروري الاخذ بالحسبان والى حد كبير العوامل التي تحدد كيفية توزيع السلطة السياسية في المجتمع لاسيما تلك المجتمعات المتنوعة التي تعمل بصورة جماعية نحو بلوغ اهدافها او منع اناس اخرين من بلوغ اهدافهم. فالمؤسسات السياسية تؤثر على السلوك والحوافز في الحياة الواقعية وأنها توشر ايضا مدى نجاح أو فشل الأمم، انها تكفل عملية الاستقرار والاستمرارية، وان هذه المؤسسات تضمن اولا عدم وجود خطر من قيام

دكتاتورية تتسلم السلطة وتغير قواعد اللعبة ومصادرة الثروة وحبس الناس او تهديد حياتهم ومعيشتهم. انها تتكفل بضمان عدم انحراف الحكومة في اتجاهات مدمرة اقتصاديا خدمة لأغراض وغايات لاسيما وان السلطة السياسية محددة وموزعة بما فيه الكفاية وبشكل واسع على مجموعة من المؤسسات الاقتصادية التي خلقت حوافز لنمو الرفاهية.

ان هذه الدراسة توضح ان المؤسسات الاقتصادية لها دور حاسم وأساسي في تقرير فيما إذا كان البلد فقيراً او مرفهاً وما فيه من سياسات تحدد نوعية المؤسسات الاقتصادية. ففي راس المؤسسات التي تسهم في نهوض المجتمع او انهياره نجد العوامل السياسية، وعلى مستوى الادراك لهذه الحقيقة يتوقف النجاح في تشخيص الداء والنجاح، وبالتالي إيجاد الحلول الشافية. فعلى سبيل المثال المؤسسات الاقتصادية الجيدة في الولايات المتحدة ولدت عن مؤسسات سياسية نشأت تدريجيا بعد عام ١٦١٩.

وهكذا يبدو لنا من خلال استعراض الأطر النظرية التي تناولت عدم المساواة في العالم تظهر بان المؤسسات السياسية والاقتصادية تتفاعل وغالباً ما تسبب الفقر او الرفاهية. ان وجود انواع مختلفة من المؤسسات اليوم تعود جذورها العميقة الى الماضي لان المجتمع الذي يتنظم بطريقة ما فانه يتجه أكثر نحو البقاء.

لقد انتشرت الثورة الصناعية في اغلب أوربا والولايات المتحدة كما انتشرت بصورة أسرع في المستعمرات البريطانية في كندا واستراليا ونيوزيلندا، وقد ضمت القائمة حتى الان ثلاثين بلدا من بينها اليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية.

ان الرفاهية والرخاء في البلدان الثلاثة الاخيرة هي جزء من نمط او سياق اوسع في العديد من أمم جنوب شرق اسيا بما فيها تايوان وفيما بعد الصين التي خبرت مؤخرا نموا اقتصاديا سريعاً. ان اغلب الفرضيات التي طرحها علماء الاجتماع بشأن جذور الفقر والرفاهية غير صالحة او لا تعمل وأنها اخفقت في ان تفسر بشكل مقنع اسباب حصول ذلك.

فرضية الجغرافية

تزعم هذه الفرضية ان التمايز الجغرافي هو الذي يقسم البلدان الى بلدان غنية وفقيرة، اذ تقول ان اغلب البلدان الفقيرة مثل تلك في أفريقيا وامريكا اللاتينية وجنوب اسيا تقع بين مدار السرطان والجدي في حين ان الامم الغنية تقع في مناطق معتدلة. في مطلع القرن الثامن عشر لاحظ الفيلسوف السياسي الفرنسي مونتسكيو تمركز جغرافي للرفاهية والفقر وقدم تفسيرا لذلك وهو ان الشعوب ذات المناخات الاستوائية تميل لان تكون كسولة وتفتقر للاستقصاء والاستلهام ومعرفة الأسباب. ولهذا فهم لا يعملون بجد وليسوا مبدعين وهذا هو السبب وراء فقرهم. كما اعتقد بان الناس الكسالى ميالون لان يحكموا من قبل مستبد. وأضاف ان الموقع الاستوائي قد يفسر ليس الفقر وحسب بل ايضا بروز بعض الظواهر السياسية المصاحبة للفشل الاقتصادي كالدكتاتورية. ان النظرية الجغرافية التي تقوم على اساس ان البلدان الحارة هي فقيرة ما تزال قائمة وهناك من يتمسك بها بقوة مثل الاقتصادي جفري ساكس على الرغم من تناقضها مع التقدم الذي حصل مؤخرا في بلدان مثل سنغافورة وماليزيا وبوتسوانا.

ان عدم المساواة العالمية لا يمكن تفسيرها على اساس المناخ او الامراض او اي صيغة من الفرضيات الجغرافية. واذا ما كانت فرضية الجغرافية غير قادرة على توضيح الفوارق والاختلافات بين شمال وجنوب نوكاليس او بين شمال وجنوب كوريا او بين شرق وغرب المانيا قبل سقوط جدار برلين، فهل يمكن ان تكون نظرية نافعة وصالحة لتفسير التمايز بين شمال وجنوب امريكا وبين اوربا وافريقيا.... الجواب قطعا لا، فالتاريخ يقدم تفسيرا وتوضيحا بان ليس هناك علاقة بسيطة وثابتة بين المناخ او الجغرافيا من جهة والنجاح الاقتصادي من جهة أخرى. ولابد من القول هنا ان التاريخ لم يدع أدنى شك انه لا يوجد رابط او علاقة بسيطة بين الموقع الاستوائي والنجاحات الاقتصادية.

ان عدم المساواة العالمية في العصر الحديث والتي ظهرت في القرن التاسع عشر يعود سببها الى التوزيع الغير متساوي للتكنلوجيا الصناعية وتصنيع الانتاج ولم يكن بسبب الفروقات في الاداء الزراعي. هناك جانب اخر مؤثر في فرضية الجغرافية التي تبناها عالم البيئة والبيولوجيا جاريد دايموند والتي تؤكد ان جذور او أصل الاختلافات العالمية والتي بدأت قبل خمسمائة سنة مضت ترجع الى ما وهبته الطبيعة لبعض المناطق من نباتات وحيوانات والتي بدورها اثرت على الانتاج الزراعي في مناطق مثل الهلال الخصيب في الشرق الاوسط الحديث حيث كانت توجد اصناف او انواع يمكن تربيتها ورعايتها من قبل الانسان وهذه الميزة النسبية جذبت المجتمعات وجعلتها تنتقل من حياة الصيد الى حياة الزراعة.

وتأسيساً على ما تقدم، لا يتوقع لفرضية الجغرافية ان تفسر وجود الفقر في الشرق الاوسط لأسباب مشابهة لأنه قاد العالم في ثورة العصر الحجري وان اول المدن تطورت ونمت في شمال العراق، وان اول صهر للحديد كان في تركيا. وكان الشرق الاوسط متقدما من الناحية التكنولوجية في اواخر العصور الوسطى. ان الجغرافية ليست هي التي سببت ازدهار ثورة العصر الحجري في الشرق الأوسط وليست هي التي جعلت الشرق الاوسط فقيرا، بل انه توسع وترسخ الامبراطورية العثمانية وكذلك تركتها المؤسساتية التي ابقت الشرق الاوسط فقيرا. ان العوامل الجغرافية لا تساعد على شرح الفوارق التي نراها اليوم بين بلدان العالم فحسب ولكنها ايضا لا تجيب على السؤال الرئيس: لماذا العديد من الامم مثل اليابان والصين ركدت لفترة طويلة ثم بدأت بعد ذلك بعملية تنمية سريعة.

فرضية الثقافة

النظرية الثانية الاكثر قبولا في تفسير تجارب النجاح والفشل في المسار التنموي فرضية الثقافة، وهي مثل فرضية الجغرافية لها تاريخ معروف يرجع على الاقل الى الأفكار التي قدمها عالم الاجتماع الالماني ماكس فيبر(Max Weber) والذي يقول بان حركة الإصلاح البروتستانتية والاخلاق التي حفزتها هي التي لعبت دورا رئيساً في ظهور المجتمع الصناعي الحديث في اوربا الغربية.

ان نظرية الثقافة لا تعتمد فقط على الدين بل تؤكد على انواع اخرى من الاعتقادات ومنظومات القيم والاخلاق. إذ يرى الكثير من الناس ان السبب الرئيس لارتفاع مستويات الفقر في افريقيا يعود الى افتقارهم لأخلاق العمل الجيدة او الصحيحة وانهم ما زالوا يعتقدون بالسحر والاعمال الغيبية او يقاومون التكنولوجيا الغربية. كما يعتقد العديد من الناس ان امريكا اللاتينية لن تكون غنية لان شعوبها مبذرة ومفلسة وتعاني من بعض مظاهر الثقافة الآيبيرية)مانانا(، فضلاً عن ان هناك من يعتقد ان الثقافة الصينية والقيم الكونفوشية معادية او ليست صديقة للنمو الاقتصادي على الرغم من اهمية اخلاق العمل الصينية كمحرك للنمو في الصين وهونك كونغ وسنغافورة وهو ما يشاد بها في كل .

ويبقى السؤال هو: هل ان فرضية الثقافة مفيدة لفهم عدم المساواة ؟ الجواب نعم ولا.

نعم بمعنى ان الاعراف الاجتماعية المتصلة بالثقافة مهمة ومن الصعب تغييرها، وفي بعض الاحيان تساعد في توسيع مساحة التباينات المؤسساتية لان الاوجه الثقافية غالبا ما تؤكد على الدين والقيم الوطنية والجوانب الاخرى مثل المدى الذي يتفق فيه الناس بعضهم مع البعض الاخر وقدرتهم على التعاون. ان هذه القضية مهمة ولكنها في الاغلب نتيجة لعمل مؤسسات ولا تعود لأسباب مستقلة. إذ لو رجعنا مثلا الى مدينة نوكاليس فكما لاحظنا سابقا ان العديد من جوانب اوجه الثقافة هي ذاتها في الشمال والجنوب من السياج ومع ذلك هناك فوارق واضحة في الممارسات والاعراف والقيم، على الرغم من انها لا تشكل الأسباب الرئيسة بل نتاج لمسارين مختلفين في التنمية. وينطبق الشيئ ذاته على شبه الجزيرة الكورية التي لها تاريخ طويل مشترك قبل اندلاع الحرب الكورية، والتقسيم على اساس خط العرض الشمالي ٣٨. إذ ان هناك تماثلاً غير مسبوق في اللغة والاثنية والثقافة، فالتمايز بين الشمال والجنوب يتعلق بالحدود الفاصلة بينهما كما هو في نوكاليس .

ان ما قاله ماكس فيبر بشأن الاخلاق والقيم البروتستانتية قد يكون صحيحا فهناك كثير من البلدان ذات الاغلبية البروتستانتية مثل هولندا وإنكلترا كانتا من اولى البلدان التي حققت نجاحات اقتصادية في العصر الحديث. وتبقى العلاقة ضعيفة بين الدين والنجاحات الاقتصادية، ففرنسا الكاثوليكية سرعان ما قلدت الاداء الاقتصادي للهولنديين والانكليز في القرن التاسع عشر، وكذلك ايطاليا التي هي الان مرفهة حالها حال بقية الامم الاوربية .وعند النظر شرقا فان النجاحات الاقتصادية في شرق اسيا ليست لها اي علاقة باي نوع من انواع الديانة المسيحية لذلك لا يوجد ما يعزز العلاقة الخاصة بين النجاحات الاقتصادية والبروتستانتية.

وعند دراسة المنطقة المفضلة لدى المتحمسين من أنصار فرضية الثقافة وهي منطقة الشرق الاوسط وبشكل رئيس المناطق ذات الاغلبية الاسلامية منها بما فيها البلدان غير المنتجة للنفط والفقيرة جدا، توصل الكاتبان الى ان الدول المنتجة للنفط أكثر غنى ولكن ثمار هذه الثروة لم تستثمر بشكل أمثل لقيام اقتصاديات حديثة ترسي دعائم استدامة التنمية كما في السعودية والكويت. ان هذه الحقائق تثبت أيضاً ان الدين ليس هو الموضوع، فبلدان مثل سوريا ومصر التي يشكل غالبية سكانهم من المسلمين تختلف منهجيا بشكل او بأخر أكثر من كونها مرفهة.

فرضية الجهل

تقوم هذه الفرضية على مرتكزات رئيسة أساسها ان عدم المساواة الموجودة في العالم ترجع الى ان المجتمعات او الحكام لا يعرفون كيف ينتقلون ببلدانهم من حالة الفقر الى الرفاه والغنى. إذ يعتقد اغلب الاقتصاديين بهذه الفكرة مستندين في ذلك الى تعريف الاقتصادي الإنكليزي المشهور ليونيل روبنس سنة ١٩٣١ والذي جاء فيه)ان الاقتصاد هو علم يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين الغايات والوسائل الشحيحة التي لها استخدامات بديلة(. ان هذه الرؤى تعني ان علم الاقتصاد يجب ان يتركز على الاستخدام الامثل للوسائل الشحيحة لتلبية الاهداف الاجتماعية، وان ابرز نتيجة لهذه النظرية الاقتصادية المسماة) نظرية الرفاه الاولى(هو تشخيص الظروف التي يتم خلالها تخصيص الموارد في ظل اقتصاد السوق وهو اجتماعي اً مرغوبة من وجهة نظر اقتصادية.

تقول فرضية الجهل ان فقر البلدان يعود الى وجود اخفاقات عديدة في السوق وان الاقتصاديين وصانعي السياسة لا يعرفون كيفية التخلص منها بل انهم استمعوا الى النصائح الخاطئة في الماضي. ان رفاه وغنى البلدان يعود بشكل أساس الى انها عرفت سياسات أفضل وتخلصت بنجاح من الإخفاقات. ان بإمكان الجهل ان يوضح في أحسن الاحوال جانبا محدوداً من عدم المساواة

العالمية فالتراجع الاقتصادي المستديم الذي حدث في غانا بعد الاستقلال من بريطانيا مثلاً كان سببه الجهل ظاهرياً غير ان الاقتصادي البريطاني طوني كيليك الذي عمل مستشارا لحكومة كوامي نيكروما اوضح بالتفصيل وجود كثير من المشاكل التي سببت فشل تنمية الصناعات الحكومية لأسباب سياسية.

اذاً لا يمكن ألقاء اللوم على الجهل في الاداء المخيب للآمال في غانا بعد الاستقلال ولا على قضايا اخرى لا تعد من سوء الادارة الاقتصادية. وبعد كل هذا واذا ما افترضنا الجهل هو المشكلة، فأن القادة حسني النية سيتعلمون بسرعة انواع السياسات التي تزيد من دخل مواطنيهم ورفاههم.

وكمثال على ذلك ايضا الصين، فهي واحدة من البلدان التي تحولت من سياسات اقتصادية سببت الفقر والمجاعة للملايين الى انماط مشجعة للنمو الاقتصادي. ان هذا لم يحصل لان الحزب الشيوعي الصيني فهم اخيرا بان الملكية الجماعية للأراضي الزراعية والصناعة خلقت حوافز اقتصادية مخيفة وسيئة بل ان دنغ تسياوبنغ وحلفاؤه الذين هم اقل اهتماما بمصالحهم من خصومهم، لديهم اهتمامات ومصالح واهداف اقتصادية مختلفة وتمكنوا في النهاية من التغلب على مناوئيهم الاقوياء في الحزب الشيوعي ومن ثم تدبير ثورة سياسية من نوع ما ادت الى تغيير راديكالي في القيادة وتوجهات الحزب. ان الاصلاحات الاقتصادية التي خلقت حوافز السوق في الزراعة ثم لاحقا في الصناعة جاءت نتيجة هذه الثورة، فالسياسة هي التي حسمت التغيير من الشيوعية الى حوافز السوق وليس تلقي نصيحة أفضل او فهم أفضل حول كيفية عمل الاقتصاد .

ان التصورات النظرية التي تفترض ان البلدان الفقيرة فقيرة لان من بيدهم السلطة تبنوا خيارات تسببت بالفقر لا تقوم على معطيات واقعية، إذ ان غلطهم في بعض الاحيان لا يقع بسبب ارتكابهم اخطاء او جهل بل عن قصد منهم. ولفهم هذه الحالة لابد من الذهاب الى ما هو ابعد من الاقتصاد وتوجيهات الخبراء بشأن أفضل ما يمكن فعله، بل دراسة كيفية صناعة القرار او كيف تصنع القرارات؟ ومنهم الذين يصنعونها؟ ولماذا يقرر هؤلاء فعل ما يفعلوه؟ ان هذا يستوجب دراسة السياسة والمسارات السياسية. والنتيجة الأساسية التي تجدر الإشارة اليها هنا، ان الاقتصاديون التقليديون غالباً ما يتجاهلون دور السياسة، إذ ان فهم السياسة مسألة حاسمة لشرح وتوضيح عدم المساواة العالمية.

ان تحقيق الرفاهية يعتمد بشكل رئيس على الحلول الدقيقة للمشاكل السياسية الاساسية، ولكون الاقتصاديين افترضوا امكانية حل المشاكل السياسية، غير انهم لم يقدموا تفسيرا مقنعا لعدم المساواة العالمية. ان تفسير عدم المساواة العالمية بحاجة الى اقتصاديين يفهمون كيف ان انماطا مختلفة من السياسات والترتيبات الاجتماعية نؤثر في الحوافز الاقتصادية والسلوك.

ثالثاً-مقومات الحكم الرشيد:

توفر التجارب التنموية الحديثة مساحة واسعة من المعطيات الغنية التي تعكس العلاقة الوثيقة بين الحكم الرشيد وفرص استدامة التنمية. إذ أظهرت المؤشرات العالمية وجود حالات عديدة شهدت فيها تسارعاً في معدلات النمو، لكنها نادرا ما تستمر لوقت طويل. لقد أصبح النمو المتسارع أكثر شيوعا وأكثر استمراراً في العديد من دول العالم لا سيما في السنوات الأخيرة ، غير ان مساحات التوزيع العادل لهذا التسارع بين البلدان لم يشهد حتى الان وجوداً حقيقياً. هذه التطورات الأخيرة في العديد من البلدان دفعت كل من أرباشي و بيج Arbache and Page للتأكيد على ان النمو في افريقيا جنوب الصحراء مثلاً أصبح الى حد ما أكثر ميلاً للاستقرار، لكنها وجدت ايضاً ان النمو الأكثر استقرارا لم يؤدي الى تحسينات في الاستثمارات ولا في مجالات الحكم. وبالتالي، فإن التحديات الرئيسة للحفاظ على استدامة النمو ما تزال باقية، وأنها في الوقت ذاته ما تزال مهمة وفاعلة في احشاء المجتمع كي يفهم الجميع ما يؤدي وما لا تؤدي إلى النمو المستدام.

١-ماذا نقصد بالحكم الرشيد:

يذهب كوفمان وآخرون (٢٠٠٥) ان الحكم الرشيد يعني في حد ذاته، منظومة التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في الدولة، بما في ذلك ١- عمليات الانتخاب والمراقبة وتغيير القائمين على شؤون الحكم و ٢-قدرة السلطات على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة و ٣- احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تتحكم بإدارة النشاطات والفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ، ووفقاً لهذه المعاني يبدو ان الحكم يمثل ظاهرة معقدة لها انعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وان الادارة الرشيدة تضمن احترام الحقوق السياسية والمدنية والانسانية للمواطنين بتوفير فرص متكافئة للجميع تعتمد ثقافة الاداء والانجاز للوصول الى خياراتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فضلا عن ان الادارة الرشيدة تقوم على الحياد وتضمن المساواة لجميع المواطنين أمام القانون، وتحميهم من التجاوزات الادارية، او من الاجراءات القمعية التي تقوم بها السلطات التنفيذية. كما تعني وجود أنماط من البيروقراطية المتخصصة القادرة على تطوير وتنفيذ السياسات التنموية النوعية، وضمان توفير الخدمات العامة بكفاءة. على صعيد اخر ينبغي إدراك حقيقة ان توفير الخدمات وسهولة الحصول عليها لا يعني بالضرورة تحقيق الحكم الرشيد. كما يمكن أن تكون فرص ذهاب المواطن للانتخابات مجرد ممارسة عقيمة عندما تستحكم ظروف العوز

الاقتصادي عليهم او تقليص الخيارات المتاحة امام المواطن للحصول على العدالة والمعاملة النزيهة بما يؤدي الى حرمان المواطن من فرص تنفيذ حقوقهم القانونية. لذا فان الحكم الرشيد، شرط لا غنى عنه، لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية الحقيقية.
في اطار هذه المعطيات يمكن القول ان الحوكمة ظاهرة صعبة القياس، لكن العديد من البلدان بذلت جهودا حثيثة في مجالات تقويم اداء الحوكمة الرشيدة في العقود الاخيرة. ففي سبيل المثال طور فريق من باحثي البنك الدولي مجموعة من المؤشرات لقياس نوعية الحكم أو مراقبتهم لدينامية تلك المؤشرات. هذه المؤشرات تتضمن ستة ابعاد رئيسية للحكومة :

١-احترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين
٢-تامين الاستقرار السياسي وتجنب النزاعات المسلحة
٣-اعتماد وسائل بيروقراطية كفؤة قادرة على توفير خدمات عامة نوعية.
٤-تامين بيئة تمكينيه للاستثمار والنشاطات الاقتصادية.
٥-مأسسة حقيقة لتطبيق حكم القانون.
٦-الشفافية ومكافحة الفساد.

وإذا كانت كلمة "الحكم» تلخص كل من الإطار المؤسسي وقدرات الحكومة، وعمليات التفاعل الجارية بين الحكومة والناس، وهو مفهوم حيادي يتشكل من الاليات المعقدة، العمليات، العلاقات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون عبرها حقوقهم وواجباتهم، ويسوون خلافاتهم، فان الحكم الرشيد يعنى بتوزيع وادارة الموارد بهدف الاستجابة للمشاكل العامة، كما يتسم بمبادئ المشاركة، الشفافية، المساءلة، سيادة القانون، الفعالية، العدالة، والرؤيا الاستراتيجية. لذا فإن عدم تحسين قدرة الحكومة، وفي كل المستويات، والفروع وفي كل المواقع الجغرافية، وعدم تطوير العلاقة بين الحكومة والشعب، يجعل من أهداف السياسات والبرامج وخطط التنمية الوطنية صعبة التحقيق. ذلك ان شرعية وسلطة وقدرات الحكومة تعمل من اجل الناس وتستمد قوتها منهم، لذا فإن تحسين تلك العلاقة سيمكنها من التقدم وفق المديات التي تضعها تلك السياسات والخطط التنموية.

٢ـدور المؤسسات والسياسات:

لقد بات من المسلم به اليوم ان معظم الادبيات والتجارب للأمم الناهضة تظهر الدور الرئيس للمؤسسات في تحقيق الحكم الرشيد. لقد ذهب كوفمان وآخرون الى ان الحكم يشمل التقاليد والمؤسسات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة في بلد معين. وهو تعريف يتضمن مجموعة أبعاد في مقدمتها العملية التي يتم فيها اختيار الحكومات، والرصد والمحاسبة، والمراقبة، وخضوعها للاستبدال. انها بلا شك تنعكس في قدرة الحكومات على إدارة الموارد بكفاءة؛ وصياغة وتنفيذ وفرض سياسات ولوائح سليمة؛ واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم منظومة التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم.
وأيا كانت طبيعة التحولات، فان المؤسسات عموماً، تكون أكثر ميلاً للاستمرار وعدم الخضوع لآليات ومتطلبات التغيير السريع على المدى القصير. وقد ذهب مجموعة من الباحثين والمختصين بقضايا التنمية، على سبيل المثال بالتأكيد على أهمية الدور الفاعل للمؤسسات الموروثة في حقوق الملكية (Inherited Property Rights Institutions) لتفسير الكثير من المتغيرات المسببة لحالات النكوص والانحدار في مستويات النمو للعديد من البلدان .
على صعيد آخر، ذهب فريق من الباحثين وفي مقدمتهم لا بورتا واخرونLap porta et. al. (٢٠٠٨) ، الى أن الأصول (الاستعمارية) للنظام القانوني هو الذي يحدد التوجهات المعاصرة للنمو الاقتصادي في تلك البلدان. غير ان إجراء المزيد من البحوث في الآونة الأخيرة عن دور المؤسسات لفت الانتباه إلى الصورة المعاصرة لتلك البلدان أيضا. والامر كذلك بالنسبة لبيسلي وبيرسون (٢٠٠٩) ، على سبيل المثال، إذ يرون أن قدرة الدولة على زيادة العائدات، الى جانب قدرة الدولة الإدارية، له آثار إيجابية واسعة على مجمل العملية التنموية. هذه الفرضية حظيت بدعم عملي (قائم على معطيات تجريبية) من قبل علماء آخرين أمثال دنسيكو وبرادو Dincecco and Prado عام ٢٠١٢ . ومع ذلك، فان أكثر ما كتب من أدبيات حول الأدوار التنموية للمؤسسات التاريخية وقدرة الدولة المعاصرة تميل الى إعطاء مساحة من الاهتمام لنوعية السياسات كمخرجات لعملية المأسسة، بينما تعطي اهتماماً اقل فيما إذا كانت هذه السياسات تنفذ بطريقة حيادية ونزيهة غير متحيزة.

رابعاً: خيارات لاستدامة التنمية في العراق:

العراق من بين البلدان المأزومة التي ظلت على امتداد عقود من الزمن تعاني من النزاعات والحروب والحصار ثم الاحتلال عام ٢٠٠٣ وما أعقب ذلك من تفاقم لمشكلات الإرهاب والعنف التي جعلته أقل نجاحا في الحد من الفقر والبطالة وتدهور مؤشرات التنمية البشرية على مدى العقود الماضية. ولعل تراكم الأسباب الداخلية والخارجية وتداخلها وهشاشة البيئة السياسية اوجد عجزاً بنيوياً مزمناً وتوالد متواصل للمشكلات وتفاقم مشكلات التشظي والتفكك على الصعيد المجتمعي اثنياً وعرقياً وطائفياً

وقبلياً ومناطقياً. أحد التفسيرات المحتملة لتفاقم هذه المعضلات هو الفشل في إعادة توزيع الثروة بكفاءة وعدالة من الأغنياء الى الفقراء. من ناحية أخرى، تظهر المعطيات الإحصائية اتساع مساحة عدم المساواة والتفاوتات في وتائر التنمية بين الريف والحضر والمحافظات العراقية، ولم تتغير بشكل ملحوظ هذه الصورة على مدى السنوات الماضية، لأسباب كثيرة لعل في مقدمتها تفكك منظومة صنع السياسات العامة وانفلات العصبيات (القبلية والمناطقية والطائفية...) في ظل دولة هشة مترهلة ورخوة. وبالتالي، فإن المزيد من النمو، مع اعادة التوزيع العادل، يبدو المفتاح الرئيس للحد من الفقر بأبعاده كافة.

النقطة الجوهرية التي حاولت الورقة إماطة اللثام عنها، تسليط الضوء على مجموعة من المقاربات النظرية التي تسبر غور العلاقة بين نزاهة وحياد الدولة واستدامة التنمية، مقرونة بدعوة شركاء التنمية الى تعزيز التكامل والتنسيق لبناء شراكات عالمية من اجل استدامة التنمية، إذ ستعمل هذه الشراكات في محيط واسع من السياقات المحلية، مع تنوع كبير في الاسهامات الفاعلة لشركاء التنمية. وهذا العمل سيتحقق عبر قنوات عديدة على المستوى العالمي والوطني والمحلي.

ان هذه التوجهات والمسارات الخاصة بأجندة التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ تتطلب نموذجاً جديداً للتكيف مع ممارسات التعاون الإنمائي من أجل إدراك التعقيدات التي تمر بها العملية التنموية، وتأمين تكامل المصالح والسياسات المتنوعة بطريقة متماسكة. ولا يراودنا أدنى شك، بان هناك وباستمرار ثمة طريقة لتبرير الجهل بمخاطر التحديات، لذا فان القلق يساور الجميع بسبب الفجوة بين المعرفة والممارسة في هذا المجال. وعلى أية حال فان هناك إشارات مشجعة للتغيير والعزم على بناء نموذج تنموي مختلف.

وبالمقارنة مع مسارات البناء التنموي الحديثة، فان النتيجة الأساسية التي تترتب عما افرزته كثيراً من تلك التجارب هو الاعتراف الذي تقدمه تلك التجارب بأن المشكلة الرئيسة في البلدان ذات الدخل المنخفض لا تقتصر فقط على كيفية تحقيق مستويات نمو عالية ولكن كيفية الاحتفاظ باستمرارها لسنوات طويلة. وفي هذا المجال ينظر إلى الحكومة باعتبارها أداة توازن، إذ ان وجود حكومة محايدة ونزيهة، يسهم بما لا يقبل الشك في توسيع آفاق النمو المستدام، على الرغم من تنوع الهويات الجماعية والفرعية، فهي تمثل خطوة حيوية لضمان نمو دائم في بلدان العالم النامي .

لقد أظهرت معطيات تلك الدراسات أهمية الاستفادة من المسار التنموي العالمي، إذ اعتبرت ان المنطلق الرئيس لتحديد مسارات التنمية واستدامتها تتطلب اعتماد استراتيجية وطنية على صعيد التنمية المكانية، وأخرى لتوليد النتائج المرجوة بما يتماشى مع الاحتياجات الخاصة بالمجتمع العراقي. وهنا لا يمكن ضمان التنفيذ الناجح لاستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠١٥-٢٠٣٠ دون توفر:

- بيئة وطنية نظيفة وسليمة وآمنة
- دولة انمائية فاعلة وحكم رشيد يتسم بدرجة عالية من النزاهة والشفافية والمساءلة.
- اقتصاد وطني متنوع يتسم بدرجة عالية من الانتعاش والنمو.
- قاعدة بيانات ومعلومات عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ذات مصداقية عالية.
- جسم اداري رشيق مع قدر أعلى من تحمل المسؤولية.
- الابتكار في السياسات اجتماعية

ان عملية تحديد الأهداف والاستراتيجيات والإجراءات المناسبة لمعالجة تحديات الهشاشة وتعزيز فرص استدامة التنمية يجب تؤدى الى اقصى حد ممكن على المستوى المحلي، وبمشاركة واسعة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. هذه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعقدة أثبتت الكثير من المعطيات أنها مستعصية في كثير من البلدان. وهنا تكون الملكية المحلية والمبادرات أمراً ضرورياً.

ان هذه المعالم والمؤثرات، تضعنا أمام خيارات تتطلب اهتمامات جدية وفورية لاسيما في البيئة السياسية الهشة والمتأثرة بالصراعات من خلال جعل الأولويات السريعة والحاسمة للشراكات العالمية تتمحور حول استدامة التنمية. وفحوى هذا التوجه يؤكد على ان التغلب على الهشاشة لابد ان يكون بالتركيز الرئيس على الجهود المبذولة في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة «بناء مجتمعات مسالمة وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص وصول جميع الناس الى العدالة، وبناء مؤسسات فاعلة، وشاملة وخاضعة للمساءلة وعلى جميع المستويات». ومن الواضح أيضا، أن القضايا المعقدة لبناء فرص السلام والدولة تذهب إلى أبعد من الاطر والسياقات التقليدية للتعاون الإنمائي. من هنا فان تأمين مساحات واسعة من الفرص التنموية الناجحة لاسيما في البلدان التي عانت من ظروف الازمات والتشرذم يتطلب الإشراك الشامل والفاعل والمتكامل للجهات السياسية والعسكرية والقطاع الخاص والمجتمع المدني وبتنسيق عالٍ مع المجتمع الدولي، الذي بات الدعامة الصلبة للدولة الانمائية الفاعلة. وهذه البلدان التي تعاني من الهشاشة والنزاعات المسلحة غالباً ما تواجه تحديات مضاعفة لتحقيق الادماج وبناء فرص الرفاه.

إذ تزداد مساحة الفقر بسبب الظروف الاستثنائية وتركز مسبباته وتتفاقم تداعياته على الصعيد المحلي والوطني.

١ـ أولويات السياسة من اجل التنمية:

ان وضع اللبنات الأساسية للسياسات التنموية الفاعلة يتطلب نوعاً من الالتزام والتنسيق والتكامل عبر الممارسات المؤسسية

الشكل (1) وضع اللبنات الأساسية لترابط السياسات من أجل استدامة التنمية

المصدر: توصية مجلس منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD على الممارسات المؤسسية الجيدة في تعزيز اتساق السياسات من أجل التنمية

من أجل استدامة التنمية، كما موضح في الشكل (١):
وبناءً على ذلك، لابد أن تسترشد الشراكات المحلية والدولية بمبادئ الملكية المحلية، والتركيز على النتائج، والشمولية، والشفافية المتبادلة والمساءلة. وينبغي أن تكون مستوحاة من رؤية التطور الذي يدمج نمو قوي ومستدام، وشامل؛ وإعطاء دور أكبر للتمويل المحلي لتلبية احتياجات التنمية، مع قدر أكبر من المساءلة أمام المواطنين للحصول على أفضل النتائج، ومؤسسات حكومية وغير الحكومية مسؤولة وفعالة، مع زيادة في التكامل الإقليمي والدولي.

ولا جدال في ان التزام بلدان العالم اجمع بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ يتطلب توطين تلك الاهداف وطنياً. ولابد من الاعتراف هنا ان توطين الاهداف وتكييفها مع الخصائص الوطنية ليس عملية ميكانيكية بسيطة، انها عملية تطرح تحدياً صعباً – وان ليس مستحيلا – للتوصل الى الصيغة التي تضمن الاستجابة لخصوصية الظروف الملموسة للبلد او المنطقة المعنية، دون الوقوع في الوقت نفسه في فخ المبالغة في الانعزال عن السياق العام للقيم والمبادئ والاهداف العامة المشتركة لكل الشعوب والبلدان. فالتنوع والاختلاف بين بلدان العالم حقيقة واقعة، وكذلك بين بلدان المنطقة الواحدة، لا بل داخل البلد الواحد، مما يتطلب اعتماد منهجية منسجمة للتعامل مع ما هو خاص وما هو عام في كل المستويات. وفي الوقت نفسه، تحديد شبكة العوامل التي تسهم في رسم ما هو مشترك وما هو مميز بين بلد وآخر، او بين منطقة وأخرى داخل البلد الواحد.

•إن تحويل اهداف التنمية المستدامة او أي أداة للعمل وبناء الشراكات والوعي والرصد، يتطلب ادماجها في عملية التخطيط الوطني (الاستراتيجيات والخطط)، وهذه الدورة تتطلب تحديد الاهداف العامة، وتحليل الوضع، وتحديد الاهداف الملموسة والوسيطة، وتحديد الاستراتيجيات والسياسات والبرامج والمشاريع والجدول الزمني للتنفيذ، وتقدير الكلفة، وثم وضع نظام للرصد والتقييم واعادة تصويب المسار.

•ان تتمحور الجهود والخطط والبرامج نحو تنمية القدرات حول عمليات التحول التي تدفع باتجاه تعزيز مسارات التقدم، سواء نحو أهداف التنمية المستدامة، او حالات الانتعاش من بعد الازمات الكوارث أو تحقيق فرص السلام على المدى الطويل، فضلا عن تعزيز خيارات الإنصاف والمساواة التي تصب في النهاية باستدامة التنمية .

•في الوقت الذي يشير فيه أمارتيا صن الى التمكين باعتباره القاعدة الرئيسة لحرية اختيار وتحقيق فاعل لمختلف النتائج . فان اعتماد خيارات تنموية لمعالجة الأزمة التي تواجه العراق في هذه المرحلة تتم عن طريق وضع أسس لبناء قاعدة السلام والأمن

الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالتركيز على أربعة محاور تضم:

خلق وتعزيز وتائر نمو عالية وذات قاعدة عريضة مع تركيز خاص على تنويع الاقتصاد واعطاء اهمية للقطاعات كثيفة العمالة.
تسريع وتائر التنمية البشرية من خلال التنفيذ الفعال للخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية الاقتصادية.
تأمين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والفئات الهشة والمناطق المتخلفة والعشوائيات.

الحكم الرشيد للمخرجات التنموية التي تسرع فرص الوصول الى العدالة. .

كما تتطلب خيارات تحقيق التنمية المستدامة مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات لإدماج المستبعدين في قلب التنمية في العراق، وتشمل هذه التوجهات تحالفات جديدة بين شركاء التنمية الاساسيين واصحاب المصلحة والحكومات المحلية لتوليد فرص أكبر للعمل وزيادة الدخل على المستوى الشعبي برصد المناطق المحرومة والفئات الهشة ولاسيما النساء (خاصة المشاريع والبرامج)، استنادا إلى برامج واسعة لتقييم الاحتياجات، لتحقيق التوازن في التنمية المكانية وإحراز تقدم واضح نحو أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يمكن لأهداف التنمية المستدامة الحد من الفقر بشكل ملحوظ دون اعتماد منهجية منتظمة للجهود الرامية من أجل زيادة التفاعل والتنسيق بين العناصر الثلاثة الأساسية للتمكين: الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية –الثقافية.

الرموز الوطنية والاجتماعية: قوى فاعلة للتغيير

ان هذه الرموز لا تساعد فقط على تقديم الجماعات وتمثيلها بصورة حسية، وانما يمكن كذلك ان تستخدم من أجل ان تثير أو تنمي شعور الانتماء والولاء عند الاعضاء وتضامنهم . ولعل التركيز على هذا يعود الى ان احد مشاكل الامم الفتية تتجسد في خلق الرمزية الموحدة، لاسيما ان تجعلها حية ولها دلالة بالنسبة الى مجموع المواطنين .

الذاكرة الجمعية قوة محفزة للتنمية:

تشكل الذاكرة الجمعية عاملاً رئيساً من العوامل الأكثر قوة في التضامن الاجتماعي لاسيما في المجتمعات التقليدية. فالرموز التي تستعملها مثقلة بالمعاني، وان الذكريات التي تثيرها هذه الرموز محملة بانفعالية الجماعة. فهي مصدر مشاركة نفسية وتقريباً بيولوجية، فهي تقدم الدروس من أجل المستقبل. وهذا يكفي كمحفز أساس يسهم بقوة في تضامن الجماعات وفي المشاركة بين أعضائها وفي وجهة الفعل الفردية والجماعية .
الخصوصية الثقافية التي منحتها اهداف التنمية المستدامة والتوجهات الدولية باتت قضية حتمية في عالم اليوم لتوظيف الفرص المحتملة في التفاعل مع العالم الخارجي.

الاستجابة المبكرة لمهددات الامن الانساني:

ويتم ذلك باعتماد مجموعة من السياسات والخطط الرامية إلى معالجة بعض تهديدات انعدام الأمن في البلاد، غير انه ما يزال الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق هذه الأهداف لتخليص البلاد من مظاهر عدم الأمان وهذا يتطلب من الجميع السعي وبجد لضمان ما يلي:

سياسات اقتصادية كلية تكرس أسس العدالة والانصاف في توزيع الثروة:

يكتسب مبدأ وجود دولة منتجة لها قوة عمل عالية المهارات تتسم معا بالابتكار والجدية أهمية خاصة في اهداف التنمية المستدامة. وهذا يتطلب من الدولة أن تعتمد على ما توصلت إليه الابتكارات التكنولوجية، مع قطاع خاص نشيط الى جانب القطاع العام الذي يسهل بدوره عمليات الاستثمار. الدولة هنا أيضاً ينبغي ان تطبق البرامج والسياسات التي تفعل الأنشطة الاقتصادية وتشجع المستثمرين الخارجيين.

توفر بيئة صحية لعيش المواطن:

يجب أن يطمئن المواطنين العراقيين بفرص مستقرة في الحصول على الغذاء باعتباره حق أساسي من حقوق الإنسان، وان لا

يعاني سكان البلاد من خسائر بشرية بسبب الجوع وسوء وعجز توفير التغذية. فضلاً عن اعتماد سياسات زراعية تعزز فرص تمكين العراقيين لإنتاج الغذاء من الموارد المحلية.

وعلى صعيد الخدمات الصحية، يجب أن تسعى السياسات الوطنية الى توفير التأمين الصحي للسكان. كما ينبغي أن تهدف الاستراتيجية الوطنية للصحة إلى حماية الناس من الامراض الانتقالية من خلال تدابير عملية تحد من المخاطر، مع ضمان التغذية الجيدة لمواطنيها، وتوفير خدمات الصرف الصحي، فضلاً عن حصول جميع السكان على مياه الشرب المأمونة. في الوقت نفسه، لابد من تطوير الريف وتعزيز القدرات في التعامل مع الامراض والوقاية من تفشيها من خلال البحوث والمبادرات، والسعي وباستمرار الى البدائل التي من شأنها خفض أسعار الأدوية والعلاجات. والى ابعد من ذلك، ان جميع المؤشرات بإمكانها تأمين حياة كريمة مع إمكانية الحصول على مساكن لائقة.

•تعليم متاح للجميع: وعلى قدم المساواة كدولة، يجب أن يعقد العزم على اتباع نظام للتعليم يمكن العراقيين من بناء مهارات تناسب احتياجات سوق العمل المحلي والعالمي. وان يكون هناك تركيز على مطابقة المهارات مع متطلبات سوق العمل. وان تكفل الدولة لجميع العراقيين فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي والثانوي. وان تتوفر سياسات تشغيل توفر فرصاً لخريجي المدارس الابتدائية والثانوية ومتابعة المزيد من التدريب المهني و / أو الفني في مؤسسات التعليم العالي مع توسع مستمر قدراتها وفرص نموها.

•حكم القانون والوصول الى العدالة: الظلم مؤذن بخراب العمران بتعبير عالم الاجتماع ابن خلدون، لذا فان تعزيز سيادة القانون وتوسيع فرص الوصول إلى العدالة أمر في غاية الاهمية لتحقيق المصالحة والاستقرار الاجتماعي والتعايش وهو ما ينعكس ايجاباً على النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية. وفحوى هذا التوجه يستند على إعادة بناء نظام العدالة وبشكل نزيهة ومستقل وهو عنصر حيوي لتحديث العراق على المدى الطويل وبالتزامن مع جهود إعادة الإعمار. وعلى الرغم من مرور أكثر من عقد على التغيير الذي شهده العراق بعد ٢٠٠٣، ماتزال نزاهة القضاء واستقلاليته على المحك، يشوبها الكثير من قضايا الفساد والترهل وبروز القانون الموازي المستمد من السلطة القبلية او المناطقية، وهو أمر يحتاج إلى عناية أكبر لتوطيد دعائم النظام القضائي الرسمي الذي يكون مركزاً على تضميد الجراح لمرحلة ما بعد إعادة الإعمار ومسانداً لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما ينبغي الاستثمار في نظام التحكيم القضائي الفعال / الذي يتعامل على وجه السرعة مع جميع الدعاوى الجنائية أو المدنية، مع إرساء نظام قضائي رصين يمكن للجميع الوصول إليه.

شبكات امان اجتماعي فاعلة وشاملة:

مع دخول المزيد من العراقيين قوس التقاعد والشيخوخة والاعتراف بذوي الإعاقة والمصابين بمختلف الأمراض المزمنة والفقراء، لابد من السعي لتقليص فرص انعدام الأمن الاقتصادي للأسرة عن طريق توفير شبكات الأمان الاجتماعي المناسبة. وان يتم باستمرار إصلاح نظام الضمان الاجتماعي لتغطية المزيد من الفئات المعرضة للفقر. وهذه التوجهات تتطلب تأمين إدارة كفؤة لنظام الضمان الاجتماعي يكفل حياة كريمة لغالبية المواطنين سواء المتقاعدين أومن تعرضوا لأحد أشكال الإعاقة.

مجتمع منجز مبادر يقوم على الشفافية والمساءلة:

يجب أن يكون العراقيين قادرين على المضي بحياتهم اليومية ومتابعة أنشطهم وأعمالهم دون مخاوف من تعرضها للهجوم او التخريب، بعد ان هجروا قسراً من مناطقهم واستبيحت مساكنهم، أو تعرضت أصولهم للنهب والسلب عنوةً. ان هذه المتغيرات والتداعيات تتطلب تدريب أجهزة أمن الدولة وتجهيزها للتعامل مع الأعمال التي تعطل فرص تحقيق السلام. وبالمقابل، ان تتمتع الاجهزة المختصة بأعلى درجات ضبط النفس واحترام حقوق الإنسان للحفاظ على السلام والقانون والنظام.

•التوازن بين الاصالة والتحديث والمعاصرة: الدور التنموي الحقيقي هو الذي يعي الاصالة والمعاصرة وعياً عميقاً ويحقق فيهما نمواً متوازناً، بالحفاظ على الثوابت والاصول الحضارية لبناء مجتمع ناهض متكافل يتمتع المواطن فيه بالرعاية الكريمة والتمسك بالقيم الأخلاقية العالية، واحترام الأسرة والحياة الإنسانية مع مواكبة مستمرة للتطورات الحضارية الحديثة.

تواصل الجهود للحفاظ على البيئة واستدامتها:

في السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويضمن للبلاد أنه يستخدم مواردها الطبيعية بطريقة مستدامة من أجل الحفاظ على بيئة طبيعية صحية للأجيال القادمة. وعلى أساس من هذه القناعة لابد من المراقبة المستمرة للأنشطة التي من المحتمل أن تؤدي إلى تدهور البيئة، بما في ذلك مستويات انبعاث المواد الضارة في البيئة ومعاقبة المسؤولين عنها والمطالبة الفورية بإجراءات تصحيحية.

ان هذه المعالم والمؤثرات جعلت المواطن العراقي يطمح بأن يرى بلداً خالياً من الفساد وأن تكون النزاهة والشفافية وسيلة لحياة الكثير من العراقيين، مع فرص أكبر للمساءلة بين الحاكم والمحكومين. وتأكيدا لهذا المنهج لابد ان يحتضن البلد الأتمتة وفي العديد من المناطق للحد من فرص الانخراط في الممارسات الفاسدة. كما يسعى الى إعطاء حرية أكبر للاتصالات والإعلام.

دولة يسعى فيها الجميع الى الشراكة في التنمية لا يتعرض مواطنيها للخطر:

من الضروري ان تشمل السياسات الاقتصادية توفير الحماية للمنتجين الوطنيين مع تعزيز أكبر لثقة وأمن المواطن الذين أصبح أكثر عرضة للترتيبات والصفقات التجارية في عالم الداروينية الاجتماعية المحكوم بشراهة الربح. وعلى أساس من هذه الاعتبارات فان القطاع العام والخاص والمجتمع المدني شركاء فاعلين في ارساء اسس التحول الناجح نحو التنمية. وهنا لابد من تهيئة إطار مناسب اقتصادي واجتماعي وبيئي واسلوب حوكمة رشيد وشفاف يرسي دعائم مرحلة التهيؤ للانطلاق نحو التنمية المستدامة ٢٠٣٠.

٢ـالمبادئ والمنطلقات الرئيسة:

لضمان التركيز والانضباط، والاتساق، بمشاركة واسعة من قبل الشركاء لتحقيق مستوى متقدم من النجاح وصولاً الى أمن الإنسان واستدامة التنمية، لابد من الاسترشاد ببعض المبادئ العامة التي تحكم مسارات تحقيق الأهداف وهي:

الاعتماد والتكيف مع ثقافة التعلم المستمر:

في عالم يتغير بإيقاع غير مسبوق، باتت الضرورة ملحة لإرساء أسس التعلم المستمر. فالقادة والشركاء والمواطنون عموماً معنيون بتبني ثقافة القراءة وعلى نطاق واسع، والأهم يجب أن يكون مستوى الاستجابة سريعاً لفهم الأفكار والمتغيرات الجديدة، على أن تحظى المعرفة بتقدير عال، وتشجيع الاستثمار في الكتب والمجلات وتكنولوجيا المعلومات، مع ضرورة بحث واختبار الأفكار قبل الشروع في تنفيذها.

بناء ثقافة مجتمعية للتنمية المستدامة:

لقد أصبح البحث في موضوع التنمية المستدامة أكثر من أي حقبة تاريخية سابقة بالفعل، ميدانا رئيساً من ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الحضارية بعامة، إذ ان هناك حاجة حقيقية في اثراء ومناقشة هذا الموضوع، والسعي لبلورة الإشكاليات المتعلقة به، والإجابة عن التساؤلات الكبيرة والعديدة التي تثيرها مجالات استدامة التنمية، ومعالجة العوائق التي تحول دون تحقيقها.

تعزيز الثقة والاعتماد المتبادل بين المواطنين:

الثقة فضيلة اجتماعية منشأة للازدهار بتعبير فرانسس فوكوياما، مرتكزات قوتها في الاقناع وبناء الحوار والاحترام المتبادل بين جميع الشركاء والاطراف. على سبيل المثال، تتشكل الاذرع الثلاثة للدولة من (السلطة القضائية، السلطة التنفيذية والتشريعية) وهذه السلطات لابد لها من الالتزام الدقيق بمبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليها في دستور العراق ٢٠٠٥، وأن تكون مجهزة بهياكل وأدوات فعالة للمراجعة والتدقيق والتوازنات. وان تحظى هذه السلطات باحترام الناس وثقتهم، وأي قرارات تتخذها تكون قابلة للتنفيذ ولصالح الأغلبية دون ان تكون لمصاح انانية ضيقة.

التصدي الحازم للفساد:

أضحى الفساد من الأشكال الأكثر وضوحا لفشل الدولة، وهو ما ينعكس أكثر على تآكل شرعية الحكومة والثقة في مسارها الديمقراطي وما يتركه من تداعيات على ازدهار المجتمع ورفاهيته. لذا فان التصدي له وبحزم يحتاج الى خطوات جدية تعزز الاستراتيجيات والبرامج التي أطلقتها الدولة خلال السنوات الأخيرة لبناء مجتمع ناهض متكافل ينعم بالأمن والاستقرار.

دور تنموي فاعل لشركاء التنمية (الجمعيات المهنية والمنظمات، والشركات، ومنظمات المجتمع المدني):

ليس من شك ان التأسيس لحكم رشيد على مستوى الدولة يعتمد مبادئ الشفافية والمساءلة يتطلب أساساً ضمان التدفق الحر للمعلومات، مع سهولة وصول المواطن مباشرة للمعلومات العامة والمؤسسات التي يحتاجون إليها. بالإضافة إلى ذلك، كدولة يجب عليها حماية الشهود والمبلغين عن المخالفات، واعتماد آليات تحقق للمواطنين أسس الوصول العدالة والانصاف.

قيادات تتمتع بمستويات عالية من المهارة والاستقامة والنزاهة:

يعد وجود قيادة كفؤة (الموجه النزيه بتعبير مالك بن نبي) أحد أهم شروط النهضة، والتي تشكل بالنتيجة الأساس لاستدامة التنمية. فالحكومات الوطنية والمحلية، والمجتمع، والمدارس والمؤسسات الصحية والتجارية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص معنية بتأمين قيادة منجزة قادرة على تحريك القوى الفاعلة وتحقيق التوازنات المطلوبة، مع تمتع بأعلى درجات النزاهة.

بناء قاعدة معارف وبيانات موثوقة:

تبقى الحاجة ماسة الى توفير بيانات دقيقة وموثوقة لإرشاد راسمي السياسات ومتخذي القرارات والمستثمرين والمديرين والباحثين على صياغة الاستراتيجيات وتنفيذ فعال للمشاريع ومراقبة الأداء والتقدم في عملية التنمية والاستجابة لطلبات البيانات الدولي، لذا فان من الصعب تشخيص المشكلة وإيجاد الحل الأكثر جدوى دون ذلك. ان توفير البيانات سيساعد الحكومة ويجعلها قادرة على تقييم التقدم المحرز نحو اهداف التنمية المستدامة أو رصد السياسات والبرامج المتعلقة بالسكان والاقتصاد والصحة والتعليم والبيئة والتغذية وسوق العمل بما يوفره من قاعدة رصينة للبيانات والمعلومات. فالحاجة الى تعداد جديد للسكان ضروري لاتخاذ القرارات، وهو في صميم التحدي الذي يواجه الجهد التنموي في العراق.

تعزيز الادوار التنموية للمجتمع المدني:

طالما ان العراق دخل في مرحلة الالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، سيكون للجهود الرامية إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني دوراً حاسماً وإيجابياً في تحريك اليات البناء وفرص التقدم في المجتمع العراقي.

دور تنموي فاعل للقطاع الخاص:

هذا التوجه يكون عبر تبني صيغ متنوعة للإدارة الاستثمارية، يكون القطاع العام الشريك الاستراتيجي في هذه المرحلة (لارتفاع نسبة مساهمته في توليد الناتج حوالي ٧٠٪)، مع اعطاء مرونة أكبر من خلال تشريعات معززة لروح المنافسة والاطمئنان للمستثمرين.

الشكل (٢) يبين العلاقة بين حياد الدولة ونزاهتها باستدامة التنمية

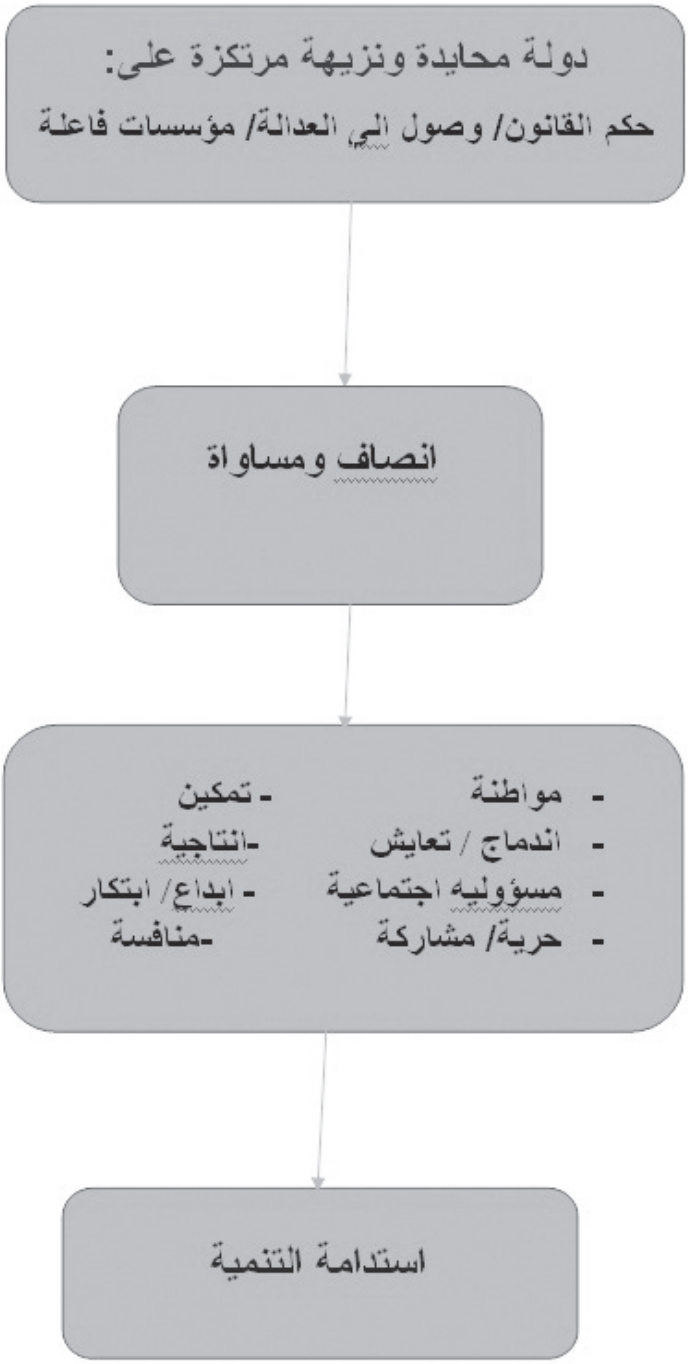

المؤتمر العلمي الاول لاهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ـ خارطة طريق في اطار تنموي مستدام»
المحور الثالث: ابعاد التنمية المستدامة (التحديات والسياسات).

الحكم الرشيد في التخطيط الاقليمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

((من الاساس النظري الى العمل التجريبي))
(محافظة بغداد كحالة دراسية)

ر.م. اقدم
نداء حسين عبد عون
امانة بغداد / دائرة التصاميم
amerkan٢
٠٧٧٠٣٩٧٠٦٦٠

أ.م.د
عامر شاكر خضير
مركز التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا
yahoo.com@nidahussein@yahoo.com
٠٧٩٠٥١٩٤١٣٦

Good governance in regional planning and
Its role in achieving sustainable development
From the theoretical foundation to experimental work))))
(Baghdad governorate as a case study)

المستخلص

ان التطورات التي حصلت في مجالات الحياة كان لها اسهاما كبيرا في تطور الفكر الإداري، فقد ظهر مصطلح الحكم الرشيد مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي من قبل العديد من المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية نتيجة لقصور الادارات الحكومية عن تحقيق ذلك بالفعالية والكفاءة المطلوبة .

وتبرز اهمية الحكم الرشيد كمنهج إداري يساعد على التفكير برؤى متعددة تأخذ بعين الإعتبار كافة القيم والثقافات للوصول إلى مؤسسة مستدامة. فلقد أصبحت التنمية المستدامة تمثل البديل التنموي الأكثر منطقية وعدالة لحل مشاكل عدم المساواة والتباين التنموي مابين الدول النامية والمتقدمة، وأنماط التنمية المرتبطة بالتدهور البيئي، وأصبحت هناك إمكانية استنباط مؤشرات تدل على وضع معظم القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعالجها التنمية المستدامة، والتي توفر تقييما لمدى تطور الحكم الرشيد.

يهدف البحث الى دراسة موضوع الحكم الرشيد واعتباره كمنهج يساعد المدراءوالقادة على تحقيق التنمية المستدامة مع ابراز اهمية انتهاج مبدأ الحكم الرشيد والمشاركة في التخطيط وصنع القرار في تعزيز قدرة وفعالية القطاع المؤسساتي الحكومي على تحقيق التنمية المستدامة فضلا عن معرفة واقع المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الرشيد في محافظة بغداد ومعرفة مدى تطبيق مبادئه مع تقييم منظومة الحكم اللامركزي والاداء التنموي وفق معايير الحكم الرشيد ، اذ ان افتقار تطبيق اليات الحكم الرشيد ضمن اطار اللامركزية في العراق بشكل عام ولدى السلطات المحلية في محافظة بغداد (موضوع الدراسة) بشكل خاص فضلا عن الافتقار الى التقييم الحقيقي لواقع حال المؤشرات المفاهيمية والعملية للحكم الرشيد لمنظومة الحكم اللامركزي للسلطات المحلية في برنامج تنمية الاقاليم في المحافظة ، سبب تباينا في الواقع التنموي المقدم بين مدن واقضية ونواحي الاقليم فضلا عن عدم تحقيق اهداف التنمية المستدامة .

وعليه يسهم تطبيق الحكم الرشيد في المؤسسات بوصول المؤسسة إلى تحقيق التسيير المستدام من خلال تحقيق كل من الربحية الإجتماعية والبيئية وبمشاركة متكافئة ومتوازنة بين الدولة وحكومتها ومؤسساتها، وبين مجتمعات المجتمع المدني العديدة، في ظل رقابة شعبية مزدوجة تقوم على النزاهة والشفافية ويتوصل البحث اخيرا الى العديد من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : الحكم الرشيد، التخطيط ، الاستدامة، التنمية ، اللامركزية ، الادارة المحلية.

Abstract

The developments in the areas of life have had a significant contribution in the evolution of management thought, the term good governance appeared with the beginning of the nineties of the last century by many international organizations as a methodology for achieving sustainable development in developing countries as a result of the inadequacy of government departments to achieve this effective and efficient required.

And it highlights the importance of good governance as a way of administrative help to think of multiple visions that take into account all the values and cultures to reach a sustainable institution. It has become a sustainable development represents the most developmental alternative logical and fairly resolve the inequality of development and contrast problems between developing and developed countries, and development patterns associated with environmental degradation, and there became the possibility of devising indications that most of the environmental, economic and social issues addressed by the sustainable development mode, which provides an assessment of the extent of the development Good governance.

The research aims to study the issue of good governance and considered as a way of helping leaders and managers to achieve sustainable development while highlighting the importance of the adoption of the principle of good governance and participation in planning and decision-making to enhance the capacity and effectiveness of the sector institutional government to achieve sustainable development as well as knowledge of the reality of conceptual and practical indicators of good governance in the province Baghdad and see how the application of its principles with an evaluation system decentralized governance and development performance in accordance with standards of good governance As the lack of application of the mechanisms of good governance within the framework of the decentralization of Iraq in general and the local authorities in the province of Baghdad(the subject of the study) in particular, as well as the lack of a real assessment of the reality of the case conceptual and practical indicators of good governance system of decentralized government and local authorities in the development of the regions in the province Program , in contrast to the cause of development actually submitted between cities and districts and the areas of the province as well as the failure to achieve the goals of sustainable development.

And it contributes to good governance in the institutions, the institution access to sustainable management by achieving both social and environmental profitability and with the participation of equal and balanced between the state and its government and its institutions, and among the many civil society communities, in the popular dual control is based on integrity, transparency and reach search finally to many conclusions and recommendations.

Keywords: good governance, planning, sustainability, development, decentralization, Local Administration.

المقدمة

خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي زخرت الأدبيات المعاصرة بجملة مفاهيم حديثة عكست ما يشهده العالم من تغيرات وتحولات كونية شملت مجالات عدة اقتصادية،اجتماعية،سياسية ...

وفي هذا الاطار برز مفهوم الحكم واحتل مجالا واسعا في مجالات البحث العلمي باعتباره يمثل مراة تعكس التغيرات الحادثة في ادوار الحكومة ، اذ يعد من المفاهيم الحديثة التي اكتسب اهمية عالية على المستويات كافة (العالمية ، الوطنية والمحلية) وهو طريقة العمل والاسلوب الصحيح لحكم الدولة والمجتمعات وادارتها بالمستويات كافة العليا والوسطى والدنيا ، على جميع القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والادارية ، ويكون شاملا ادارات ومكامن اتخاذ القرارات في الدولة ، اذ تتوخى هذه الطريقة والاسلوب ، القيادة العادلة والحكمة والتعقل والعقلانية ، كما تضمن ايجاد الكفاءات ، وتطبيق القانون ومحاربة مظاهر الفساد والفوضى واحترام الحريات العامة وارساء الديمقراطية والمساواة ، ومشاركة الناس في صنع القرار ، وتسعى الى تحقيق مصالح الناس وتطوير المجتمع .

ومن هنا فان الالتزام بمنهجية الحكم الرشيد من قبل الدول وخاصة النامية يعد في غاية الأهمية، لما ينطوي عليه من تكامل وإعادة رسم الأدوار لكل من الإدارة الحكومية ، القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني من خلال المشاركة والتشارك لكل منها ليتسنى تحقيق التنمية ذات الكفاءة والفعالية والإستجابة للمواطنين وطموحاتهم وفق ما يرتكز عليه الحكم الرشيد من مميزات تعكس الشفافية والمساءلة والتشارك في تحمل المسؤولية والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز دولة القانون واللامركزية

لتقريب صنع القرار من المواطنين ضمن ميزات أخرى حيث أن إتباع المبادئ السليمة للحكم الرشيد سيؤدي إلى خلق الإحتياطات اللازمة ضد سوء الإدارة والفساد ، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح. وآخذة بعين الإعتبار كذلك إستدامة عملية التنمية الإقتصادية مع مراعاة البيئة والعدالة الإجتماعية وخلق الفرص للأجيال القادمة.

اولا: الاطار النظري للحكم الرشيد واسباب ظهوره

١,١. مفهوم الحكم الرشيد واشكالاته

لقد طرح مفهوم الحكم الرشيد مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين من قبل المؤسسات المالية الدولية وهيئات التعاون الدولي ، بعد ان تم جلب هذا المفهوم من طرف البنك الدولي الذي استغله في تشخيص الازمة الاقتصادية في افريقيا عام ١٩٨٩ في تقريره حول « افريقيا جنوب الصحراء من الازمة الى النمو المستدام» والذي تضمن السمات العامة للحكم السيئ في دول المنطقة .

(Jean, Meisel & Aoudia ، ٢٠٠٥، ص ١٧)

ولقد اكتسب الحكم الرشيد منذئذ صدى واسعا وجدلا كبيرا ، فقدمت العديد من التفسيرات لظهوره وانتشاره كما قدمت العديد من الاجتهادات حول دلالته، وجرى الاتفاق على أن التنمية لا يمكن تحقيقها في غياب هذا النمط من الحكم، وعلى ضرورة أن تعتني الدول بالحكم الرشيد في تطبيق سياساتها التنموية، كما عد احترام حقوق الإنسان معيارا غير قابل للتنازل، إلى جانب الشفافية والمساءلة ودعم حكم القانون لتحقيق التنمية. (Kraay، Mastruzzi، ٢٠٠٩، ص ٧٣).

يقوم المفهموم الأساسي للحكم الرشيد على أساس أن دور الحكومات في إدارة شؤون الدولة تغير في السنوات الأخيرة من كونه الدور الرئيس والوحيد في بعض الأحيان، إلى الدور المنسق والمنظم في ظل هذا الأسلوب (Kraay،Mastruzzi،٢٠٠٩،ص١٣) ، لذلك من الممكن القول أن الحكم الرشيد هو إطار لتعزيز مشاركة الجهات غير الحكومية والمواطن في رسم سياسات الدولة وإدارة شؤونها على الأقل على المستوى المحلي. (Lovan,Shaffer, and Murray ،٢٠٠٤، ص ٦٥) .

والشكل (١)

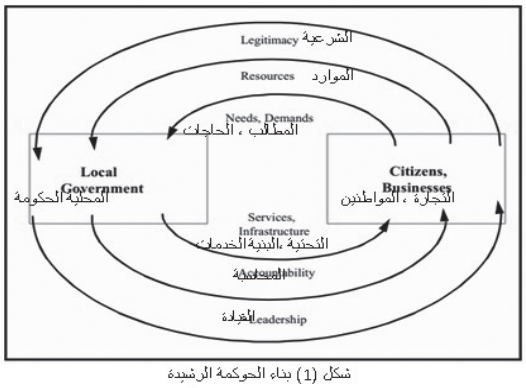

شكل (1) بناء الحوكمة الرشيدة

المصدر : (KIRKBRIDE، 2005، ص10)

يبين الطبيعة المتداخلة في بناء الحكم الرشيد ، وذلك عن طريق سلسلة من توسيع دوائر متحدة المركز وتوفير الفرص للمواطنين للتعبير عن ميولهم لنوعية وطبيعة الخدمات التي تطرح ، إضافة إلى إدارة بفعالية وتحديد كيفية السلوك المتبع للمسؤولين المنتخبين والموظفين لتقديم الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين. إضافة إلى النظر في الإجراءات الحكومية على المستوى المحلي وسرعة استجابتها على نحو يكون فيه المواطنون مستعدون لتوفير الموارد للخدمات والبنية التحتية، من خلال شفافية اتخاذ القرارات والممارسات الإدارية ومسؤولية الحكومة المحلية أمام المواطنين في عقلانية استخدام الموارد العامة ، فبالنسبة للحكومة المحلية لها ميزة نسبية على الحكومة المركزية في جانبين من جوانب تعبئة الموارد، فيمكن للحكومة المحلية جمع المزيد من العائدات التي هي محلية المنشأ مثل الضرائب على المشاريع والممتلكات. وأن يكون هناك استعداد أكبر للضريبة ودفع رسوم الخدمات التي يطالب بها المواطنين في المقام الأول وأكثر هو السيطرة على المستفيدين من الخدمات ومن المسؤولين الذين يخضعون للمساءلة أمام المستفيدين. :(KIRKBRIDE،٢٠٠٥، ص١٠).

وعلى الرغم من أن مفهوم الحكم يعكس تحولات واقعية ونظرية ، ويقدم حلولا لمشكلات فإنه أيضا له اشكالاته فلقد انتج مفهوم الحكم الرشيد ثلاث اشكاليات معرفية والتي لا تزال تعد محل جدال منها ما يتعلق بالإشكاليات التي يطرحها المفهوم على صعيد الترجمة من اللغة الاجنبية إلى العربية وتعدد المصطلحات التي تدل عليه في اللغة العربية، والثاني يرتبط بإشكالية التعريف وما افرزه من جدل يخص طبيعة ومحتوى المفهوم اما الثالث فيرتبط بإشكالية النموذج، والبحث عن إطار قيمي موحد جامع لمختلف المنظومات الفكرية والحضارية، وان الإشكاليات التي ترتبط بمضامين ومدلولات الحكم الرشيد موضحة في الجدول (١)

جدول (1) اشكالات مفهوم الحكم الرشيد

اشكالية المفهوم على صعيد الترجمة	اشكالية المفهوم على صعيد التعريف	اشكالية المفهوم على صعيد النموذج
عدم وجود ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى والدلالات باللغة الانجليزية، بحيث تمت ترجمته إلى العديد من الكلمات منها : إدارة الحكم، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحوكمة ، الحكمانية، الحاكمية، الحكم، وقد رجح مصطلح الحوكمة الرشيدة على اعتبار اتفاق اغلب الدراسات التي بحوزتنا على تبني هذا المصطلح.	يثير تعدد التعاريف المعطاة لهذا المصطلح، الجدل حول طبيعة ومحتوى المفهوم، بحيث يتم تقديم تعريف بسيط وواضح وشامل للعناصر الظاهرة يمكن من تعميمه على مختلف المجتمعات، ما يؤدي إلى التضحية بوضوح المعنى في سبيل الشمولية تبسيط التعريف بطريقة تخل بالمعنى، وتعيق الباحث عن الرؤية المعمقة للمفهوم، أو تعكس خصوصية مجتمعات معينة وتجرد التعريف من العمومية، مثال ذلك التعريف المعطى له من قبل البنك الدولي، الذي يعتبره أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد المادية والبشرية لهدف التنمية.	تثير إشكالية توافق وتلاؤم آليات ومضامين الحكم الرشيد مع مختلف المنظومات الفكرية والقيمية لمختلف المجتمعات والحضارات، على اعتبار تعرض هذا المفهوم إلى انتقادات، من حيث كونه يعبر عن منظومة القيم الغربية الليبرالية، تعكس توجها معياريا من قبل المؤسسات الدولية خاصة منها المانحة نحو تبني الحوكمة الرشيدة كمقياس لمنح القروض والهبات، ومرجع تقويمي لنوعية الحكم بناءا على معاييرها ومصالح الدول الكبرى المهيمنة.

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على (يوسف ، 2009 ، ص 17-10)

ان الحكم الرشيد يستند على وجود جهات او مؤسسات كفؤة تستجيب لمتطلبات وحاجات السكان كما تعزز دور العدالة الاجتماعية فضلا عن ضمان مساواة الحصول على الخدمات ، فهو اداة وآلية تعمل على ابراز القضايا الهامة في الدولة وتعتبرها قيمة هامة يمكنها من تعزيز مبدأ «الحق في الديمقراطية» والأهمية لمشاركة كل من منظمات المجتمع المدني والمواطنين في القضايا العامة التي تهم مجتمعاتهم وأوطانهم والتي تمكنهم من المساهمة بشكل جدي في تحديد الاحتياجات والأولويات التنموية والمشاركة التفاعلية في صنع القرار الاجتماعي والاقتصادي الذي يخص المجتمع الذي يعيشون فيه» .

٢,١. اسباب ظهور الحكم الرشيد

هناك عدة أسباب لظهور الحكم الرشيد في مقدمتها:

- العمل على مكافحة الفساد المالي والاداري.

- ضعف مستوى التنمية البشرية وزيادة معدلات الفقر والبطالة لاسيما في دول العالم الثالث. :(KIRKBRIDE،٢٠٠٥، ص١٤).

- العولمة وما تبعها من تطورات في مختلف المجالات .

- تراجع دور الدولة اذ تعتبر الازمة التي شهدتها الدول الصناعية في منتصف السبعينيات.

٣,١. الاسس النظرية للحكم الرشيد

ان الاسس النظرية للحكم الرشيد تعبر عن مجموعة من المؤشرات التي قد تختلف حسب المنظمات و حسب المناطق. اذ تتضمن مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما يلي : (UNDP ، ١٩٩٧، ص٤)

(مؤشر المشاركة ، مؤشر تطبيق القانون ، مؤشر الشفافية ، مؤشر حسن الاستجابة ، مؤشر التوافق ، مؤشر المحاسبة مؤشر النزاهة فضلا عن مؤشر الرؤية الاستراتيجية).

٤,١. دور الحكم الرشيد في تفعيل مشاركة الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني

يتضمن الحكم الرشيد عدة اليات رئيسة منها : (Eva، ٢٠٠٩ ، ص ٤١)

***الدولة التي توفر بيئة سياسية واطار تشريعي ملائم يسمح بالمشاركة .**

***القطاع الخاص الذي يوفر مناصب شغل وكشريك في الادارة .**

***المجتمع المدني من منظمات وجمعيات وغيرها . شكل (٢) .**

اذ يؤكد برنامج الامم المتحدة الانمائي على ان ادارة الحكم تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص او ما يعرف بالاطراف الفاعلة.، فمن دون المشاركة من ادنى الى اعلى لن تتمكن اجهزة الدولة من هيكلة وادارة الخدمات العامة وتحقيق

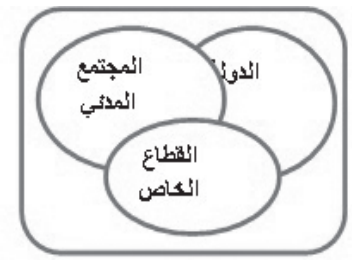

شكل (2) مكونات وفواعل الحكم الرشيد
المصدر: اعداد الباحثين

التنمية وكلما صغر النطاق الجغرافي للمجتمع زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق الحكم الرشيد .

٥,١. المشاركة المجتمعية ودورها في التخطيط وصنع القرار

يمكن تعريف المشاركة بانها عملية منظمة للتعليم والتعاون المشترك الذي يندرج للمختصين والمستعملين فرصة العمل معاً على خلق مخطط يدرج القيم والمعرفة، الخبرة والقرار الافضل ويعكسها في الوقت المناسب وبصورة ديمقراطية. (الأخضر و جلطي ، ٢٠٠٥، ص ٣٢)

تعتبر المشاركة من متطلبات عملية اتخاذ القرارات في شكلها المتكامل من ناحية، كما إن المشاركة في اتخاذ القرارات من مستلزمات ديمقراطية الادارة والقياده الديمقراطيه من ناحية أخرى ولهذه المشاركة من جانب المرؤوسين مزايا وفوائد عديدة، لشعورهم بأهميتهم وخاصة بعد تطبيق القرارات ونجاحها في القضاء على المشاكل التي تعترضهم. (إبراهيم ،٢٠١٢ ص٤٤٤).

وفي العقود الماضية كانت المشاركة المجتمعية الفاعلة غائبة والمؤسسات الرسمية تنفرد بالتخطيط والتنفيذ، ومهمة الدور الذي من الممكن اسناده للمجتمع المدني في العملية التنموية ناهيك عن عدم العمل الجاد لتهيئة بيئة مناسبة لتنشيط المشاركة المجتمعية. وهذا ما قد يفسر الى حد ما اخفاق التنمية في العقود السالفة ولتنشيط المشاركة المجتمعية من اجل الحكم السليم، يجب تطوير هذه المنظمات بعدها الالية الانسب والامثل للتنمية والتغيير لانها ترى احتياجات واولويات القاعدة المجتمعية، والية السياسية بالمعنى الواسع للتنمية ومضامينها في المساءلة والشفافية والمحاسبة. (الأخضر و جلطي ، ٢٠٠٥، ص ٣٩)

ان الخطط القطاعية هي الخطوة التنفيذية الاولى للمخطط الاقليمي اذ يتم تحويل المخطط الاقليمي الى مجموعة من الخطط القطاعية الخاصة بجميع المجالات (الاجتماعية، الاقتصادية، خدمات بيئية، ومرافق...الخ). ويتم مناقشتها مع الادارات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كلاً فيما يخصه وهذه الخطط خاصة بالخدمات العامة وتوزيعها على الوحدات التنموية المقترحة من المخطط على اساس ان توفير تلك الخدمات هي حجر الزاوية في عملية التنمية الاقليمية الشاملة. (إبراهيم ،٢٠١٢ ص٤٦٤).

ان مساهمة ومشاركة المجتمع المدني في عملية صنع القرار يتباين تبعاً لدور ومساهمة تلك المنظمات بين دولة واخرى وبين حالة واخرى تبعاً لطبيعة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد واختلاف درجة التطور الحضاري. (إبراهيم ،٢٠١٢ ص٥٤٢).

ينبغي ان تعزز المنظمات غير الحكومية وشبكاتها والمجتمعات المحلية تفاعلها مع المجتمعات التي تمثلها وان تضمن شفافية انشطتها وتعبء الرأي العام، وتشارك في تنفيذ البرامج السكانية والانمائية وان تسهم فعلياً في النقاش الوطني والمحلي المناسب لقضايا المجتمع.

٦,١ تجارب ودراسات بعض الدول في تطبيق الحكم الرشيد

أولا : الدراسة الإقليمية المقدمة من قبل البنك الدولي سنة ٢٠٠٣

اعدت الدراسة والتي كانت بعنوان «حاكمية جيدة لأجل التنمية في شرق وشمال أفريقيا : تعزيز للشمولية والمساءلة» من قبل الفريق الاقتصادي في البنك الدولي في إدارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، جرى من خلالها تقييم الحكم في هذه المنطقة على أساس اثنان وعشرون مؤشرا لقياس المساءلة والديمقراطية وقياس فاعلية جهاز الدولة باعتبارهما مؤشرات لقياس الحكم العام.

وأظهرت نتائج الدراسة إن أداء هذه المنطقة التي شملت إيران ومعظم الدول العربية في تحقيق الحكم الرشيد جاء دون التوقعات قياسا مع دول العالم الأخرى.

ثانيا : دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية غرب آسيا سنة٢٠٠٣

هذه الدراسة حملت عنوان « المؤسسات وادوار تحريك الثقافة الإدارية الخاصة بالبيئة « تناولت اللجان الاجتماعية والاقتصادية في غرب أسيا من خلال رؤيتها للتطورالمستقر والإنتاجية إذ توفر لنا المعلومات عن طريق التغذية العكسية والتي تخص اجتماع وزراء الاقتصاد والتطوير في المنطقة العربية من اجل المشاركة و الفاعلية والايجابية في تقويم أثارهيكل االحكم على استقرار الاقتصاد في المنطقة العربية ، إذ نوقشت الأهداف الخاصة بالتقييم واهم المعوقات (شريف، ، ٢٠٠٨، ص ٦٥).

ثالثا : دراسة لـ(Adel M. Abdellatif)

Good Governance and its Relationship to Democracy and Economic Development:

صدرت عن المكتب الاقليمي العربي التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في شهر اذار من عام ٢٠٠٣ . تناولت الدراسة علاقة الحكم الرشيد بالتنمية بعد التطرق الى مختلف التعاريف للمؤسسات الدولية للحكم الرشيد ومكوناته ومؤشراته كما تناول علاقة الحكم الرشيد بالديمقراطية والنمو الاقتصادي.

رابعا :دراسة Claudia A .Santizo Radail

٢٠٠٤ Quality Schools Programme in Mexico

برامج مدارس الجودة في مكسيكو :حاولت هذه الدراسة الكشف عن مستويات الشفافية من خلال تنفيذ برامج المدارس ذات الجودة في المكسيك وتوصلت الدراسة إلى وجود مستويات أعلى من الشفافية و المساءلة من خلال تنفيذ برامج الجودة وان المعلمين و المدرسين يمتلكون المعرفة حول تقديم المشروع المدرسي وكانت مؤشرات الشفافية و المساءلة عالية .

خامسا : دراسة لـ (Daniel Kaufmann, Art Kraay)

Governance Matters VII:Aggregate and individual) Governance Indicators (١٩٩٦-٢٠٠٧)

صدرت هذه الدراسة عن البنك الدولي حيث غطى الباحثان في هذه الدراسة تغطية شاملة لـ ٢١٢ دولة عبر العالم من خلال دراسة ست مؤشرات للحكم الرشيد في الفترة الممتدة بين (١٩٩٦-٢٠٠٨) وتتمثل هذه المؤشرات في المساءلة والمحاسبة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الاداء الحكومي ، العدل والمساواة ، حكم القانون ، ومراقبة الفساد .

سادسا : دراسة تقييم نتائج مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي في العراق في مجال الحكم الرشيد والوقاية من الازمات ومعالجتها وتخفيف حدة الفقر.

اعدت هذه الدراسة من قبل فريق عمل لصالح برنامج الامم المتحدة الانمائي - مكتب العراق في ٢٨ حزيران للعام ٢٠٠٩ وخرجت بخمسة توصيات اهمها ضرورة اعتبار الحكم الرشيد في طليعة اختصاصات برنامج الامم المتحدة الانمائي وايلائها اهمية كبيرة.

ثانيا : التنمية المستدامة في ظل منظومة الحكم الرشيد

يعد مفهوم التنمية المستدامة بديلا موسعا وشاملا للمفاهيم السابقة للتنمية ، فقد حضي هذا النمط الجديد للتنمية بالاهتمام الكبير بين اوساط المعنيين من منظمات ودولية واقتصاديين وسياسيين واداريين ومخططين ومنظمات المجتمع المدني وغيرهم لكونه يسعى لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ، التوازن البيئي ، الرفاهية الاجتماعية ، الاستغلال العقلاني والامثل للموارد الطبيعية ، فضلا عن الحكم الرشيد والمشاركة السياسية وذلك لغرض اشباع متطلبات وحاجات الاجيال الحالية دون المساومة او المراهنة بحقوق ومصالح الاجيال المستقبلية.

١,١,٢ السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة

ان مفهوم التنمية المستدامة لم يكن وليد ساعته ، بل كان نتيجة مخاض طويل وعسير من رحم الفكر التنموي ، فقد طرا تطور واضح ومستمر على مفهوم التنمية والذي جاء كاستجابة واقعية للمشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا وواضحا للخبرات الدولية في هذا المجال والمتراكمة عبر الزمن والساعية لايجاد الحلول العاجلة للازمات البيئية ولتحسين ظروف السكان الاجتماعية من اجل ضمان تحقيق استدامة التنمية.(غنيم و ابو زنط ، ٢٠٠٧، ص ١٩)

وتعد التنمية عملية تغيير في البنية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع على وفق توجهات عامة لتحقيق اهداف محددة تسعى اساسا لرفع مستوى معيشة السكان في الجوانب كافة.(رشيد ، ١٩٨٦، ص ١٤)

وقد تطور مفهوم التنمية ومر بأربع مراحل أساسية، وفي كل مرحلة كان يتم التركيز على مضمون معين.

أ.المرحلة الأولى: النمو الاقتصادي: في هذه المرحلة، الممتدة من الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات، كانت التنمية ينظر اليها مرادفة للنمو الاقتصادي.

ب.المرحلة الثانية: التنمية الاقتصادية من خلال دمج المتغيرات الاقتصادية واصبحت تعرف بانها مجموعة الاجراءات والسياسات المعتمدة في تغيير هيكل الاقتصاد القومي من اجل تحقيق زيادة دائمة لدخل الفرد في فترة زمنية معينة . .(صالحي ، ٢٠٠٦، ص ٩١)

ج.المرحلة الثالثة: التنمية البشرية: تم تبني هذا المفهوم من طرف برنامج الأمم المتحدة للإنماء سنة ١٩٩٠. وبذلك أصبحت التنمية ترتكز

الشكل (3) تطور مفهوم التنمية
المصدر: اعداد الباحثان

على الإنسان باعتباره هو الثروة الحقيقية للأمم، فالإنسان هو صانع التنمية وهدفها في الوقت نفسه. (حسون، ١٩٩٩، ص١١)
د.المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة : لقد أدى قصور المعاني التي أعطيت للتنمية إلى توسيع معنى التنمية، حيث تم دمج المعطى البيئي في جميع السياسات والبرامج الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي استحضار مصالح الأجيال الحالية والمستقبلية. وقد توسع عالم الاقتصاد الهندي أمارتيا صن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة ١٩٩٨، في تحديد المقصود بالتنمية المستدامة ودافع عن الحرية كمكون أساسي للتنمية والتطور .(الرسول ، ٢٠٠٧، ص ٨٧) ويمكن توضيح تطور مفهوم التنمية من خلال الشكل (٣)
لقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة يتداول في مختلف الأوساط. إلا أنه يلاحظ أن اعتماده وتطبيقه يختلف من وسط إلى آخر، حيث أن لكل واحد منها معايير تحليل خاصة به بحيث يحلل كل وسط المفهوم والمبدأ وفق ما يسمح له بالإجابة عنالأسئلة الخاصة به. فمنهم من يرى أن التنمية المستدامة هي حماية البيئة و منهم من يرى انه إدارة الموارد الطبيعية. وفي الأوساط ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية، فهناك من يرى أن التنمية المستدامة هي إدارة الجودة والبيئة والنزاهة وأخلاقيات الأعمال وإدارة العلاقة مع أصحاب المصالح وغيرها.

٢,١,٢ مؤشرات التنمية المستدامة:

يمكننا تحديد العديد من المؤشرات أهمها(عمراني ، ٢٠٠٣، ص٥٦):
*التمكين: وذلك بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم عن طريق تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات لحكم .
*التعاون: وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي لإشباع الذاتي الفردي، حيث التعاون هو التفاعل الاجتماعي الضروري.
*العدالة في التوزيع: وتشمل الإمكانات والفرص وليس فقط الدخل كحق الجميع في الحصول على التعليم.
*الاستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي من دون التأثير سلبا في حياة الأجيال اللاحقة، وحقها في العيش الكريم
*الأمان الشخصي: و يـــتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو قمع أو تهجير.

٣,١,٢ مساهمة الحكم الرشيد في التخطيط والتنمية المستدامة

ان من الواضح تطور مفهوم الحكم تطورا وبموازاة مع التطور لمفهوم التنمية .اذ ظهر مفهوم الحكم الرشيد وبصورة جلية عندما اصبحت التنمية مرتبطة بـالتكامل بين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية ومستندة على عدالة التوزيع والمشاركة. فالمفهوم الضيق «الذي ترجح أدبيات البنك الدولي استخدامه « يعتمد على ان فكرة الإدارة الرشيدة تكون بدلالة النمو الاقتصادي، عندما يتم الاشارة إلى التنمية، في حين أن مفهوم التنمية الواسع يرتفع إلى المستوى الخاص بالسياسة، فيقوم بمعالجة مسألة الحكم وعلاقة عامة الافراد والإدارة الحاكمة، ويدخل في هذا مسألة « الشرعية والمشاركة والتمثيل والمساءلة « فضلا عن الإدارة الرشيدة العامة باعتبارها مكونات للحكم الرشيد والذي يذهب إلى ذلك التقرير الخاص بالتنمية الإنسانية العربية. (فرجاني ٢٠٠٤ ، ص ١٢٤ و ١٢٥) .
ان الحكم الرشيد والتنمية المستدامة رديفان يمكنهما السير جنبا الى جنب إذا ما تم توفيرالإرادة السياسية والتشريعات الضامنة والمؤسسات والقضاء المستقل والمساءلة والشفافية والتداول السلمي للسلطة والمجتمع المدني الناشط مع الرقابة الشعبية والإعلام الحر، حيث لايمكن ان يتحقق أحدهما دون الآخر إلا بصورة استثنائية ، أما القاعدة فهي ان يتم تداخل وتواصل فيما بينهما وإلا فقد يصل كلاهما إلى طريق مسدود، ولهذا فان مواجهة الإشكالات والتحديات إنما يستهدف الاختيار الصحيح للسبل والمناسب لإحداث عملية التنمية المنشودة الشاملة في كنف حكم رشيد ورقابة فعالة وكفوءة للمجتمع المدني.(مرزوق نبيل, ٢٠٠٧ ص ٢٦). وهذا مايفسر تزايد الإهتمام في السنوات الأخيرة بمفهوم الحكم كانموذج جديد للتنمية وآلية لتحسين الإدارة اللامركزية على جميع المستويات والميادين.

٢,٢ الادارة المحلية وعلاقتها بالادارة المركزية

ينطوي كل تنظيم اجتماعي على وجود سلطة ذات أوامر ونواهي ملزمة لافرادها ونظرا لكون السلطة سمة من سمات اي تنظيم بشري لذلك فهي قديمة قدم الجماعات البشرية وطالما يعيش الانسان في مجتمعات منظمة فسيظل خاضعا لسلطة ما تعلوه وتنظم سلوكه، وكان لنظام الحكم المحلي نصيب فيها هي: التنظيمات القبلية والحكومات الإقليمية والإمبرطوريات ونظام الإقطاع ثم نظام الدولة الحديثة.(فهمي، ١٩٧١، ص٦-٧) .

١,٢,٢ أساليب تنظيم الادارة المحلية

تختلف الدول في العالم في عملية توزيع المهام والاختصاصات والسلطات وفقا لظروفها. وللتغلب على الخلافات وتنظيم قطاعات الدولة ومؤسساتها، اذ ظهرت أساليب التنظيم الإدارية، فمنها من طبق أسلوب اللامركزية الإدارية، وبعضها اتبع اللامركزية السياسية حيث التنازل عن صلاحيات أوسع للهيئات المحلية مع الاحتفاظ بكل الاختصاصات للسلطة المركزية، في حين بقيت دول أخرى على الأسلوب المركزي.

١,١,٢,٢ المركزية في الادارة المحلية

هي أسلوب إداري يمنح ممثلي الحكومة المركزية في الأقاليم صلاحيات، ويمنحون بدورهم ممثليهم في المدن والقرى صلاحيات محدودة جدًا، ويحتكرون بدرجة عالية صلاحية اتخاذ القرارات . إن هذا الأسلوب الإداري يعد من الأساليب القديمة وله سلبيات عديدة)الزغبي ، ٢٠٠٠، ص ٢٠). وعادة ما يكون مقر السلطة في العاصمة وممثلوها في المحافظات او الاقاليم مثل وزارة البلديات والاشغال وفروعها ويمكن ان ينطبق الحال على امانة بغداد وفروعها (البلديات التابعة لها). ويمكن تقسيم المركزية في الادارة الحكومية الى قسمين :

-المركزية المطلقة : وهي الشكل التقليدي في الادارة الحكومية واجهزتها التنفيذية .

-عدم التركيز الاداري (اللامركزية الوزارية) اي منح بعض الصلاحيات من المركز الى الفروع ، وهو ما يصطلح تسميته بديمقراطية الادارة . حيث يبقى تخطيط وتنفيذ المشاريع ضمن التوجيهات التي تحددها السلطة المركزية .

٢,١,٢,٢ اللامركزية في الادارة المحلية

إن للامركزية أنماطًا، وهي اللامركزية السياسية والإدارية والمالية والاقتصادية. واللامركزية التي تشمل الهيئات المحلية هي اللامركزية الإدارية. اذ تمثل اللامركزية في الادارة الحضرية ثمرة من ثمرات النظريات المعاصرة في التنظيم والادارة حيث يتم نقل بعض أو جزء من السلطات إلى البلديات والإدارات والهيئات شبه العامة على المستوى الإقليمي والوظيفي.

وهي كذلك نقل جزء كبير من السلطات والمسؤوليات والوظائف من الحكومة المركزية إلى المنظمات غير الحكومية وشبه المستقلة والقطاع الخاص. حيث ينقل صنع القرار والتمويل والإدارة، وتحول مسؤولية الخدمات إلى البلديات والمجالس (عبد الوهاب،٢٠٠٥ ،ص ٤) . وهي وسيلة للحكومات المحلية لتوسيع نطاق مواردها وتحسينها، وللمساهمة بفعالية في تطوير المجتمع وتنميته ، اذ إن تطبيق اللامركزية يعني تسليط الضوء على التركيب الإداري السلطات المحلية لتولي المهام المتعلقة بإدارة المدن كافة التي تقع على عاتق تلك السلطات وفي نفس الوقت تعزيز المشاركة الجماهيرية للمحليين وإسهامهم في عملية اتخاذ القرار . (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ٢٠٠٣ص ٦).

٢,٢,٢ اهمية تطبيق اللامركزية في الإدارة المحلية

يقترن موضوع اللامركزية بالنهج الديمقراطي , ويهدف إلى تحقيق خطوات ملموسة على طريق التنمية والتطور ويوفر للمواطنين فرصة الإطلاع على عمل السلطات المحلية وتوثيق العلاقة بينهما . إن أهمية اللامركزية تبدو واضحة عند تطبيقها في الدولة كافة , لاسيما في الدول النامية , ومنها العراق ومستقبله , حيث يعاني ما يعانيه من مشاكل كبيرة على مستوى المحافظات و الأقضية والنواحي والمناطق كافة , تتمثل في سوء أو انعدام تقديم الخدمات الضرورية التي تكفل للسكان العيش في راحة . ونظرا لبعد السلطات المركزية عن التفاعل الحقيق لتلك المشاكل, فمن المستحسن توزيع السلطات والصلاحيات الإدارية للسلطات المحلية لممارسة أعمالها المحلية وإطلاع السكان على طبيعة تلك الأعمال عن طريق الندوات والاجتماعات الدورية التي تعقد داخل مجالس المحافظات و المجالس الاستشارية في المناطق والنواحي , و الأحياء كافة .

إن المركزية واللامركزية في الإدارة المحلية يشيرا إلى مقدار ما يفوض من صلاحيات إلى المستويات الإدارية العليا المتركزة في العاصمة إلى المستويات الإدارية الأدنى كالمحافظات والمناطق. واللامركزية هنا ليست هدفا بحد ذاته وإنما أداة تنموية تسمح للسلطات المحلية المشاركة في صنع القرار فيما يتعلق بالإدارة .

ثالثا: دراسة تقييم واقع حال مؤشرات الحكم الرشيد ضمن منظومة الحكم اللامركزي للسلطات المحلية ومتطلبات تطبيقه في محافظة بغداد / قاطع الاعظمية نتيجة لاعتماد اللامركزية)

١,٣ تطور الادارة المحلية وادارة البلديات في العراق

يمكن اعتبار ان الادارة في العراق مرت بمرحلتين الاولى للفترة من سنة١٩٢١ الى سنة ٢٠٠٣ . والمرحلة الثانية من سنة ٢٠٠٣ ولحد الان .

١,١,٣ اهم ملامح الادارة في المرحلة الاولى

اخذت مبادئ جديدة تطبق لاول مرة في العراق ومنها :
تاليف لجان مشتركة لادارة مشاريع الماء والكهرباء ، اذ ان البلدية لا يمكنها القيام بمشاريع ضخمة وتحتاج الى تعاون اكثر من بلدية للقيام بذلك .
قيام مؤتمرات للبلديات على صعيد اللواء (المحافظة) برئاسة المتصرف (المحافظ) وحضور رؤساء البلديات في المحافظة.
صدور الدستور المؤقت في ٢١-٩-١٩٦٨ والتي خصصت المادتين (٨٧و٩٩) منه للادارة المحلية مضمونها لا يختلف عما جاءت به المادتين (٨٣ و٨٤) من الدستور الصادر في ٢٨-٤-١٩٦٤ .

اما القوانين التي صدرت خلال هذه المدة فتتمثل بقانون المحافظات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٩ والذي تبنى اللامركزية في تسيير بعض الامور الى الوحدات الادارية التي تشكل بموجبه ، اذ نص على تشكيل هيئة تعمل على توزيع المهمات على الوحدات المحلية . وقد قسم الباب الاول من المادة الثانية في جمهورية العراق تقسيما اداريا الى (محافظات واقضية ونواحي) ويكون لكل منها الشخصية المعنوية التي تمارسها الادارات المحلية في اطار القانون الداخلي لكن هذا القانون لم ينفذ منه شيء ، وانما فقط استبدلت اسماء الالوية الى محافظات.

٢,١,٣ اهم ملامح الادارة في المرحلة الثانية

بدا تاسيس المجالس المحلية في العراق بعد فترة ٢٠٠٣ حيث كان تاسيسها خطوة نحو بناء نظام ديمقراطي واول تجربة لبناء النظام اللامركزي في العراق ، استطاعت ان تؤسس نظام ديمقراطي بسيط وتم اختيار اعضاؤها من سكان المناطق والاحياء -وعلى الرغم من اعتمادها في بدايتها على التمويل الذاتي وتبرعات المواطنين الا انها استطاعت ان تتواصل وتستمر وتتوج بانتخابات ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ و ٢٠١١ . شكل (٤) والذي يبين تشكيلات الحكومة المحلية في العراق خلال المدة الانتقالية .

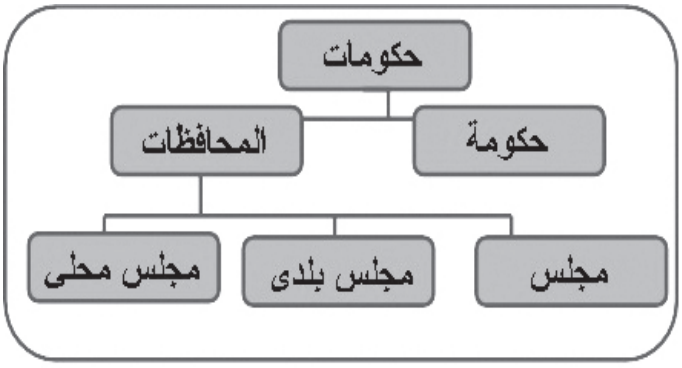

شكل (4) تشكيلات الحكومة المحلية في العراق خلال المدة الانتقالية

٢,٣ الحكومة المحلية في محافظة بغداد

بعد العام ٢٠٠٣ كانت الحاجة الفعلية والقوية لتحسين جانب الخدمات وبالاخص الخدمات الاساسية في محافظة بغداد ومدينة بغداد باعتبارها العاصمة التي يزيد عدد سكانها على (٦) مليون نسمة ويجب ان يتم ذلك بشكل سريع عن طريق بناء الدوائر الحكومية التي ستكون محور اتصال بين المواطنين في العاصمة (والحكومة المؤقتة). لذلك كان لابد من القيام بخطوة تنسجم وتطبيق التجربة الديمقراطية وذلك باعتماد اللامركزية الادارية والتي كان على الحكومة المؤقتة تثبيتها عن طريق الحكومات المحلية التي توزعت في العاصمة بغداد على وفق الرقعة الجغرافية لحدود التقسيمات الادارية في المحافظة على مستوى المركز والاطراف. لقد جسدت المجالس البلدية الاستشارية التي انطلقت كممارسة لزيادة الواجبات واشراك المواطنين في المسؤولية والشؤون الوطنية وتمكنهم من ادارة هذه التجربة ومنحهم دور الرقابة على اداء المفاصل الحكومية بشكل اوسع واعم. وقد توصلت الجهود الى تصميم نظام يعتمد على ثلاثة مستويات اقيمت المجالس على اساسها وكما يلي:

١-مجالس الاحياء الاستشارية.
٢-مجالس القواطع البلدية الاستشارية.
٣-مجلس مدينة بغداد.

ومن الجدير بالذكر ان المجالس المحلية التي تشكلت كانت متنوعة من حيث الحجم فقد تراوح عدد الاعضاء ما بين (١٠-١٥) عضو وعلى ضوء النسب السكانية للرقع الجغرافية التي تم تمثيلها عبر تلك المجالس في الاحياء ثم يتم ترشيح (٣-٥) اعضاء من كل مجلس لتشكيل منهم بعد ذلك مجالس القطاعات البلدية ومن مجمل المجالس البلدية اعتمد ترشيح ممثليها وحسب النسب السكانية للقواطع ليشكلوا مجلس (مدينة بغداد) والذي تم تأسيسه في العام ٢٠٠٣ وقد ضم (٣٧) عضواً من اعضاء المجالس البلدية للقطاعات التسعة.
وقد قسمت العاصمة الى القطاعات التالية:

١-قطاع الصدر ٤- قطاع الرصافة. ٧- قطاع الكرادة.
٢-قطاع الكاظمية ٥- قطاع الاعظمية. ٨- قطاع الرشيد.
٣-قطاع ٩ نيسان. ٦- قطاع الكرخ. ٩- قطاع المنصور.

وكان من المهم تشكيل المجالس التي يتم عن طريقها تمثيل الرقع السكانية في اطراف بغداد انطلاقاً من مبدأ توسيع قاعدة المهام ووجود الحاجة الى تمييز الاطراف بمفاصل خدمية تختص بشؤونها بشكل يحقق النهوض بواقعها المتردي والذي استمر لحقب طويلة، ويمكن مواطني هذه المناطق من تولي شؤونهم والارتقاء بها عن طريق مجالس النواحي التي ضمت ممثليهم وحسب النسب السكانية وتشكل فيها مجلس لكل قضاء من اقضية الاطراف الستة الذي ترتبت كالاتي والخارطة رقم (١) يوضح الاقضية التابعة لمحافظة بغداد:

خارطة (1) الاقضية والنواحي التابعة لمحافظة بغداد
المصدر : قسم التخطيط والمتابعة - محافظة بغداد

١-مجلس قضاء ابو غريب.
٢-مجلس قضاء التاجي.
٣-مجلس قضاء الطارمية.
٤-مجلس قضاء المدائن.
٥-مجلس قضاء الاستقلال.
٦-مجلس قضاء المحمودية.

وقد رشح من كل مجلس من هذه المجالس عدد من الاعضاء وحسب النسب الكافية لهذه الاقضية ليشكل مجلس بغداد الاقليمي الذي تولى شؤون الاطراف بشكل عام عن طريق مجالس الاقضية الستة. لقد تشكلت الحكومة المحلية في بغداد بعد الانتخابات العامة متمثلة بمجلس محافظة بغداد في ٣١/كانون الثاني من العام ٢٠٠٢ بعد الانتخابات العامة التي جرت في عموم العراق لانتخاب ممثلي الشعب على مستوى البرلمان ومجالس المحافظات واستلمت الحكومة مهامها بشكل رسمي في اذار من العام ٢٠٠٥.

وتعد هذه المؤسسة اول تجربة في تاريخ العراق بشكل عام وبغداد بشكل خاص لتجسيد (اللامركزية الإدارية) كنظام جديد أنتجته الديمقراطية بعد عقود من الشمولية والمركزية. وقد تحقق بوجود الحكومة من المحلية مساهمة المواطنين ومشاركتهم في مسؤولية ادارة شؤون وتحديد احتياجاتها وتطور واقعها على مختلف المستويات عن طريق ممثليهم عبر العملية الانتخابية الحرة والبالغ عددهم (١٥) عضوا. لقد وسع المجلس من مساحته الرقابية على دوائره التنفيذية سواء في مجال الخدمات والتي تمثلها امانة بغداد في مركز العاصمة فشكلت لذلك هيئة خدمات بغداد. وفي اقضية الاطراف تشكلت هيئة اطراف بغداد بعد ان قرر مجلس المحافظة حل مجلس بغداد الاقليمي في حزيران من العام ٢٠٠٧ تتولى عنه هيئة خدمات اطراف بغداد ادارة شؤون الاطراف والنهوض بواقعها. وقد تطلب هذا التوسع تشكيل الامانة العامة لمجلس محافظة بغداد لإدارة شؤون الكادر الوظيفي ومتطلبات المجالس العامة والشكل رقم (٥) يوضح العلاقة بين مكونات الحكومة المحلية لمجلس محافظة بغداد.

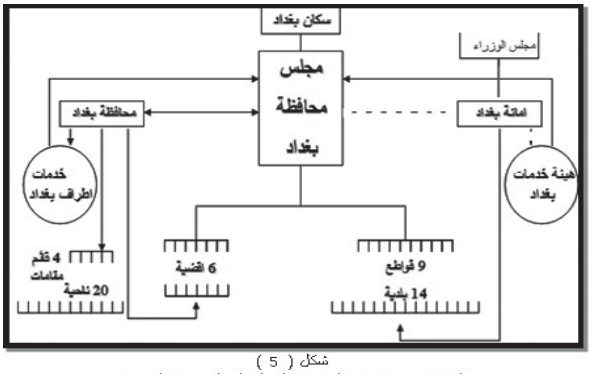

شكل (5)
العلاقة بين مكونات الحكومة المحلية لمجلس محافظة بغداد
المصدر : مجلس محافظة بغداد ، الخطة الاستراتيجية الخمسية الاولى، لجنة ادارة التخطيط الاستراتيجي ,لسنة2004

يشير مفهوم الدراسة الميداني إلى الطريقة أو الوسيلة التي اعتمدها الباحثان في عملية جمع المعلومات والبيانات التي يحتاجها وقد اتبعت في هذه الدراسة عدة أدوات أهمها الأتي :
١-استمارة الاستبيان الخاصة بالدراسة: وتتضمن هذه الاستمارة مجموعة من الأسئلة تتعلق بموضوع الدراسة التي عملها الباحثان.
٢-المقابلة الشخصية المباشرة : وهو أسلوب انتهجه الباحث لاستقصاء المعلومات ، ويعتمد هذا الأسلوب على الحوار المباشر من قبل الباحث مع أصحاب العلاقة بموضوع الدراسة من أعضاء مجلس محلي ومدراء عامين وخبراء وفنيين وإداريين ومديري أقسام ، وقد أعطى هذا الأسلوب نتائج جيدة من حيث دقة البيانات والمعلومات المعطاة إلى الباحث كون مصدرها ذو صلة مباشرة بالموضوع .

٣,٣ مجتمع الدراسة واختيار العينة :

يشمل مجتمع الدراسة (المجلس المحلي لقاطع الاعظمية) وهو يمثل جزء مهم للإدارة المحلية في محافظة بغداد و يضم (٢٨) عضوا في المجلس واعضاء مجالس الاقضية البالغ عددهم ١٢٦ عضوا ومجالس النواحي ٢٣١ عضوا فضلا عن ديوان المحافظة ورؤساء الوحدات الادارية ضمن قاطع الاعظمية . وتم اختيار العينة العمدية كما موضح في الجدول (٢)
جدول (٢) مجتمع الدراسة للسلطات المحلية لقاطع الاعظمية

جدول (2) مجتمع الدراسة للسلطات المحلية لقاطع الاعظمية

ت	نوع السلطات المحلية	عدد مجتمع الدراسة	عدد عينة الدراسة	النسبة المؤية
1	المجلس المحلي	31	28	%90
2	مجالس الاقضية	126	60	%47.6
3	مجالس النواحي	231	55	%23.8
4	ديوان المحافظة	20	15	%75
5	رؤساء الوحدات الإدارية	17	17	%100
المصدر : الدراسة الميدانية				

المصدر : الدراسة الميدانية

تضمنت أداة الدراسة)الاستبانة (سبعة اجزاء محددة ضمنيا في الأداة وكما يأتي (ملحق ١):
- **الاسئلة من ١-٥ تخص مؤشر الشفافية في الأداء التنموي المحلي.**
- **الاسئلة من ٦-١٠ تخص مؤشر الأساليب المتبعة في المشاركة المجتمعية.**
- **الاسئلة من ١٥-١١ تخص مؤشر المسائلة وتطبيق القانون.**
- **الاسئلة من ١٦-٢٠ تخص مؤشر الكفاءة والفعالية في إدارة التنمية المحلية.**
- **الاسئلة من ٢٥-٢١ تخص مؤشر استثمار اللامركزية في تقديم الخدمات المحلية.**
- **الاسئلة من ٣٠-٢٦ تخص مؤشر الاستجابة لحاجات المجتمع.**
- **الاسئلة من ٣٥-٣١ تخص مؤشر النزاهة.**

٤,٣ التحليل الميداني:

لتحديد درجة واقع المؤشرات المفاهيمية للحكم الرشيد استعملت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال للدرجة الكلية وحسب الجداول (٣ و٤ و٥ و٦و ٧و٨ و ٩)
ومن اجل تفسير النتائج اعتمدت النسب المئوية الاتية :
٨٠٪ فاكثر (درجة واقع المؤشرات كبيرة جدا).
٧١-٧٩٪ (درجة واقع المؤشرات كبيرة).
٦٠-٦٩٪ (درجة واقع المؤشرات متوسطة).
٥٠-٥٩٪(درجة واقع المؤشرات قليلة).
اقل من ٥٠٪ (درجة واقع المؤشرات قليلة جدا).

وتراوحت درجة الاستجابة من (١-٥) وكما ياتي:
١ معارض بشدة ، ٢ معارض، ٣ غير متاكد ، ٤ موافق، ٥ موافق بشدة

نلحظ عن طريق الجدول رقم (٣) التحليل الإحصائي للبيانات في مجال الشفافية في الاداء التنموي والذي يبين ان الدرجة الكلية لواقع مؤشرات الحكم الرشيد في مجال الشفافية في الاداء التنموي لبرنامج تنمية الاقاليم لقاطع الاعظمية كانت كبيرة ووصلت نسبة الاستجابة الى ٧٣,١٠ ٪.

جدول (3) نتائج واقع مؤشرات الحكم الرشيد في مجال الشفافية في الاداء التنموي .

ت	السؤال	متوسط الاستجابة	%	درجة الواقع
1	يوجد موقع الكتروني تتوافر فيه المعلومات المتعلقة بالخطط السنوية وتفاصيل المشاريع وآليات اتخاذ القرارات والخطط الإستراتيجية للسلطات المحلية.	3,66	73,26	كبيرة
2	يتم نشر التقارير المالية والإدارية لبرنامج تنمية الأقاليم بشكل دوري وعلني .	3,6	72,57	كبيرة
3	تشارك جميع الجهات المعنية في عملية فتح عطاءات مشاريع برنامج تنمية الأقاليم مثل مجلس المحافظة والدوائر المعنية والجهات الرقابية وممثلين عن المجتمع المحلي فضلا عن مقدمي العطاءات .	3,8	75,09	كبيرة
4	توجد جلسات دورية مفتوحة لمجلس المحافظة والمجالس المحلية لمناقشة برنامج تنمية الأقاليم بحيث يستطيع أي فرد أو أية جهة حضورها, وعدم اقتصارها على أعضاء مجلس المحافظة أو المجالس المحلية.	3,5	71,63	كبيرة
5	تتخذ القرارات في مجلس المحافظة والمجالس المحلية فيما يتعلق ببرنامج تنمية الأقاليم بالتصويت ويتم نشر نتائج التصويت ومبررات اتخاذ القرارات لاطلاع المجتمع المحلي عليها .	3,7	73,94	كبيرة
	الدرجة الكلية	**3,7**	**73,10**	**كبيرة**

اما الجدول رقم (٤) يشير الى التحليل الإحصائي للبيانات في مجال الأساليب المتبعة في المشاركة المجتمعية والذي يبين ان الدرجة الكلية لواقع مؤشرات الحكم الرشيد لبرنامج تنمية الاقاليم لقاطع الاعظمية كانت متوسطةووصلت نسبة الاستجابة الى ٦٦,٧٣ ٪.

جدول (4) نتائج واقع مؤشرات الحكم الرشيد في مجال الأساليب المتبعة في المشاركة المجتمعية

ت	السؤال	متوسط الاستجابة	%	درجة الواقع
6	يتم تشكيل لجان شعبية في نطاق السلطات المحلية يتم دعوتهم لأخذ أرائهم بشكل دوري في جلسات المجلس المحلي المتعلقة بمشاريع تنمية الأقاليم .	3	60,91	متوسطة
7	تجري مناقشة أعضاء السلطات المحلية لجمهور المواطنين في اجتماعات مفتوحة في مواقع المشاريع الجاري تنفيذها أو المنجزة في برنامج تنمية الأقاليم والأخذ بآراء المواطنين عن مراحل التنفيذ أو الاستلام والتشغيل.	3	62,69	متوسطة
8	تفرز الانتخابات أعضاء مجالس محلية أكثر فاعلية وقدرة على تحسين الخدمات المقدمة وخلق حالة الرضا عن أداء أعضاء السلطات المحلية في التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية الأقاليم.	3,4	67,66	متوسطة
9	يتم عقد الندوات والجلسات الحوارية مع سكان المنطقة ومشاورتهم وإشراكهم في تحديد الأولويات ووضع الميزانية لبرنامج تنمية الأقاليم .	3,2	64,97	متوسطة
10	تعتمد الأغلبية في اتخاذ القرارات في المجلس المحلي واحترام رأي بقية الأعضاء المعارضين, والعمل على تنفيذ القرارات من قبل السلطة التنفيذية (المحافظة) الخاصة بخطة تنمية الأقاليم وعدم المماطلة ومحاولة تأخير تنفيذ القرار بغية تسويفه وضياعه.	3,8	76,46	كبيرة
	الدرجة الكلية	3,3	66,73	متوسطة

والجدول رقم (٥) يشير الى التحليل الإحصائي للبيانات في مجال المسائلة وتطبيق القانون والذي يبين ان الدرجة الكلية لواقع مؤشرات الحكم الرشيد لبرنامج تنمية الاقاليم لقاطع الاعظمية كانت متوسطة ووصلت نسبة الاستجابة الى ٧٥,٢٧ ٪.

جدول (5) نتائج واقع مؤشرات الحكم الرشيد في مجال المسائلة وتطبيق القانون

ت	السؤال	متوسط الاستجابة	%	درجة الواقع
11	تقدم تقارير دورية من قبل الموظفين والأقسام العاملة ضمن برنامج تنمية الأقاليم للجنة متابعه مختصة تتابع سير العمل والمشاريع بحسب الأنظمة وتصحح الأخطاء وترسل تقاريرها إلى وزارة التخطيط ومجلس المحافظة.	3,8	76,52	كبيرة
12	تتيح السلطات المحلية لأي موظف أو مواطن الإبلاغ عن أي فرد وعن أية مخالفة في مشاريع تنمية الأقاليم على وفق تسلسل للشكاوى واضح يضمن سلامته وحمايته ويعاقب الفاعل حسب القانون .	3,9	78,32	كبيرة
13	تقوم الجهات المحلية بعقد اجتماعات دورية وإجراء اللقاءات الاذاعية والتلفزيونية المباشرة لمناقشة مشاريع تنمية الأقاليم وتنظيمها مع المواطنين يتم فيها الاستماع للشكاوي ومحاسبة المخالفين بحسب القانون .	3,7	74,32	كبيرة
14	يتم تهيئة البيئة الملائمة لاستقبال أفراد متخصصين وهيئات ولجان رقابية خارجية لمتابعة وتقييم الخطط السنوية لبرنامج تنمية الأقاليم, بحيث تقوم السلطات المحلية باطلاع الجهات في أعلاه على تقاريرها وعملها .	3,5	69,68	متوسطة
15	يوجد نظام شكاوي محدد وخطوط هاتفية ساخنة لاتصالات المواطنين والموظفين لاستقبال مشاكل مشاريع برنامج تنمية الأقاليم ويتم الرد من قبل السلطات المحلية ومعالجة الشكاوى والمقترحات .	3,8	76,52	كبيرة
	الدرجة الكلية	3,8	75,27	كبيرة

والجدول رقم (٦) يشير الى التحليل الإحصائي للبيانات في مجال الكفاءة والفعالية في إدارة التنمية المحلية والذي يبين ان الدرجة الكلية لواقع مؤشرات الحكم الرشيد لبرنامج تنمية الاقاليم لقاطع الاعظمية كانت متوسطة ووصلت نسبة الاستجابة الى ٦٥,٩٠ ٪.

جدول (6) نتائج واقع مؤشرات الحكم الرشيد في مجال الكفاءة والفعالية في إدارة التنمية المحلية

ت	السؤال	متوسط الاستجابة	%	درجة الواقع
16	لأعضاء المجالس المحلية والكادر الإداري قدرة على أقامة علاقات شراكة وتبادل المعلومات مع المحافظات الأخرى و الوزارات القطاعية و السلطات العربية والأجنبية والاستفادة من التجارب الأخرى المحلية والعالمية في أدارة برنامج تنمية الأقاليم .	3,5	70.06	كبيرة
17	يوجد نظام تدريب للموظفين وأعضاء المجالس المحلية بحيث يتم إيفادهم في دورات تدريبية داخل وخارج العراق لزيادة كفاءتهم ومهاراتهم في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لمشاريع تنمية الأقاليم.	3,7	74,17	كبيرة
18	يوجد أعضاء مجالس سابقون ومستمرون ولهم خبرة في عمل المجالس المحلية وأدارتها وتنظيم برنامج تنمية الأقاليم والتعامل الايجابي الفعال مع المجتمع المحلي .	3,4	68,57	متوسطة
19	هناك اكتفاء في الكادر الإداري للسلطات المحلية في أدارة برنامج تنمية الأقاليم, والأجهزة الفنية والمعدات اللازمة لعمل السلطات .	2,8	56,57	قليلة
20	يوجد انطباع ايجابي للمجتمع المحلي بالكفاءة والفعالية في أدارة السلطات المحلية لبرنامج تنمية الأقاليم وفي تقديم خدماته للجمهور .	3	60,11	متوسطة
	الدرجة الكلية	3,3	65,90	متوسطة

والجدول رقم (٧) يشير الى التحليل الإحصائي للبيانات في مجال استثمار اللامركزية في تقديم الخدمات المحلية. والذي يبين ان الدرجة الكلية لواقع مؤشرات الحكم الرشيد لبرنامج تنمية الاقاليم لقاطع الاعظمية كانت متوسطة ووصلت نسبة الاستجابة الى ٦٥,٠١ ٪.

جدول (7) نتائج واقع مؤشرات الحكم الرشيد في مجال استثمار اللامركزية في تقديم الخدمات المحلية.

ت	السؤال	متوسط الاستجابة	%	درجة الواقع
21	تتوافر انسيابية للعمل وعدم وجود خلط أو تداخل بين صلاحية المجالس المحلية وجهات رسمية تنفيذية كالمحافظ والقائمقام ومدير الناحية في أدارة برنامج تنمية الأقاليم بحيث لا تؤثر على قراراتهم .	3	59,09	قليلة
22	توجد صلاحية للسلطات المحلية في فرض الرسوم والضرائب التي تراها مناسبة وبشكل مدروس أو إلغائها وتعديلها لتعزيز الموارد المالية المحلية واستثمارها في خطة تنمية الأقاليم.	2,9	58,97	قليلة
23	تمارس السلطات المحلية صلاحياتها في الحصول على الموارد وإقامة العلاقات والحق في رسم السياسات العامة التي تحدد عمل تلك السلطات ضمن أطار برنامج تنمية الأقاليم.	3,7	67,26	متوسطة
24	توجد صلاحية لمجلس المحافظة في شمول أي من الأجزاء المكانية في المستقرات الحضرية والريفية في عموم المحافظة, بمشاريع تنمية الأقاليم وبالتنسيق مع المجالس المحلية المعنية لغرض شمولها بالخدمات المختلفة.	3,7	74,63	كبيرة
25	يشترك أعضاء مجلس المحافظة والمجالس المحلية والمحافظ و مدراء الدوائر بالمحافظة بالمصادقة على ميزانية برنامج تنمية الأقاليم وحقهم وصلاحيتهم بأجراء تعديلات عند الحاجة .	3,6	71,09	كبيرة
	الدرجة الكلية	3,4	65,01	متوسطة

والجدول رقم (٨) يشير الى التحليل الإحصائي للبيانات في مجال الاستجابة لحاجات المجتمع. والذي يبين ان الدرجة الكلية لواقع مؤشرات الحكم الرشيد لبرنامج تنمية الاقاليم لقاطع الاعظمية كانت متوسطة ووصلت نسبة الاستجابة الى ٦٥,٠١ ٪.

جدول (8) نتائج واقع مؤشرات الحكم الرشيد في مجال الاستجابة لحاجات المجتمع.

ت	السؤال	متوسط الاستجابة	%	درجة الواقع
26	لا تكتظ مقرات عمل السلطات المحلية بالمراجعين لإنهاء الطلبات الخاصة بمقترحات المشاريع ضمن برنامج تنمية الأقاليم, و يتم حسم المعاملات سريعا من قبل السلطات المحلية وبدون تكرار المراجعة.	3,4	67,66	متوسطة
27	يشارك المواطنون في تحديد برامج لمشاريع تنمية الأقاليم التي تقوم بها السلطات المحلية , بحيث تحقق هذه المشاريع لرغبات وأولويات المواطنين ضمن الإمكانات المتاحة .	3,7	67,49	متوسطة
28	تؤدي السلطات المحلية لخدماتها في برنامج تنمية الأقاليم على وفق حاجات المجتمع المحلي والمتطلبات الحقيقية والضرورية وعدم وجود ما يعيق الاستجابة لرغبات المواطنين .	3,6	72,57	كبيرة
29	يتم إيفاء الخدمات المقدمة للمواطنين في نطاق السلطات المحلية بالغرض المطلوب وتوافر الرفاهية للمواطنين , ومدى استنادها للتغذية الراجعة, وتفاعلها ضمن أطار زمني محدد تنفذ فيه الخدمات على وفق الأولويات المعدة في برنامج تنمية الأقاليم .	3,4	67,22	متوسطة
30	لا توجد شكاوى من قبل السكان في نطاق السلطات المحلية من تأخر قسم من الخدمات المدرجة أو المقترحة ضمن برنامج تنمية الأقاليم أو انعدامها , على الرغم من أنها من صلب عمل تلك السلطات .	2,6	52,82	قليلة
	الدرجة الكلية	3,2	64,34	متوسطة

والجدول رقم (٩) يشير الى التحليل الإحصائي للبيانات في مجال النزاهة. والذي يبين ان الدرجة الكلية لواقع مؤشرات الحكم الرشيد لبرنامج تنمية الاقاليم لقاطع الاعظمية كانت متوسطة ووصلت نسبة الاستجابة الى ٦٨,٥٧ ٪.

جدول (9) نتائج واقع مؤشرات الحكم الرشيد في مجال النزاهة

ت	السؤال	متوسط الاستجابة	%	درجة الواقع
31	يتم الكشف عن الذمم المالية وممتلكات كبار الموظفين العاملين على متابعة تنفيذ برنامج تنمية الأقاليم وأعضاء مجلس المحافظة والمجالس البلدية, وكذلك يتم الإعلان عن الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية.	3,6	77,31	كبيرة
32	يوجد نظام دقيق وواضح ينظم الإعفاءات الضريبية ومقدار الاستقطاعات وإجراءات تحصيل الأموال من القطاع الخاص من قبل الموظفين ضمن معايير محددة في برنامج تنمية الأقاليم.	3,3	65,94	متوسطة
33	يوجد هيكل تنظيمي محدد (بحسب القانون) للعاملين ضمن برنامج تنمية الأقاليم يوضح عدد الموظفين ووظائفهم والصلاحيات والمسؤوليات ونظام الترقيات وتقييم الأداء, ويتم بموجبه محاسبة الفاسدين بحسب اللوائح .	3,4	68,82	متوسطة
34	توجد آلية للتأكد من مدى جودة المواد الإنشائية المستعملة في تنفيذ مشاريع برنامج تنمية الأقاليم ومواعيد تنفيذ المشاريع والتنسيق مع الأقسام الأخرى ذات الصلة , وتوثيق العمليات المالية .	3,6	72,69	كبيرة
35	توجد لجنة للإعلان عن الوظائف ضمن برنامج تنمية الأقاليم واستقبال الطلبات وأجراء المقابلات والمفاضلة بين المتقدمين على وفق معايير محددة مسبقا وإبلاغ المتقدمين بنتائج الاختبارات.	3,2	64, 11	متوسطة
	الدرجة الكلية	3,5	68,57	متوسطة

رابعا : الاستنتاجات والتوصيات

حظي مفهوم الحكم باهتمام بالغ خلال السنوات الأخيرة سواء على المستوى الكلي والإقليمي أو المحلي (الإدارة العمومية)، أو على المستوى الجزئي (إدارة المؤسسات)، وقد انبثقت عن ذلك عدة آليات وتدابير داعمة لنظام الحكم ، كما اقترحت في ذلك عدة مؤشرات لقياس الحكم الجيدة. ان الحكم تمثل مجموعة القيم والسياسات والمؤسسات التي يستطيع من خلالها المجتمع من ادارة الجوانب والعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعمرانية من خلال التفاعل والتعاون المشترك بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص اذ يتضمن الحكم الرشيد الاليات التي يمكن للمواطنين من خلالها من توضيح اراءهم ومشاكلهم واولوياتهم وممارسة حقوقهم والتزاماتهم. ومن خلال ما عرض في هذا البحث فقد تم توصل الى مايلي :

١.تاثير العديد من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ظهور مفهوم الحكم الرشيد في العالم المتقدم وانتقاله الى العالم النامي .

٢.وجود عدة مفاهيم للحكم الرشيد وذلك حسب مجالات اختصاص كل مؤسسة فمثلا ركز البنك ادولي على الجانب الاداري والمؤسساتي وبرنامج الامم المتحدة الذي عرفه من خلال تضمينه عناصر المساءلة والشفافية والمشاركة وغيرها ، كما عرفته تقارير التنمية البشرية من خلال اعتمادها على مؤشرات التنمية البشرية المستدامة .

٣.يقوم الحكم الرشيد على وجود جهات او مؤسسات كفؤه تستجيب لحاجات السكان وتعزز العدالة الاجتماعية وتضمن المساواة في الحصول على الخدمات .

وهناك عدد من المؤشرات للحكم الرشيد (المسائلة ، العدالة والمساواة ، الكفاءة ، الشفافية والمعالجة ، النزاهة، تطبيق القانون) التي من خلال تطبيقها نستطيع ان تحقيق طموحات المواطنين في تحقيق التنمية المكانية الشاملة

١.في مجال تطبيق منظومة الحكم اللامركزي للسلطات المحلية في برنامج تنمية الأقاليم في محافظة بغداد لمعايير الحكم الرشيد, اظهر البحث تقدما للسلطات المحلية في مجالات المساءلة وتطبيق القانون والشفافية في الأداء التنموي المحلي والنزاهة وبدرجة

كبيرة,مقابل تقدما بدرجة متوسطة في مجالات ,استثمار اللامركزية في تقديم الخدمات المحلية و الأساليب المتبعة في المشاركة المجتمعية و الكفاءة والفاعلية في إدارة التنمية المحلية والاستجابة لحاجات المجتمع.

٢.اظهر البحث التقييم بدرجة قليلة لواقع مؤشرات الحكم الرشيد في برنامج تنمية الأقاليم لمحافظة بغداد لعدد من الفقرات المتفرقة ضمن المجالات (المؤشرات)مثل:

أ- الفقرة رقم (٤) في المجال رقم (٤) الكفاءة والفاعلية في إدارة التنمية المحلية والمتعلقة بـ « هناك اكتفاء في الكادر الإداري للسلطات المحلية في ادارة برنامج تنمية الأقاليم, والأجهزة الفنية والمعدات اللازمة لعمل السلطات «

ب- للفقرات رقم (١) , (٢) في المجال رقم (٥) استثمار اللامركزية في تقديم الخدمات المحلية والمتعلقتين ب « تتوافر انسيابية للعمل وعدم وجود خلط أو تداخل بين صلاحية المجالس المحلية وجهات رسمية تنفيذية كالمحافظ والقائمقام ومدير الناحية في أدارة برنامج تنمية الأقاليم « و» توجد صلاحية للسلطات المحلية في فرض الرسوم والضرائب التي تراها مناسبة وبشكل مدروس أو الغائها وتعديلها لتعزيز الموارد المالية المحلية واستثمارها في خطة تنمية الأقاليم»

ج-وكذلك الفقرة رقم (٥) في المجال رقم (٦) الاستجابة لحاجات المجتمع والمتعلقة بـ « لا توجد شكاوى من قبل السكان في نطاق السلطات المحلية من تأخر قسم من الخدمات المدرجة أو المقترحة ضمن برنامج تنمية الأقاليم أو انعدامها «

وقد تم التركيز على دور كل مما ياتي لاهميته ودوره في في تعزيز قدرة وفعالية القطاع المؤسساتي الخدمي على تقديم الخـدمات الأفضـل وتحقيق التنمية المستدامة :

-الكفاءة في توفير وادارة التنمية المحلية : من خلال وضع اسس عادلة في تحديد اولويات تنفيذ الخدمات ونظم تسعيرها ، وضع حوافز للاستثمار في الخدمات المطلوبة ووضع نظام تشريعي وقانوني مناسب فضلا عن امكانية ادارة وتشغيل الخدمات والمرافق بواسطة القطاع الخاص او المجتمع المدني.

-الشفافية والمساءلة : الشفافية في عملية اتخاذ القرار من خلال تفعيل التخطيط بالمشاركة ووضع نظام للمراقبة والمحاسبة. فضلا عن تنمية اخلاقيات الادارة وازالة كافة الاجراءات المسببة للفساد وتغيير ثقافة تقديم الخدمة لدى الموظفين تجاه المواطنين.

-اللامركزية: من خلال وجود اطار واضح لتفويض السلطة من المستوى المركزي المحلي ووجود نظام لمتابعة ومراقبة استخدام الموارد المحلية.

-المواطنة ومشاركة (القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني) في صنع القرار: من خلال تفعيل بناء فكر المشاركة المجتمعية والفعالة لكافة شركاء التنمية .وبناء تمكين الثقافة فضلا عن وضع الاطار التشريعي المناسب لمشاركة كافة فئات المجتمع وتطوير الاجراءات التي تمكن من مشاركة الرجال والنساء بصورة متساوية.

خامسا : المصادر

١.إبراهيم بن عيسى، الحكم الراشد في المالية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٢.

٢.الأخضر عزي و جلطي غالم ، «قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد ٢١، ٢٠٠٥، نقلا عن موقع المجلة: http: www.uluminsania.com

٣.البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا:»الحوكمة الجيدة لأجل التنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، ٢٠٠٣.

٤.الخطة الاستراتيجية الخمسية الاولى، لجنة ادارة التخطيط الاستراتيجي ,لسنة٢٠٠٤

٥.الزعبي . خالد. تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها. الاسكندرية. منشأة المعارف، ط ٢٠٠٠ م.

٦.رشيد ، احمد ، التنمية المحلية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦.

٧.شريف، اثير انور، «دور الحاكمية في عملية اعداد الموازنة العامة للدولة في العراق «دراسة حالة ، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨

٨.عبد الوهاب. سمير. التحول الى اللامركزيه في مصر :الواقع والافاق .مؤتمر الاصلاح الدستوري بين التعجيل والتاجيل .المنظمه المصريه لحقوق الانسان . القاهره-٢٠٠٥ .الورقه الرابعه /٢/ مصر.

٩.عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط،» التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها» ، الطبعة الأولى، صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٧ .

١٠.عمراني كربوسة،»الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر»، نقلا عن موقع: http://www.univ-chlef.dz/pdf.٢٧_٢٠٠٨_com_dic/٢٠٠٨_dicembre/٢٠٠٨_seminaires/seminaires
١١.فرجاني، نادر « الفساد والحوكمة الجيدة في البلاد العربية» المؤلف: جماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الأول،٢٠٠٤ .
١٢.فهمي. مصطفى : (الحكومات المحلية في إطار الدولة) . الطبعة الأولى مجلة المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، القاهرة، مصر، العدد ٨٩، أيار ١٩٧١.
١٣.مرزوق نبيل, تحديات التنمية البشرية في سورية, إصدارات الجمعية الاقتصادية السورية ٢٠٠٧.
١٤.Kaufmann, D., Kraay, A. and Mastruzzi, M. (٢٠٠٩). Governance matters: Learning From Over a Decade of the Worldwide Governance Indicators ٢٠٠٩.
١٥.Lovan, R., & Shaffer, R., & Murray, M. (٢٠٠٤). Participatory Governance: Planning, Conflict Mediation and Public-Decision Making in Civil Society. London, U.K: Ashgate Publishing.
١٦.UNDP, Governance for Sustainable Human Development A UNDP Policy Document (New York: ١٩٩٧).
١٧.KIRKBRIDE J. Corporate Governance: Towards a Theory of Regulatory Shift European Journal of Law and Economics ٢٠٠٥.
١٨.Eva, Serensen, The policies of self governance, UK, ٢٠٠٩.
١٩.Jean Fabre, Meisel & Ould Aoudia, and Conception de la Gouvernance: Regards http://www.institut-irg. PDF-gouvernance.org/docs/note١.

سادسا : الملاحق

ملحق(١) استمارة استبيان .
ملحق (٢) التعريف ببرنامج تنمية الاقاليم في العراق .
ملحق (٣) علاقة الحكومة المحلية بالحكومة المركزية ومجلس محافظة بغداد ودوره الرقابي.

ملحق(1) استمارة استبيان .

أسئلة الاستبيان: الرجاء وضع علامة (✖) أمام السؤال في المكان المناسب

تسلسل المعيار	المعيار	تسلسل السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	معارض	معارض بشدة
1	الشفافية في الأداء التنموي المحلي	1	يوجد موقع الكتروني للسلطات المحلية تتوافر فيه المعلومات المتعلقة بالخطط السنوية وتفاصيل المشاريع وآليات اتخاذ القرارات والخطط الإستراتيجية .					
		2	يتم نشر تقارير السلطات المحلية المالية والإدارية لبرنامج تنمية الأقاليم بشكل دوري وعلني .					
		3	تشارك جميع الجهات المعنية في عملية فتح العطاءات لمشاريع برنامج تنمية الأقاليم مثل مجلس المحافظة والدوائر المعنية والجهات الرقابية وممثلين عن المجتمع المحلي فضلا عن مقدمي العطاءات .					
		4	توجد جلسات دورية مفتوحة لمجلس المحافظة والمجالس المحلية لمناقشة برنامج تنمية الأقاليم بحيث يستطيع أي فرد أو أية جهة حضورها, وعدم اقتصارها على أعضاء مجلس المحافظة أو المجالس المحلية.					
			تتخذ القرارات في مجلس المحافظة والمجالس المحلية فيما يتعلق ببرنامج تنمية الأقاليم بالتصويت ويتم نشر نتائج التصويت ومبررات اتخاذ القرارات لاطلاع المجتمع المحلي عليها .					

تسلسل المعيار	المعيار	تسلسل السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	معارض	معارض بشدة
2	الأساليب المتبعة في المشاركة المجتمعية	6	يتم تشكيل لجان شعبية في نطاق السلطات المحلية يتم دعوتهم لأخذ أرائهم بشكل دوري في جلسات المجلس المحلي المتعلقة بمشاريع تنمية الأقاليم .					
		7	تجري مناقشة أعضاء السلطات المحلية لجمهور المواطنين في اجتماعات مفتوحة في مواقع المشاريع الجاري تنفيذها أو المنجزة في برنامج تنمية الأقاليم والأخذ بآراء المواطنين عن مراحل التنفيذ أو الاستلام والتشغيل.					
		8	تفرز الانتخابات أعضاء مجالس محلية أكثر فاعلية وقدرة على تحسين الخدمات المقدمة وخلق حالة الرضا عن أداء أعضاء السلطات المحلية في التخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية الأقاليم.					
		9	يتم عقد الندوات والجلسات الحوارية مع سكان المنطقة ومشاورتهم وإشراكهم في تحديد الأولويات ووضع الميزانية لبرنامج تنمية الأقاليم .					
		10	تعتمد الأغلبية في اتخاذ القرارات في المجلس المحلي واحترام رأي بقية الأعضاء المعارضين, والعمل على تنفيذ القرارات من قبل السلطة التنفيذية (المحافظة) الخاصة بخطة تنمية الأقاليم وعدم المماطلة ومحاولة تأخير تنفيذ القرار بغية تسويفه وضياعه.					

تسلسل المعيار	المعيار	تسلسل السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	معارض	معارض بشدة
3	المساءلة وتطبيق القانون	11	تقدم تقارير دورية من قبل الموظفين والأقسام العاملة ضمن برنامج تنمية الأقاليم للجنة متابعه مختصة تتابع سير العمل والمشاريع بحسب الأنظمة وتصحح الأخطاء وترسل تقاريرها إلى وزارة التخطيط ومجلس المحافظة.					
		12	تتيح السلطات المحلية لأي موظف أو مواطن الإبلاغ عن أي فرد وعن أية مخالفة في مشاريع تنمية الأقاليم على وفق تسلسل للشكاوى واضح يضمن سلامته وحمايته ويعاقب الفاعل حسب القانون .					
		13	تقوم الجهات المحلية بعقد اجتماعات دورية وإجراء اللقاءات الاذاعية والتلفزيونية المباشرة لمناقشة مشاريع تنمية الأقاليم وتنظيمها مع المواطنين يتم فيها الاستماع للشكاوى ومحاسبة المخالفين بحسب القانون .					
		14	يتم تهيئة البيئة الملائمة لاستقبال أفراد متخصصين وهيئات ولجان رقابية خارجية لمتابعة وتقييم الخطط السنوية لبرنامج تنمية الأقاليم, بحيث تقوم السلطات المحلية باطلاع الجهات في أعلاه على تقاريرها وعملها .					
		15	يوجد نظام شكاوي محدد وخطوط هاتفية ساخنة لاتصالات المواطنين والموظفين لاستقبال مشاكل مشاريع برنامج تنمية الأقاليم ويتم الرد من قبل السلطات المحلية ومعالجة الشكاوى والمقترحات .					

تسلسل المعيار	المعيار	تسلسل السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	معارض	معارض بشدة
4	الكفاءة والفعالية في إدارة التنمية المحلية	16	لأعضاء المجالس المحلية والكادر الإداري قدرة على أقامة علاقات شراكة وتبادل المعلومات مع المحافظات الأخرى و الوزارات القطاعية و السلطات العربية والأجنبية والاستفادة من التجارب الأخرى المحلية والعالمية في أدارة برنامج تنمية الأقاليم .					
		17	يوجد نظام تدريب للموظفين وأعضاء المجالس المحلية بحيث يتم إيفادهم في دورات تدريبية داخل وخارج العراق لزيادة كفاءتهم ومهاراتهم في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لمشاريع تنمية الأقاليم.					
		18	يوجد أعضاء مجالس سابقون ومستمرون ولهم خبرة في عمل المجالس المحلية وأدارتها وتنظيم برنامج تنمية الأقاليم والتعامل الايجابي الفعال مع المجتمع المحلي .					
		19	هناك اكتفاء في الكادر الإداري للسلطات المحلية في أدارة برنامج تنمية الأقاليم, والأجهزة الفنية والمعدات اللازمة لعمل السلطات .					
		20	يوجد انطباع ايجابي للمجتمع المحلي بالكفاءة والفعالية في أدارة السلطات المحلية لبرنامج تنمية الأقاليم وفي تقديم خدماته للجمهور .					

تسلسل المعيار	المعيار	تسلسل السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	معارض	معارض بشدة
5	استثمار اللامركزية في تقديم الخدمات المحلية	21	تتوافر انسيابية للعمل وعدم وجود خلط أو تداخل بين صلاحية المجالس المحلية وجهات رسمية تنفيذية كالمحافظ والقائمقام ومدير الناحية في أدارة برنامج تنمية الأقاليم بحيث لا تؤثر على قراراتهم .					
		22	توجد صلاحية للسلطات المحلية في فرض الرسوم والضرائب التي تراها مناسبة وبشكل مدروس أو إلغائها وتعديلها لتعزيز الموارد المالية المحلية واستثمارها في خطة تنمية الأقاليم.					
		23	تمارس السلطات المحلية صلاحياتها في الحصول على الموارد وإقامة العلاقات والحق في رسم السياسات العامة التي تحدد عمل تلك السلطات ضمن أطار برنامج تنمية الأقاليم.					
		24	توجد صلاحية لمجلس المحافظة في شمول أي من الأجزاء المكانية في المستقرات الحضرية والريفية في عموم المحافظة, بمشاريع تنمية الأقاليم وبالتنسيق مع المجالس المحلية المعنية لغرض شمولها بالخدمات المختلفة.					
		25	يشترك أعضاء مجلس المحافظة والمجالس المحلية والمحافظ و مدراء الدوائر بالمحافظة بالمصادقة على ميزانية برنامج تنمية الأقاليم وحقهم وصلاحيتهم بأجراء تعديلات عند الحاجة .					

تسلسل المعيار	المعيار	تسلسل السؤال	السؤال	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	معارض	معارض بشدة
6	الاستجابة لحاجات المجتمع	26	لا تكتظ مقرات عمل السلطات المحلية بالمراجعين لإنهاء الطلبات الخاصة بمقترحات المشاريع ضمن برنامج تنمية الأقاليم, و يتم حسم المعاملات سريعا من قبل السلطات المحلية وبدون تكرار المراجعة.					
		27	يشارك المواطنون في تحديد برامج لمشاريع تنمية الأقاليم التي تقوم بها السلطات المحلية , بحيث تحقق هذه المشاريع لرغبات وأولويات المواطنين ضمن الإمكانات المتاحة .					
		28	تؤدي السلطات المحلية لخدماتها في برنامج تنمية الأقاليم على وفق حاجات المجتمع المحلي والمتطلبات الحقيقية والضرورية وعدم وجود ما يعيق الاستجابة لرغبات المواطنين .					
		29	يتم إيفاء الخدمات المقدمة للمواطنين في نطاق السلطات المحلية بالغرض المطلوب وتوافر الرفاهية للمواطنين , ومدى استنادها للتغذية الراجعة, وتفاعلها ضمن أطار زمني محدد تنفذ فيه الخدمات على وفق الأولويات المعدة في برنامج تنمية الأقاليم .					
		30	لا توجد شكاوى من قبل السكان في نطاق السلطات المحلية من تأخر قسم من الخدمات المدرجة أو المقترحة ضمن برنامج تنمية الأقاليم أو انعدامها , على الرغم من أنها من صلب عمل تلك السلطات .					

المعيار		السؤال		بشدة		متاكد		بشدة
7	النزاهة	31	يتم الكشف عن الذمم المالية وممتلكات كبار الموظفين العاملين على متابعة تنفيذ برنامج تنمية الأقاليم وأعضاء مجلس المحافظة والمجالس البلدية, وكذلك يتم الإعلان عن الحسابات الختامية في نهاية السنة المالية.					
		32	يوجد نظام دقيق وواضح ينظم الإعفاءات الضريبية ومقدار الاستقطاعات وإجراءات تحصيل الأموال من القطاع الخاص من قبل الموظفين ضمن معايير محددة في برنامج تنمية الأقاليم.					
		33	يوجد هيكل تنظيمي محدد (بحسب القانون) للعاملين ضمن برنامج تنمية الأقاليم يوضح عدد الموظفين ووظائفهم والصلاحيات والمسؤوليات ونظام الترقيات وتقييم الأداء, ويتم بموجبه محاسبة الفاسدين بحسب اللوائح .					
		34	توجد آلية للتأكد من مدى جودة المواد الإنشائية المستعملة في تنفيذ مشاريع برنامج تنمية الأقاليم ومواعيد تنفيذ المشاريع والتنسيق مع الأقسام الأخرى ذات الصلة , وتوثيق العمليات المالية .					
		35	توجد لجنة للإعلان عن الوظائف ضمن برنامج تنمية الأقاليم واستقبال الطلبات وأجراء المقابلات والمفاضلة بين المتقدمين على وفق معايير محددة مسبقا وإبلاغ المتقدمين بنتائج الاختبارات.					

ملحق (٢) التعريف ببرنامج تنمية الاقاليم في العراق .

١. برنامج تنمية الاقاليم في العراق

بسبب قلة الاهتمام بالتوزيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية على وفق المعايير في خطط تنمية المحافظات وانسجاما مع التوجه اللامركزي في ادارة العراق بموجب دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ م (الزبيدي ، ٢٠٠٩ ، ص ١٥٥) . فان جزء من مهام الوزارات القطاعية على صعيد اعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية تنتقل الى المحافظات لتولي تحديد احتياجها من البنى التحتية ذات المساس المباشر بحياة المواطنين اليومية .

بدأت خطة تنمية الاقاليم في اواخر عام ٢٠٠٥ حيث تم الايعاز الى وزارة المالية ووزارة التخطيط بالاعداد والتهيئة لخطة تنمية الاقاليم للمحافظات على ان تكون مشاريع تنفذ في سنة واحدة , ويتم توزيع المبالغ لكل محافظة اعتماداً على الكثافة السكانية وحسب تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات . ونتيجة لكون المحافظات حديثة الخبرة في اعداد خطط خدمية وعلى مستوى محافظة فقد كانت تفقتقر الى الجوانب الفنية في حينها حيث تم تجاهل مشاريع البنى التحتية مثل الماء والكهرباء .

والفكرة من تنمية الاقاليم هي ابراز دور اللامركزية للمحافظات واعطائهم الفرصة لاعمار مناطقهم وفقا للاولويات والحاجات الملحة للمواطنين , اضافة الى مشاركة المواطن في وضع الخطط الخاصة بتنمية الاقاليم من خلال اخذ رأي المواطن من جهة ومشاركة ممثلي المجالس الاقضية والنواحي واعضاء مجالس المحافظات من جهة اخرى , كذلك اعطاء الحق لمجالس المحافظات بالمصادقة والاعتراض عليها كونها تمثل ميزانية استثمارية على مستوى المحافظة وبالتالي زيادة الوعي وتطوير القابليات والمشاركة الفعالة للمواطن والصاحب القرار .

٢. الية اعداد خطة تنمية الاقاليم

١.يتم اعداد خطة تنمية الاقاليم بالتنسيق مابين المحافظات ووزارة التخطيط حيث تقوم الاخيرة باعلام المحافظات في شهر ايلول من كل عام عن مقدار التخصيص المالي لكل محافظة والذي في ضوئه يتم اعداد الخطط الخاصة بهم .

٢.طلب وزارة التخطيط من المحافظات تزويدنا بمقترحات المشاريع في حدود تخصيص كل محافظة مع دراسات الجدوى وجداول الكميات (وخاصة للمشاريع الجديدة المقترحة) .

٣.تقوم وزارة التخطيط بدراسة المشاريع المقترحة من قبل المحافظات ومقارنتها مع مشاريع باقي الوزارات لضمان عدم ازدواجية المشاريع مع ماتنفذه الوزارات في المحافظات.

٤.المناقشة مع ممثلي المحافظات واجراء التعديلات اللازمة ومصادقة الخطة .

٥.تقوم كل محافظة بتزويد الوزارة بالمصروفات الخاصة بالمشاريع ونسب التنفيذ بصورة دورية .

٣. معرقلات تنفيذ خطة تنمية الاقاليم

نتيجة الظروف فأن الالية لا تطبق بشكل كامل مما يؤدي الى حدوث العديد من المشاكل عند التنفيذ ومن اهم تلك المشاكل :

١.عدم قيام المحافظات بأرسال خططها في المواعيد المحددة (اي نهاية شهر تموز كما هو جاري مع الوزارات) مما يؤدي الى تأخير المصادقة عليها وبالتالي تأخير تنفيذ الخطة .

٢.عدم قيام المحافظات بتقديم دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لمشاريعها مما يؤدي الى ادراج مشاريع غير مبنية على اسس علمية صحيحة .

٣.قيام وزارة المالية بأطلاق الصرف وتمويل خزائن المحافظات قبل المصادقة على المشاريع وصدور الخطة من وزارة التخطيط مما يؤدي الى عدم قيام المحافظات بارسال خططها في المواعيد المحددة كونها ضمنت التمويل واكثر من ذلك تقوم بألاعلان والمباشرة بالتنفيذ قبل المصادقة من قبل وزارة التخطيط .

٤. كثرة التغييرات التي تقوم بها المحافظات لخططها بعد مصادقتها وفي كثير من الاحيان لايتم اعلام وزارة التخطيط بذلك .

٥.قيام المحافظات بأرسال كوادر غير فنية وغير متخصصة لغرض مناقشة خططها مع عدم تفعيل دور دوائر التخطيط والمتابعة في بعض المحافظات .

٦.تضمين التعليمات الى فقرات تتعلق بتدوير المبالغ الغير مصروفة مما يربك عمل الوزارات والمحافظات على حد سواء .

٧.قيام المحافظات بادراج مشاريع وبالتعاقد عليها بكلف المبالغ المخصصة لها مما يؤدي الى حدوث عجز في تخصيصات السنين اللاحقة لعدم كفايتها لجميع المشاريع .

٨.عدم التزام المحافظات بالتوقيتات الزمنية الخاصة بأعداد الموازنة الاستثمارية .

٩.عدم مراعاة بعض المحافظات أسس وتعليمات أعداد الموازنة الاستثمارية .

١٠.ضعف التعاون مع وحدات التخطيط في المحافظات .

١١.ضرورة التنسيق بين المحافظات والوزارات القطاعية .

١٢.ضرورة قيام المحافظات بوضع دراسة شاملة لكافة احتياجاتها من المشاريع ووفقاً للأولويات .

١٣.ضرورة قيام المحافظات باقتراح المشاريع التي تلبي احتياجات المحافظة مع عدم اقتراح أي مشاريع ذات طابع مركزي أو شمولي .

٤. اليات الفعل التخطيطي بعد ٢٠٠٣

مما لا شك فيه ان تحول الدولة من النظام المركزي الشمولي الى نظام ديمقراطي لا مركزي وذلك من خلال وجود الاقاليم والمحافظات , وهذا ما كفله الدستور العراقي . هذا التحول في النظام ادى الى تغييرات في اليات التخطيط , انطلقت من الظروف الراهنة والسياسات التي تتبعا الدولة في ادارة الحكم . وفيما يلي اهم الاليات التي تعتمد في وزارة التخطيط العراقية في اعداد الخطط التنموية :

١.وجود مرجعيات الخطة : وتتمثل بالمواثيق المحلية والدولية التي فيها التزامات داخلية وخارجية للعراق ومنها ما يلي :

*الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

*كافة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية التي تم اقرارها والتي سيتم اقرارها قريبا، مثل استراتيجية التخفيف من الفقر واستراتيجية الطاقة وسياسة التشغيل الوطنية والاستراتيجية الوطنية للبيئة والاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ...الخ.

*ألاهداف الانمائية للألفية الثالثة .

*الاعلان العالمي لحقوق الانسان باجياله الثلاثة .

٢.وجود فرضيات : لكل فعل تخطيطي فرضيات تستند عليها لتحقيق الاهداف المرجوة , فمثلا خطة (٢٠١٣-٢٠١٧) تعتمد على ستة فرضيات أساسية تعد بمثابة منطلقات منهجية لاعداد الخطة وتنفيذها, وهي :

أ.القطاع العام والخاص والمجتمع المدني شركاء في ارساء اسس التحول الناجح الى اقتصاد السوق.

ب.تهيئة إطار مناسب اقتصادي واجتماعي وبيئي , واسلوب حوكمة رشيد وشفاف يرسي دعائم مرحلة التهيؤ للانطلاق نحو التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٧.

ج.اعتماد التنمية المتوازنة المدعومة بقوة جذب اقطاب قطاعية ومكانية للنمو منهجا تنمويا لارساء افاق الرؤية المستقبلية .

د.تنمية القدرة التنافسية للاقتصاد شرط ضروري لتعجيل الاندماج مع الاقتصاد الاقليمي والعالمي .

ه.اعتماد منهج الحق في تحديد اولويات التنمية لتحسين نوعية الحياة.

و.تفترض الخطة معدل نمو سكاني ٢,٨ بدلالة انخفاض معدلات الخصوبة متاثرا بارتفاع مستويات تعليم المرأة وارتفاع سن

الزواج.
٣.المنطلقات الاساسية : كل خطة تعتمد على مجموعة من المبادئ تهدف الى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية . ومن منطلق الالتزام بواقعية الخطة , تتسم مضامين الخطة (٢٠١٣-٢٠١٧) التنموية بالاتي:
*ينطلق المشهد التخطيطي في بناء فصول الخطة من معطيات الواقع.
* تسعى الخطة الى ارساء اسس هوية الاقتصاد العراقي على المدى البعيد من اجل تهيئة الظروف المناسبة للتحول من دولة الريع الى دولة الانتاج.
*ارساء بيئة تمكينية تستحث عوامل التهيئة البنائية لمفاصل الاقتصاد والمجتمع خلال سنوات الخطة ليكون عام ٢٠١٧ بداية الدخول الفعلي لمرحلة الانطلاق نحو التنمية المستدامة.
*تركيزها الصريح على النمو المولد لفرص العمل كاساس للتصدي للبطالة والفقر وفقا لمبدأ الانصاف المستدام.
*تفعيل دور القطاع الخاص عبر تبني صيغ متنوعة للادارة الاستثمارية، يكون القطاع العام الشريك الاستراتيجي في هذه المرحلة (لارتفاع نسبة مساهمته في توليد الناتج حوالي ٧٠٪)، مع اعطاء مرونة اكبر من خلال تشريعات معززة لروح المنافسة والاطمئنان للمستثمرين.
*الاستمرار في التأكيد على منهج التمكين كاساس لبناء القدرات البشرية وبما يؤدي الى ترسيخ دعائم اقتصاد المعرفة.
*ارتكازها على مبدأ المشاركة المجتمعية عند صياغة الاهداف والسياسات، واعتمادها البرامج وأولويات المشروعات التنموية. وقد تجلى ذلك في سلسلة اللقاءات التي عقدت مع ممثلي القطاعات والوزارات والمحافظات، وممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مرحلة اعداد الخطة، بهدف التوصل الى توافق مجتمعي من شانه تعبئة الموارد واستنفار الجهود لبلوغ اهداف الخطة.
*منح الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أوزانا متكافئة في الخطة.
*استيعاب أثر تغير التوازن الديمغرافي وفقا للفئات العمرية وتأثيرها على التنميةمن خلال تكييف توجهات الانفاق الاستثماري في الموازنة الاتحادية لكي يكون مولدا لفرص العمل اللائق، وتكييف توجهات شبكات الامان الاجتماعي كي تكون مستجيبة لاحتياجات الفئات الهشة، اخذة بنظر الاعتبار مستويات الحرمان بين الريف والحضر وبين المحافظات.
*يزداد الحصاد التنموي خلال سنوات الخطة مع التحسن المستمر في المشهد الامني والاستقرار السياسي.
٤.المبادئ الداعمة لفلسفة التخطيط : هنالك مجموعة من المبادئ التي تعتمد عليها وزارة التخطيط لدعم فلسفتها التخطيطية وهي :
أ.التنوع والشراكة : إعتماد التنوع في صيغ الادارة الاستثمارية لمشاريع التنمية أساس لتحقيق أهداف الخطة والتأسيس لصيغ شراكة فاعلة مابين القطاع العام والخاص.
ب.القوة في اللامركزية : انطلاقا من مبادئ اللامركزية المتمثلة بالاعتراف بوجود الشخصية المعنوية المستقلة للوحدات المحلية واقرارها بوجود مصالح خاصة بالوحدات الاقليمية متميزة عن المصالح الوطنية بحيث يكون هذا مبررا لتبني نظام اداري يسمح بادارة هذه المصالح وتنظيمها وتسييرها محليا لامركزيا وبما لايتعارض مع الاهداف والمنطلقات الوطنية.
ج.تخضير الاستثمار : تستمر الخطة في دمج المعطيات البيئية في منظومة التفاعلات التنموية ليكون الاستثمار في البيئة طريقنا الى ارساء اسس الاقتصاد الاخضر، من خلال تبني مشاريع صديقة للبيئة وسياسات تحد من استهلاك الطاقة المولدة لانبعاثات الغازات المستنفذة لطبقة الاوزون والحد من التصحر وتلوث الهواء والمياه والتربة واحياء الاهوار والمحافظة على التنوع الاحيائي وتوسيع المساحات الخضراء. كما تدعو الخطة الى اصلاح السياسات وتغيير اللوائح التشريعية وفرض ضرائب بيئية وتبني اسلوب البصمة البيئية للسلع والخدمات المستوردة.
د.التمكين وتكافؤ الفرص : التمكين منهج التنمية البشرية المستدامة وتكافؤ الفرص من منظور النوع الاجتماعي والتخفيف من حدة الفقر المتعدد الابعاد.
ه.العمل اللائق : تنمية قوة العمل وتحسين ادارة سوق العمل وتهيئة بيئة تشريعية واستثمارية ملائمة تعمل على توليد فرص العمل اللائق من أجل نوعية حياة أفضل .
٥.وجود اهداف عليا للخطة : لكل خطة تضعها الدولة اهداف عليا لتحقيق التنمية في جميع القطاعات , مثلا زيادة الناتج المحلي بنسبة (٩,٣٨٪) خلال مدة الخطة ٢٠١٠-٢٠١٤ .
٦.وجود السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لكل خطة : تعتبر من اليات المهمة في اي خطة تنموية , لغرض تنفيذ الخطة وفق ما مرسوم له ولتحقيق الاهداف العليا للخطة , ومن هذه السياسات :
أ.السياسة المالية : تركز السياسة المالية على تنويع مصادر التمويل وعدم الاقتصار على الموارد النفطية واعادة النظر في الهيكل الانفاقي باتجاه توفير الاموال نحو الاستثمار ، ادارة الدين العام الحكومي واعادة هيكلة القطاع المصرفي واصلاح الهيكل الاداري

والمؤسسي للدولة بما يضمن تنفيذ ومتابعة الانفاق العام والرقابة وتحسين نوعية وتوقيتات اصدار البيانات المالية والاقتصادية .
ب.السياسة النقدية : من خلال اتباع سياسة نقدية داعمة للاستقرار والتنمية وفاعلة في اتجاه الاستمرار في كبح جماح الضغوط التضخمية الناجمة عن الاستمرار في تطبيق السياسة الانفاقية التوسعية خلال سنوات الخطة مع السعي الى تفعيل الادوات النقدية باتجاه تحفيز الاستثمار والنمو من خلال اشارة سعر الفائدة .
ج.السياسات الاستثمارية : تنطلق التوجهات السياسة الاستثمارية في الخطة (٢٠١٠-٢٠١٤) من مبدأ الاولويات القطاعية وعليه حظي قطاع النفط والكهرباء ثم الزراعة بالاولويات الاستثمارية ، كما سعت السياسة الاستثمارية الى تعزيز الهدف المكاني من خلال تخصيص مانسبته ١٢,٥٪ من اجمالي الاستثمار الحكومي في الخطة لبرنامج تنمية الاقاليم تعزيزا لمبدأ اساسي يدعم اللامركزية ويعطي دورا اكبر للحكومات المحلية في الشان التنموي .
د.سياسة دعم القطاع الخاص : ان سياسة دعم القطاع الخاص كانت واضحة في خطة (٢٠١٠ – ٢٠١٤) اذ قدرت مساهمة القطاع الخاص في تمويل الاستثمار التنموي بـ(٤٦ ٪) سواء من المصادر المحلية والاجنبية .
٧.تقييم الخطط : كل خطة تخضع لتقييم لمعرفة مناطق القوة والضعف فيها , ومعرفة ماهو مخطط وما منفذ من اهداف الخطة , ومن ثم استخدام هذه المؤشرات في الخطط القادمة . فمثلا حقق الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الاتجاه العام المرسوم في خطة التنمية الوطنية ٢٠١٠ -٢٠١٤ .

ملحق (٣) علاقة الحكومة المحلية بالحكومة المركزية ومجلس محافظة بغداد ودوره الرقابي

١.علاقة الحكومة المحلية بالحكومة المركزية

ان العلاقة بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية تكون مؤطرة بالقوانين والتشريعات وذلك عن طريق الصلاحييات التي تذكر بهذه القوانين. فقانون الحكومة المحلية المتمثل بالرقم ٢١ لسنة ٢٠٠٩ والذي دخل حيز التنفيذ منذ صدوره وقد تم بموجب هذا القانون نقل الصلاحيات والسلطات المتعلقة بادارة المحافظات والوحدات الادارية من الوزارات الى مجالس المحافظات باستثناء الصلاحيات الحضرية للحكومة الاتحادية. لذلك فان الحكومة الاتحادية عمدت الى ترسيخ مبادئ الديمقراطية واللامركزية الادارية وذلك بتشجيع الحكومات الادارية وتوفير لهم كافة المستلزمات لهم وبالاخص توفير التخصيصات المالية المناسبة للحكومات المحلية لتنفييذ مشاريعها والقيام بخدماتها التي تؤديها الى المواطنين وكذلك تذليل جميع العقبات.

٢. مجلس محافظة بغداد ودوره الرقابي

مجلس محافظة بغداد يمثل الجانب التشريعي وحسب ما نصت عليه المادة (٢) من الفقرة أولاً قانون مجلس المحافظات رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ «مجلس المحافظة هو أعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة لها الحق في إصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية». ويتألف مجلس المحافظة من «واحد وخمسون عضواً منتخباً»، وهنالك عدد من المجالس تعمل جنباً إلى جنب مع مجلس المحافظة وهي مجالس القواطع وعددها (تسعة مجالس) مقسمة حسب الأحياء والمحلات، وهناك هيئة خدمات إطراف بغداد وتشرف على (ستة مجالس أقضية) وعدد من مجالس النواحي، وضمن مجلس محافظة بغداد تعمل عدد من الهيئات واللجان مؤلفة من أعضاء المجلس، وهناك لجان مماثلة لها تعمل ضمن بقية المجالس الأنفة الذكر وتقوم هذه اللجان بدراسة المواضيع الموكلة إليها وتقدم التوصيات والمقترحات للمجلس الذي يتولى إصدار القرارات والتعليمات بشأنها. بالإضافة إلى أمانة المجلس التي تقوم بالأمور ولشؤون الإدارية وتتألف من عدد من الموظفين المنفذين. تتألف السلطات المحلية في محافظة بغداد من التشكيل الآتي:

أولاً: سلطة مجلس المحافظة وهي السلطة العليا في المحافظة ولها جهازان تنفيذيان ممثلان في المحافظة والأمانة يخضعان لإشرافه ورقابته.

ثانياً: سلطة مجلس القضاء أو القاطع وله جهاز تنفيذي بالقائمقام يكون خاضعاً لإشرافه ورقابته.

ثالثاً: سلطة مجلس الناحية او الحي وله جهاز تنفيذي ممثلاً بمدير الناحية يكون خاضعاً لإشرافه ورقابته ويلتزم أعضاء المجلس بأحكام الدستور والقوانين والتشريعات العراقية النافذة وبأحكام النظام الداخلي للمجالس البلدية والمحلية في محافظة بغداد.

ان امانة بغداد هي ضمن نطاق مجلس محافظة بغداد أي ان مجلس محافظة بغداد يمثل الجهة الرقابية عليه والمتابعة لبعض المشاريع والخدمات التي تقدمها امانة بغداد، ولكن هنا يطرح تساؤل: (هل هنالك كادر فني متخصص يراقب تلك المشاريع والخدمات من قبل المجلس)؟، وهل ان قانون امانة بغداد يسمح لمجلس المحافظة بممارسة دوره الرقابي ؟ ان الاجابة على

التساؤل الاول ممكن ان يكون بنعم ، فمجلس المحافظة لديه مجموعة موظفين متخصصين يشاركون في اللجان التي يكون عدد من اعضائها اعضاء من مجلس المحافظة لذلك فان لديهم الخبرة والدراسة باعمالهم، وهذا هو نتاج الديمقراطية، فاعضاء المجلس أي مجلس المحافظة هم اعضاء تم انتخابهم من قبل الشعب حيث رأوا فيهم صورة من يمثلهم ويحققوا لهم افضل الخدمات عن طريق ايصال معاناتهم واصواتهم وبالاخص كونهم جهة مهمة في محافظتهم ولهم سلطة رقابية.
اما الاجابة على التساؤل الثاني فان الاجابة تتمثل بلا . ومن الملاحظ ان لمجلس المحافظة دور مهم الا انه يتعارض مع قانون امانة بغداد (بالرغم من وجود هيئة منبثقة من مجلس المحافظة تقوم بمتابعة اعمال امانة بغداد) مما لا يسمح له باداء دوره الرقابي بافضل الطرق ويقتصر دوره رقابي على اطراف مدينة بغداد في الوقت نفسه ولكن يجب ان يدعم اعضاء هذه المجالس بعدة عوامل لكي تنجح اعمالهم والنجاح الذي يحققوه ليس لهم فحسب فهو نجاح للدوائر نفسها عن طريق انجاز اعمالهم بصورة سليمة وكل ذلك ينصب في خدمة المواطن.

٣. الأجهزة البلدية :

إن المعيار الحقيقي لتطور المدن , يقاس بمقدار ما تقدمه تلك المدن من خدمات للمجتمع , لأن جميع فعاليات المدن سواء الفعاليات الدينية منها أو التجارية أو الصناعية , تكون مرتكزة على قطاع الخدمات , و لذلك فأن الخدمات تحتل أهمية كبيرة في حياة السكان و هي أساس المراكز الحضرية ...
و الأجهزة البلدية هي أجهزة تنفيذية و إشرافية , هدفها تحقيق مستوى معيشي أفضل للمجتمع بتوفير الخدمات الصحية و التعليمية , و الاجتماعية , و غيرها , أسوة بالدول المتقدمة , و بصورة عادلة دون تمييز . ويمكن تصنيف الأجهزة البلدية إلى الأجهزة البلدية التابعة للسلطة المركزية والأجهزة البلدية التابعة للسلطات المحلية .

١,٣ الأجهزة البلدية التابعة للسلطات المركزية.

وهي المديريات البلدية التابعة إلى أمانة بغداد التي تشرف على مركز محافظة بغداد (داخل التصميم الأساس لمدينة بغداد) أو إلى وزارة الأشغال و البلديات التي تشرف على المناطق خارج مدينة بغداد و بقية المحافظات العراقية , إذ تشكل بموجب القانون و تتألف أجهزتها الفنية و الإدارية من عدد من الأعضاء (فنيين , و موظفين ,وعمال يدويين) , يخضعون إلى قانون الخدمة المدنية , و تسري عليهم الأحكام و الأوضاع التي تسري على موظفي السلطات المركزية من تعيين , و ترفيع , و غيرها . و تقوم بتنفيذ كافة الأوامر و القرارات الصادرة من الوزارة , أومن أمانة بغداد , و لهذه المديريات صلاحيات إصدار الموافقات الرسمية ,و الرخص و الأجازات للمواطنين , للقيام بالأعمال التجارية أو البناء (بمنح رخص المحلات التجارية و أجازات البناء) . كذلك تمنح الموافقات على القيام بالأعمال المقترحة التي تقدمها المجالس الاستشارية في المناطق كافة . إن هذه المديريات لها شأن كبير بحياة المواطنين و تشكل جزءا حيويا لأي بلد . الشكل (٤,٣)»
لقد صدر قانون إدارة البلديات رقم (٦٥) سنة ١٩٦٤, حيث تم تحديد مهام و مسؤوليات البلديات وتم تعريفها على إنها مؤسسات محلية تقوم بالأعمال و الخدمات المنصوص عليها في هذا القانون أو في قانون أخر تتمثل صلاحياتها كالتالي (الكناني ، ٢٠٠٧، ص افاق) :
١.صلاحية تقرير و متابعة
٢.صلاحية تنفيذ
مع العلم إن صلاحية التنفيذ يمارسها أمين بغداد أو مدير البلدية التابع للناحية أو المدينة و اللجنة التنفيذية . لقد نص قانون البلديات وفق المادة (٤٦) و (٤٧) وكالآتي:
•المادة السادسة و الأربعون وتتضمن فعاليات مختلفة كتهيئة مواقع بعض الفعاليات أو مساعدة المحتاجين و خدمات أساسية ندرجها في أدناه :
١.تنظيف الشوارع ورفع القمامة وجمعها و حرقها بعيدا عن الأحياء السكنية حفاظا على الصحة العامة .
٢.ردم المستنقعات و البرك ومناطق تجمع المياه .
٣.أكساء الشوارع وتبليطها .
•المادة السابعة والأربعون
تم وفق هذه الفقرة تحديد فعاليات عديدة تقوم بها الأجهزة البلدية في حالة توفر الموارد المالية اللازمة هدفها تحقيق المصلحة العامة ومن أهم هذه الفعاليات :
١. توسيع الشوارع تبليطها ورصفها .
٢. تشجير الشوارع وسقيها باستمرار.
٣.تنظيم مناطق أعمال الباعة المتجولين و أصحاب الحوانيت و الأكشاك.

٤. الاهتمام بالحدائق والمتنزهات العامة وتخصيص مناطق خاصة لإنشاء حدائق إضافية
٥.إنشاء الأسواق العامة و محلات المزاد العلني .

إن تلك البلديات تعاني من مشاكل و معوقات عديدة تتمثل في عدم و جود سياسة واضحة لعملها كما و تفتقد إلى الاستراتيجيات المحددة في مجال البلديات عموما و الخدمات خصوصا (الكناني ، ٢٠٠٧) كما و تعاني من التمسك بالمركزية الشديدة اتجاه المجالس البلدية. إضافة إلى المشاكل الناجمة عن ضعف الإمكانيات المالية و البشرية و عدم امتلاكها إلى الأجهزة و المعدات الحديثة و المتطورة التي تسهل عملية تقديم الخدمات وأن وجدت هذه الآلات و المعدات فقد تفتقر هذه الأجهزة إلى الكوادر المتخصصة لاستخدامها وهذا الأمر يسبب سوء أو انعدام ابسط الخدمات لمدن العراق كافة و يؤدي إلى تذمر المواطنين و عدم إسنادهم للأعمال البلدية مما يتطلب إعادة النظر في المخططات الأساسية للمدن و التشريعات و القوانين و اعتماد الأسس العلمية الحديثة للإدارة و التنظيم و التنسيق و التغلب على كافة المعوقات و تشجيع المواطنين للمشاركة في عملية اتخاذ القرار من خلال زيادة الوعي في أهمية دورهم عن طريق وسائل الإعلام المختلفة كالصحف و الإذاعة و التلفزيون .

٢,٣ لجان الخدمات في مجالس الاقضية والنواحي التابعة للسلطات المحلية.

وهي الأجهزة الاستشارية التي تشكل بموجب القانون , و ينتخب أعضاؤها من قبل مجالس الاقضية . وتتمتع هذه اللجان بالشخصية المعنوية و النتائج القانونية المترتبة على ذلك .

-الوجود القانوني المستقل ,
- الجهاز الإداري الخاص .
-الذمة المالية الخاصة .
-حق التعاقد و التقاضي .
-٠- أهلية اكتساب الحقوق و تحمل نتائج أعمال موظفيها .

أما مهام هذه اللجان فتتضمن إعداد الخطط التنموية للمدن وتحديد المشاريع التي لها الأولوية في التنفيذ و توفير الخدمات بكفاءة ولها سياسات عمرانية و اجتماعية و اقتصادية محددة تهدف أولا وأخيرا إلى تحقيق الخدمات للمجتمع. الشكل (٥,٣)

التأثير المتبادل والارتدادي بين جودة الخدمة الامنية والتنمية المستدامة

بحث تقدم به
د. عماد الحرش
الى المؤتمر العلمي الاول
اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠
خارطة طريق في اطار تنموي مستدام
وزارة التخطيط ٢٠١٦

المبحث الأول
الإطار المنهجي والدراسات السابقة

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز الدور الفاعل الذي يقوم به قطاع الامن في عملية التنمية المستدامة بكل جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ضمن الاقتصاد العالمي وتسليط الضوء على واقع مساهمة القطاع الامني في عملية التنمية المستدامة العراقية. تعُد جودة الخدمة من المجالات الأكثر أهميه في قطاع الخدمات الامنية ، ان البحث في مستوى جودة الخدمات عامة ، والخدمات الامنية خاصة ، يقوم على أسلوب البحث العلمي الذي جرى عن طريق استخدام مقياس جودة الخدمة المكون من خمسة إبعاد رئيسة هي (الملموسية ، الاعتمادية ، الاستجابة ، الأمان ، والعاطفة).

Abstract

This research aims to highlight the active role of the security services quality in the sustainable development process with all economic, social and political aspects and emphasizing on the contribution of the security services quality to the Iraqi sustainable. The quality of service is one of the most important area in security services sector in the level of the general services quality , and search specialty security services , which dependent on scientific research method , by using SERVQUAL scale. this scale contains five dimensions (Tangible, Reliability, Responsiveness, Assurance and Empathy).

المقدمة

تُعَدْ مؤشرات التنمية المعيار الأساس للمنظمات الدولية المعنية بتقدير نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لمختلف دول العالم ، الذي يُبنى عليه وضع الدولة الاقتصادي ومقدرتها التنافسية ، وتتطلب عملية البناء التنموي توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص ، وكذلك توسيع درجة المشاركة في إنجاز القرار التنموي ومراقبة تنفيذه ومساءلة منفذيه. وتظل العلاقة وثيقة بين التنمية الوطنية الشاملة ، وبين النظام الأمني الذي تحققه التنمية وتتحقق به وتتبادل معه مقومات الاستقرار والتطور ، باعتماد أحدهما على الآخر ، فلا تنمية دون نظام أمني واقٍ ولا نظام أمني واقٍ دون تنمية توفر مقوماته. إذ ان تواصل معطيات التنمية في مجال التصنيع المدني والعسكري ، وفي مجال النقل والمواصلات، وتهيئة الموانئ والمطارات ، ومد جسور الصلات والتفاعل مع المجتمعات الأخرى عبر قنوات التجارة والسياسة والتعليم والثقافة كل ذلك يتيح مساحة أوسع لخدمة أغراض الأمن ، ويضمن استقرار المجتمع ونمائه. لذا فإن الأمر يستوجب من أجهزة الشرطة القيام بأداء أعمالها بشكل عالي المستوى خصوصاً أن بعض خدماتها يعتمد على سرعة الاستجابة وإشباع حاجة الأمن والهدوء والسكينة ، ومن ثُمَ لا بدّ من استخدام فلسفة إدارية جديدة متمثلة في إدارة الجودة الشاملة وفقاً لما تهدف اليه وزارة الداخلية في تنفيذ سياسة الأمن الوطني للدولة في حفظ الأمن الداخلي والمساهمة في وضع ورسم تلك السياسة ، وتوطيد النظام العام في جمهورية العراق وحماية ارواح الناس وحرياتهم والأموال العامة والخاصة من اي خطر يهددها ، فضلاً عن الحيلولة دون ارتكاب الجرائم ومكافحة الارهاب بأشكاله كافة واتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتهمين بارتكابها. عن طريق اداء الوظائف الاتحادية والمحلية ذات الصلة وتطويرها بالتنسيق مع الوزارات الاخرى والدوائر المختصة في الاقليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في المهام المشتركة (المادة (٢) قانون وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦).

مشكلة البحث

تتبلور مشكلة البحث بعدد من التساؤلات ، التي هي:
- هل تحققت جميع الأهداف المرجوة في خطة التنمية المستدامة؟
- هل الموارد التي خُصصت للخطة كانت كافية ومناسبة لها؟
- هل الاستراتيجيات الأمنية استطاعت أن تحمي المقومات والمخرجات التنموية؟
- وهل المخصصات المالية للقطاع الأمني كانت كافية وكفيلة للقيام بأمن وحماية وسلامة معطيات الخطة التنموية كافة؟

اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى التعرف على العلاقة الترابطية بين جودة الخدمة الامنية والتنمية المستدامة في تحقيق حياة الرفاهية لعموم المواطنين على حدٍ سواء عند توافر البيئة الامنة المستقرة المؤاتية لإحداث عملية التنمية.

فرضية البحث

يستند البحث إلى الفرضية الرئيسة الآتية: «يفترض البحث وجود تأثير متبادل وارتدادي بين جودة الخدمة الامنية وتحقق اهداف التنمية المستدامة» ، وتنبثق منها الفرضيات الفرعية الآتية:
- يوجد تأثير متبادل وارتدادي بين الملموسية وتحقق اهداف التنمية المستدامة.
- يوجد تأثير متبادل وارتدادي بين الاعتمادية وتحقق التنمية المستدامة.
- يوجد تأثير متبادل وارتدادي بين الاستجابة وتحقق التنمية المستدامة.
- يوجد تأثير متبادل وارتدادي بين الامان وتحقق التنمية المستدامة.
- يوجد تأثير متبادل وارتدادي بين العاطفة وتحقق التنمية المستدامة.
الدراسات السابقة

١.دراسة السلطان (٢٠١٣)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم مستوى الخدمات الصحية المقدمة إلى المستفيدين في المستشفيات الاهلية في محافظة البصرة عن طريق قياس ابعاد جودة هذه الخدمات المتمثلة (الملموسية ، والاعتمادية ، والاستجابة ، والامان والتعاطف ، والفندقة) باستخدام استمارة استبانة محكمة ومختبرة تضمنت ستة متغيرات تمثل ابعاد جودة الخدمات الصحية.

٢.دراسة الطويل وأخرين (٢٠١٠)

هدفت هذه الدراسة الى تحديد أمكانية اقامة أبعاد جودة الخدمات في مجموعة من المستشفيات في محافظة نينوى وتحديد المستشفى الاكثر استجابة لأبعاد جودة الخدمات من اجل اقامتها ، عن طريق استمارة استبانة صممت لهذا الغرض ، وتوصلت الدراسة إلى ان هناك تباينا في ابعاد جودة الخدمات بين المستشفيات قيد البحث.

٣. دراسة Talluru (٢٠٠٣)

توصلت هذه الدراسة الى أن سرعة الاستجابة والموثوقية وامتلاك الكوادر العاملة للباقة والتعامل اللائق والاحترام ، والمظهر المادي للمؤسسة من حيث المعدات والاجهزة ، والاهتمام الذي يبديه العاملون التعاطف والتفهم عوامل تؤثر على الرضا عن الخدمات المقدمة من قبل المؤسسة.

دراسة Simon (٢٠٠٧)

أكدت هذه الدراسة أنه يجب ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند قياس رضا عن الخدمة المقدمة أمكانية توضيح الخدمات المشكوك بتقديمها للمرضى والمعرفة الحقيقية بحقوق المرضى وواجباتهم ، مشاركة اسرة المريض فيتكون أدراكه عن مستوى الخدمات ، الاتصالات المستمرة مع المريض بعد خروجه من المستشفى ، ودرجة فهم واستيعاب المريض للمعلومات ومشاركة المرضى في عمليات التحسين المستمر في واقع الخدمات الصحية.

المبحث الثاني الإطار النظري

جودة الخدمة الامنية والتنمية المستدامة

يتناول هذا المبحث المفاهيم الاساس الخاصة بموضوع البحث المتمثل بالتنمية المستدامة وجودة الخدمة الامنية ، والتي سيتم القاء الضوء عليها لمعرفة ماهيتها واهميتها بالنسبة لموضوع البحث بصورة دقيقة وهذه المفاهيم هي:

التنمية المستدامة

يستخدم مفهوم التنمية الحديث ليشير الى عمليات التغير الايجابي في المجتمع ويستند الى خطط وبرامج علمية معدة ومدروسة للوصول الى الأهداف المرجوة (عبد الله ، ٢٠٠٤). أما مفهوم الاستدامة كتعريف تعني استجابة التنوع الحيوي بجميع عناصره ليقابل متطلبات السكان كاستخدام الموارد لتحقيق التنمية الكاملة او الشاملة وانجاز صيانة الموارد الحية وإنتاجيتها لكل من الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وفقاً لهذه الظروف الهيكلية.

وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة أو المتواصلة ، والذي يجمع الاقتصاديون على تعريفه على أنه تلك التنمية المبنية على الادارة الجيدة للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم المساس بمستقبل الأجيال القادمة ، ولعل هذا المفهوم في إطاره العام هو مفهوم بيئي في الأساس ، ولكنه تحول إلى مفهوم تنموي شامل يراعي ثلاثة محاور أساس ، وهي المحور الاجتماعي الإنسان ، المحور الاقتصادي والمحور البيئي ، فالتنمية المستدامة تعنى أساساً بتحسين نوعية الحياة البشرية دون استنزاف للمصادر الطبيعية واستغلالها فوق قدرتها الطبيعية. وتعني تنمية الإنسان الذي هو رأس المال الحقيقي هدفاً وغاية نهائية مطلقة ، عن طريق توافر وإشباع جميع حاجاته المادية وغير المادية وتوافر الظروف والأجواء المجتمعية التي تحقق له قدراً من الاستمتاع بحقوقه كإنسان (جبر ، ٢٠٠٩). وقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة ، ندرج منها ما يأتي:

١. التنمية المستدامة تعني «تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة» (اللجنة العالمية للتنمية المستدامة ، ١٩٨٧).

٢. التنمية المستدامة تعني «إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة ، أو تحسينها لكي يمكن الأجيال المقبلة من أن تعيش حياه كريمة أفضل» (مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في قمة ريو دي جانيرو ، ١٩٩٢).

٣. التنمية المستدامة تعني «الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي ، وتحقيق الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة» (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، ٢٠١٤).

ومن هنا ندرك أنه ليس هناك اتفاق محدد حول تعريف التنمية المستدامة ، ولكن جميعها تؤدي إلى المفهوم نفسه ، الذي يعرف التنمية المستدامة بأنها مفهوم شامل لتلبية احتياجات البشر في الوقت الحالي وتحسين ظروفهم المعيشية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها ، ولها ثلاث أركان مترابطة ، هي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة ، وهو المفهوم الذي يتبناه هذا البحث.

خصائص التنمية المستدامة

حدد مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في جانيرو عام (١٩٩٢) خصائص التنمية المستدامة فيما يأتي (لطفي ، ٢٠٠٥):

١. تنمية طويلة الأجل تعتمد على تقدير الإمكانات المتوافرة وتخطيطها لأطول مدة مستقبلية. ٢. تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية الموجودة.

٣. تراعي احتياجات البشر لتحسين نوعية حياتهم.

٤. تدعو إلى عدم استتراف الموارد الطبيعية أو تلوثها والحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة.

٥. تنسق سياسات استخدام الموارد مع توجيه الاستثمارات والبدائل التكنولوجية لتحقيق تنمية متكاملة.

أبعاد التنمية المستدامة

تُعَدْ التنمية المستدامة ثلثية الأبعاد ذات ترابط وتداخل في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والترشيد للموارد ، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، وهناك من يضيف بعداً رابعاً ويسمى بالبعد التكنولوجي ، وهذه الأبعاد هي (غنيم و أبوزنط ، ٢٠٠٨):

١. البعد البيئي للتنمية المستدامة

يعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث وتمكينها من توافر مستوٍ معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن ، وان هذا البعد يتضمن:

أ. المحافظة على الموارد المائية عنً طريق تقليل الهدر وانشاء السدود لخزن المياه والمحافظة على المياه الجوفية وكذلك العمل على تحسين شبكات المياه والصرف الصحي وتحسين نوعية مياه الشرب.

ب. عدم المخاطرة باستخدام كل ما من شأنه احداث تغييرات كبيرة في المناخ العالمي (حماية المناخ من الاحتباس الحراري) ، فالإشعاعات المختلفة والمخلفات النووية والكيمياوية تؤدي الى حدوث اثار سلبية وتغيرات مناخية تؤثر على الحياة في الكرة الارضية. فالهدف الاساس للتنمية المستدامة العمل على ايجاد بيئة خضراء خالية من التلوث وحماية البيئة من جميع الاثار السلبية لجميع المخلفات الصناعية.

٢. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة

وهو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس عن طريقها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية. ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات المتعلقة بالمستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة واستمرارها من حيث:

أ. توافر الحكم الصالح للمجتمع ويتم اختياره بأسلوب ديمقراطي وان تكون المشاركة في الحكم من قبل جميع افراد المجتمع.

ب. توافر الاحتياجات الأساس من خدمات صحية وبرامج تعليمية متكاملة من المراحل الأولية إلى المراحل العليا.

ج. السيطرة والتحكم في النمو السكاني وتوزيع السكان والاهتمام برعاية وتكوين الأسرة بشكل عام.

٣. البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

ينبع البعد الاقتصادي من أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية. ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على البيئة ، من حيث:

أ. الحفاظ على معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية.

ب. توجيه الموارد من اجل الاستغلال الامثل لتحسين ورفع مستويات المعيشة (القضاء على الفقر).

ج. تقليل الفوارق والتفاوت في توزيع الدخول بين الاغنياء والفقراء (الحد من التفاوت في توزيع الدخول).

٤. البعد التكنولوجي للتنمية المستدامة (البعد الإداري والتقني)

إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل تمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد ، وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات ، واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخلياً. ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات الآتية:

أ. استعمال التكنولوجيا الانظف في الصناعة: اذ ان انتشار الصناعات والمنشآت ادى الى زيادة التلوث ، ففي البلدان المتقدمة يتم الحد من تدفق التلوث او مكافحة التلوث البيئي عن طريق فرض غرامات مالية كبيرة او وضع اجراءات وقوانين صارمة على المنشآت من اجل تقليل التلوث.

ب. تبني التكنولوجيا العالية: ان التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية كثيراً ما تكون اقل كفاءة واكثر تسببا للتلوث من التكنولوجيا المستخدمة في البلدان الصناعية.

عن طريق مراجعة مؤشرات أبعاد التنمية المستدامة نستطيع القول أن تلك المؤشرات تُعَدْ جزءاً لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة ، وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد والثروات الطبيعية ، والخدمات البيئية والاجتماعية ، وفرص التنمية المستقبلية سواءً كانت إيجابية أو سلبية. وبتوافر بيئة آمنة مستقرة مؤاتية لإحداث عملية التنمية المستدامة يكون هناك ارتباط شديد بين قدرة على تحقق أهداف التنمية المستدامة ، وبين حجم الأمن (الخدمة الامنية) الذي تنعم به بما يجعل من ارتباط التنمية المستدامة بالخدمة الامنية مسألة جوهرية في حالة تأثير الأوضاع التنموية على أمن وبقاء الدولة ذاته.

وقد استخدم الباحثون الاقتصاديون عدة طرائق ومؤشرات في محاولة منهم لقياس التنمية المستدامة على مستوى كل دولة ، وعلى مستوى العالم ، إذ أن الآثار المترتبة في دولة ما تنتقل تلقائياً إلى كل دول العالم خاصة فيما يتعلق بالآثار البيئية. ونظراً لتعدد مؤشرات قياس التقدم في تحقيق التنمية المستدامة ، يستخدم الباحث مقياس المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة التي وردت في دراسة (الامم المتحدة ، ٢٠٠١) ، وهي:

١. الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية: المشتركون في الانترنت ، الوسطاء ، والحواسيب الشخصية. يقيس هذا المؤشر مدى مشاركة البلدان في عصر المعلومات (عدد المشتركين في الانترنت لكل ١٠٠٠ شخص ، عدد الوسطاء لكل ١٠٠٠ شخص ، وعدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠٠ شخص).

٢. الحصول على المعلومات تبين هذه المؤشرات مدى حصول السكان على المعلومات (عدد أجهزة التلفاز لكل ١٠٠٠ نسمة ، والراديو لكل ١٠٠٠ نسمة ، وعدد الصحف اليومية لكل ١٠٠٠ نسمة).

٣. الحصول على وسائل الاتصال: يُعَدْ هذا المؤشر اعمّ مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في اي بلد خطوط الهاتف الرئيسة (عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل ١٠٠٠ نسمة).

٤. العلم والتكنولوجيا: العلماء والمهندسون في مجال البحث والتطوير (عدد العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون نسمة. والانفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي).

جودة الخدمة الامنية

قبل التطرق إلى تعريف جودة الخدمة الامنية نعرف الجودة والخدمة. فالجودة عرفتها على إنها درجة تلبية مجموعة الخصائص

المورثة في الخدمة لمتطلبات الجمهور. أما الخدمة فتعني كل فعل أو إجراء يمكن لطرف أن يقدمه لطرف آخر ويكون أساساً غير ملموس ، ولا ينتج منه تملك لأي شيء ، وقد يرتبط أو لا يرتبط تقديمه بمنتج مادي (Kotler, ١٩٩٧). والخدمة الامنية هي مجموعة من الخصائص الضمنية (المواطن) والخصائص الخارجية (المجتمع) التي يجب ان تتوافق مع احتياجات ومتطلبات الجمهور عن طريق اضفاء مجموعة من المزايا والمنافع والخصائص على كل خدمة. وتعرف جودة الخدمة الامنية بانها معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة الامنية مع توقعات الجمهور أو الفرق بين توقعات الجمهور وأداركهم للأداء الفعلي للخدمة. ويتضح من التعريف إنه يركز على الجودة من منظور الجمهور (Hoffman, Bateson, ٢٠١١). مفهوم الجودة في هذا الاتجاه يركز على ادراكات الجمهور ، واستناداً لذلك تشكل الخدمة في ضوء توقعات الجمهور ، وتعبر عنها ، أي ان مفهوم جودة الخدمة الامنية يختلف عن مفهوم الخدمة بشكل عام. وتتصف الخدمات التي تقدمها أجهزة الشرطة بأن لها طبيعة خاصة بها تختلف عن بقية أجهزة القطاع العام في الحكومات ، لكنها ذات طبيعة في كل الدول تكاد تتشابه مع بعضها البعض في وظيفتين أساسيتين هما الأمن والسكينة ، وتختلف في واجبات أخرى ، وذلك حسب القوانين الناظمة لها (الطراونه ، ٢٠١١).

تتولى المؤسسة الامنية عملية مراقبة جودة الخدمة المقدمة إذ إن الجمهور ليس له علاقة فقط يحصل على الخدمة ، لذلك عليها أن تتخذ الإجراءات والوسائل الفاعلة لتقديم الخدمة بالشكل المطلوب ، وفي حالة حدوث خلل فيها عليها أن تقدم الإقناع إلى الجمهور للخل الحاصل والتخفيف عن الحالة. ويتضح مما سبق إن جودة الخدمة الامنية تتعلق بذلك التفاعل بين الجمهور والاجهزة الامنية التي تقدم الخدمة الامنية ، إذ يرى الجمهور جودة الخدمة عن طريق مقارنته بين ما يتوقعه والأداء الفعلي للخدمة. ولقياس مستوى جودة الخدمة الامنية التي تقدمها أجهزة الشرطة ، يستخدم الباحث مقياس جودة الخدمة الذي وضع من قبل (Parasuraman & Berry, ٢٠٠٢) عن طريق أبعاد رئيسة تم الاعتماد عليها كأساس في القياس ، لأن الجودة في الخدمات الامنية لم تعد خاضعة للاعتبارات أو الاجتهادات الشخصية البحتة وهي:

الملموسية: وهي كل ما يتعلق بالمواد الملموسة مثل التجهيزات والمعدات والقاعات وأماكن وقوف السيارات ومظهر المؤسسة العام.

الاعتمادية: وهي مدى تنفيذ الأعمال في الوقت المناسب واهتمام المؤسسة بالإجابة على استفساراتهم وتنفيذ الأعمال بشكل صحيح فضلاً عن التوثيق الدقيق.

الاستجابة: وتعني الرغبة ومساعدة الجمهور وتطوير الخدمة المقدمة ، مثل دقة المواعيد ومدة الانتظار لأداء الخدمة والاستعداد الدائم لمساعدة الجمهور(الزبائن).

الأمان: ويعني معرفة الموظفين ومجاملاتهم وإعطاء الثقة والأمان

العاطفة: ويعني مستوى العناية والاهتمام الشخصي المقدم للجمهور(الزبائن).

جودة الخدمة الامنية والتنمية المستدامة

الأمن يعني مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقراراها ، ويكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات ، ليس فقط في مجال الأمن والسلامة ، ولكن في مختلف مناحي الحياة. والتنمية تعني المنهجية العلمية باستخدام تقنية المعلومات لتلبية احتياجات وأهداف محددة فإن الاستراتيجية الأمنية واستراتيجية التنمية هما صنوان ، وكلاهما يخطط ليحقق أهداف الاستراتيجيات الأمنوتنموية (أمنية وتنموية) متوسطة وبعيدة المدى ، للوصول إلى أمن مستدام وتنمية مستدامة. التأثير متبادل وارتدادي بين الأمن والتنمية ، فالخلل التنموي وعدم تحقيق متطلبات المواطن يزيدان من معدلات الجريمة ، وإحدى المهام الرئيسة لقطاع الأمن هي منع الجريمة قبل وقوعها. لذلك تسعى المؤسسة الأمنية إلى الحفاظ على التفعيلة التنموية وسرعة تدفق مخرجاتها لخفض معدلات الجريمة ، عن طريق منعها قبل وقوعها. ولن تستطيع أن تفعل ما لم تعرف وتُلِم بتفاصيل الخطط التنموية لتعد برامجها وخططها لتوفير الأمن والحماية والسلامة لها. ولن تتحقق هذه الأمنية التنموية إلاَ في ظل إطار أمني وارف وشامل ، يحقق لها الاستقرار ، ويحيطها بسياج أمني يميزه الإبداع والابتكار والأصالة والمهنية ، ويساعد على توظيف الطرق والوسائل والنهايات والسياسات المتبناة لتحقيق الأهداف المرجوة. فالعلاقة بين الأمن والتنمية في ضوء الاستراتيجيات الأمنوتنموية تزيد من حجم الاستثمارات وتُفعِل الاقتصاد ، وتوفر الفرص الوظيفية ، وتقلل من معدلات الجهل والفقر والمرض، وتساعد على التوسع العمراني ، وبناء المؤسسات واتساع المرافق الخدمية ، ومن ثم تحقق الرفاهية المنشودة ، التي تسعى القيادة السياسية جاهدة لتحقيقها. إذ يُجمِع الفكر التنموي والفكر الأمني على قوة علاقتهما بالانتماء والنمو والبناء ، فالاستراتيجية الأمنية تشترط الكوادر الوطنية المؤهلة المحترفة المطورة لذاتها، وفق مقتضيات المتطلبات العصرية والتقنية الآنية. والاستراتيجية التنموية تتطلب تجنب الديون العامة المُقيدةَ لها في المديات المستقبلية، والمُدمرة لخططها، كما أنها تسعى لتوفير المدخرات المحلية، وتحافظ على المستوى المعيشي للمواطن بما يحفظ له آدميته وكرامته ، في ظل تنمية مستدامة ، مرتكزة على تحقيق العدالة الاجتماعية والجغرافية. وبذلك نسعى إلى تحقيق التوازن الاستراتيجي بين الاستراتيجية التنموية والاستراتيجية الأمنية.

يظهر أنه لن تتحقق أهداف الاستراتيجيات الأمنوتنموية (أمنية وتنموية) متوسطة وبعيدة المدى ، للوصول إلى أمن مستدام وتنمية مستدامة ، إلاَ في ظل إطار أمني وارف وشامل ، يحقق لها الاستقرار ، ويحيطها بسياج أمني يميزه الإبداع والابتكار

والأصالة والمهنية ، ويساعد على توظيف الطرق والوسائل والنهايات والسياسات المتبناة لتحقيق الأهداف المرجوة. كما يظهر بأن العلاقة بين الخدمة الامنية والتنمية المستدامة علاقة طردية فلا تتحقق عملية التنمية المستدامة بغياب عامل الامن لأن مفهوم الخدمة الامنية اوسع من التفسيرات الضيقة التي رسمت الى الآن بانه امن خفض معدلات الجريمة ، ، بل هو ابسط من هذه التعقيدات واشمل لحياة كل فرد من البشر وامس بحاجاتهم اليومية وهو التماس الامن في حياتهم اليومية ، وحمايتهم من خطر المرض والجوع والبطالة والصراع الاجتماعي والقمع السياسي والمخاطر البيئية ، وعند تحقق كل ذلك نصل الى ايجاد بيئة آمنة مستقرة مؤاتية لإحداث عملية التنمية المستدامة. أن تحقيق تنمية مستدامة بمستوٍ عال للوصول إلى تحقيق حياة الرفاهية التي يجب أن يتمتع بها جميع المواطنين من مستوى معيشي لائق وحياة كريمة ومستوى صحي ومعرفي متقدم ليس بالشيء المستحيل ، وإنما يحتاج إلى عمل دؤوب ونشيط ، وتضافر جهود كل المواطنين ، ورفع مستوى الشعور بالمواطنة الحقيقية حتى يستتب الأمن ويسود الاستقرار ، وبذلك يصبح العراق بيئة آمنة مؤاتية للتنمية ، خاصةً وأنه يمتلك كل المقومات والمتطلبات الضرورية لإحداث عملية التنمية المستدامة بصورة ناجحة من إمكانات وقدرا ت وموارد مادية وبشرية.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن الأهمية القصوى لجودة الخدمة الامنية تنبع من كونها أحد العناصر التي يهيئ البيئة الصالحة لتحقيق لنموَ اقتصادي مستدام , وعلى صعيد آخر تعزز جودة الخدمة الامنية الثقة واحترام التقاليد بين أفراد المجتمع , وهو الأمر الذي سيؤدي حتما إلى خلق نواة استراتيجية للوصول إلى تنمية مستدامة. وإن جودة الخدمة الامنية في الأساس سوف تتحقق عن طريق التنمية المستدامة وليس عن طريق الأسلحة. وتتضح جوانب العلاقة بين جودة الخدمة الامنية وتحقق التنمية المستدامة فيما نسميه جودة الخدمة الامنية ، التي تشير الى مستوى المرغوب من الخدمة الامنية الذي يعكس ما يريده الجمهور ، كما انه يوضح مستوى الخدمة الامنية الكافي ، والمقياس الذي يرغب الجمهور بقبوله ، ومستوى الخدمة الامنية المأمول تقديمه.

المبحث الثالث

عرض وتحليل النتائج

استخدم الباحث أسلوب التحليل العاملي الذي يساعد على الوصول الى نتائج العلاقة بين المتغيرات التي تمثل الاسئلة التي تم توجيهها في استمارة الاستبانة بدلالة المتغيرات الاساس التي تمثلها الفرضية الرئيسة للبحث ، وذلك بغرض معرفة ما إذا كانت المتغيرات المتمثلة بالأسئلة التي لها علاقة بالفرضية وقياس مدى تأثيرها في تحقق اهداف التنمية المستدامة.

ت	الفقرة	نسبة التأثير في التنمية المستدامة
1	التجهيزات والمعدات والقاعات وأماكن وقوف السيارات ومظهر المؤسسة العام (وهي كل ما يتعلق بالملموسية).	0.88
2	مدى تنفيذ الأعمال في الوقت المناسب واهتمام المؤسسة بالإجابة على استفساراتهم وتنفيذ الأعمال بشكل صحيح فضلاً عن التوثيق الدقيق (وهي كل ما يتعلق بالاعتمادية).	0.84
3	مدى استجابة العاملين لحاجات الجمهور (الزبائن) مثل دقة المواعيد ومدة الانتظار لأداء الخدمة والاستعداد الدائم لمساعدة الجمهور (الزبائن) (وهي كل ما يتعلق بالاستجابة).	0.76
4	مدى شعور الزبائن بالأمان والثقة بتعاملهم مع العاملين بالمؤسسة (وهي كل ما يتعلق بالأمان).	0.65
5	اهتمام العاملين بالجمهور (الزبائن) وتعاملهم باحترام وتقدير ومعرفة احتياجات الجمهور (الزبون) وتلبيتها (وهي كل ما يتعلق بالعاطفة).	0.46
6	**نسبة جودة الخدمة الامنية الكلية**	0.71

ت	الفقرة	نسبة التأثير في جودة الخدمة الامنية
1	الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية	0.73
2	حصول السكان على المعلومات	0.56
3	الحصول على وسائل الاتصال	0. 67
4	العلم والتكنولوجيا	0.83
5	نسبة تحقق اهداف التنمية المستدامة الكلية	0.69

بعد أن استخدم الوسط الحسابي المرجح ، وذلك لمقارنته بالوسط الفرضي والتوصل الى التحديد الدقيق لاتجاه الفقرة سواءً باتجاه الاتفاق أو عدم الاتفاق. وقد أخذت جميع المتغيرات أكثر من (٣٠٪) كنسبة تأثير ، وذلك يعني أن المتغيرات المتمثلة بأسئلة استمارة الاستبانة تمثل الدراسة أفضل تمثيل ، وسوف يتم أخذ هذه المتغيرات بنسبة (١٠٠٪) بنظر الاعتبار والعمل على تفسير نتائجها.
أن تأثير أبعاد (مؤشرات) جودة الخدمة الامنية في تحقق جودة الخدمة الامنية ، وتأثير أبعاد (مؤشرات) التنمية المستدامة في تحقق اهداف التنمية المستدامة ، ومن ثم تأثير جودة الخدمة الامنية في تحقق اهداف التنمية المستدامة يوضحها الجداول رقم (١،٢) ، وبحسب ترتيب الفقرات الخاصة بكل منهما ، ووفقاً لنسبة تأثير كل فقرة.

يتضح لنا من الجدول رقم (١) تأثير فقرات جودة الخدمة الامنية (الملموسية ، الاعتمادية ، الاستجابة ، الأمان ، والعاطفة) في التنمية المستدامة ، وحسب تسلسلها من الاكبر الى الاصغر أذ كان اكبرها تأثيراً الفقرات المتعلقة بالملموسية التي بلغت (٠,٨٨) ، وأصغرها تأثيراً الفقرات المتعلقة بالعاطفة التي بلغت (٠,٤٦). ومن هنا نصل الى إن كل الفقرات الواردة في الجدول رقم (١) ذات تأثير جوهري حسب تسلسلها في جودة الخدمة الامنية في اجهزة الشرطة عينة البحث المتعلقة بنسبة جودة الخدمة الامنية الكلية ، التي بلغت (٠,٧١) ، واثرها في تحقق اهداف التنمية المستدامة.
وكذلك يتضح لنا من الجدول رقم (٢) تأثير فقرات تأثير أبعاد (مؤشرات) التنمية المستدامة (الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية ، حصول السكان على المعلومات ، الحصول على وسائل الاتصال ، العلم والتكنولوجيا) في جودة الخدمة الامنية ، وحسب تسلسلها من الاكبر الى الاصغر أذ كان اكبرها تأثيراً الفقرات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا التي بلغت (٠,٨٣) ، وأصغرها تأثيراً الفقرات المتعلقة بحصول السكان على المعلومات التي بلغت (٠,٥٦). ومن هنا نصل الى إن كل الفقرات الواردة في الجدول رقم (٢) ذات تأثير جوهري حسب تسلسلها في جودة الخدمة الامنية لعينة البحث المتعلقة بنسبة تحقق اهداف التنمية المستدامة الكلية ، التي بلغت (٠,٦٩) واثرها في جودة الخدمة الامنية.
ويتضح لنا من وصف متغيرات البحث ، التي تم احتسابها على أساس إجابات عينة البحث عن الاسئلة الواردة في استمارة الاستبانة ، وقد تم بالاعتماد على هذه الاجابات التوصل الى وجود تأثير متبادل وارتدادي بين جودة الخدمة الامنية وتحقق اهداف التنمية المستدامة ، لاسيما ان نسبة جودة الخدمة الامنية الكلية بلغت (.٧١) ، ونسبة تحقق اهداف التنمية المستدامة الكلية بلغت (٠,٦٩) ، وهما نسب مؤثرة في دفع التنمية المستدامة نحو تحقق اهدافها، وذلك يدل على قبول الفرضية الرئيسة للبحث.

الاستنتاجات

توصل البحث في ضوء النتائج إلى أهم الاستنتاجات وهي:

١. وجود تأثير متبادل وارتدادي بين أبعاد جودة الخدمة الامنية (الملموسية ، الاعتمادية ، الاستجابة ، الأمان ، والعاطفة) وتحقق اهداف التنمية المستدامة ، ويستنتج منها اهتمام إدارة المؤسسة الامنية على تقديم الخدمات بالجودة التي يتوقع إنها تلبي طموح الجمهور (الزبائن) ، وتحقق رضاهم وتوثر بهم فينعكس على رضاهم.
٢. وجود تأثير متبادل وارتدادي بين أبعاد التنمية المستدامة (الحصول على المعلومات بالوسائل الإلكترونية ، حصول السكان على المعلومات ، الحصول على وسائل الاتصال ، العلم والتكنولوجيا) وجودة الخدمة الامنية ، ويستنتج منها وجود اهتمام لدى الإدارة العليا في المؤسسة الامنية بتحديد شواهد ومؤشرات لتحقق اهداف التنمية المستدامة.
٣. بهدف تحقق اهداف التنمية المستدامة يجب الاهتمام بتحسين جودة الخدمة الامنية لأنه ينعكس على ويؤثر في العلاقة بين جودة الخدمة المقدمة ومدى تحقق اهداف التنمية المستدامة.
٤. الإخفاق في تحقق اهداف التنمية المستدامة يحدث خللاً أمنياً ، والإخفاق في تحسين جودة الخدمة الامنية يقود إلى العنف فيتعزز هذا الإخفاق.
٥. أن لكلاً من التنمية المستدامة والخدمة الامنية بناء مفهومي واضح ، ولكنهما متكاملان ، ولابد من التأكيد على ان بناء وتدعيم

جودة الخدمة الامنية يمكن أن تعززه تحقق اهداف التنمية المستدامة والعكس.

التوصيات

يوصي الباحث بـــ:

١. ضرورة الاعتماد والاهتمام بتحسين جودة الخدمة الأمنية المقدمة لتوافر بيئة أمنية مناسبة تمكن التنمية من أن تُعنى بتوظيف موارد الدولة ولسنوات قادمة لسعادة ورفاهية المواطن.

٢. إيجاد كوادر أمنية شمولية ملمة بالقضايا الاقتصادية والمالية والفكرية والتجارية وغيرها ، تعرف وتُلِم بتفاصيل الخطط التنموية لتعد برامجها وخططها لتوفير الأمن والحماية والسلامة لها.

٣. وضع خطة للقيام بمراجعة استراتيجية لكل من استراتيجية التنمية والاستراتيجية الأمنية ، وبمشاركة مؤسسية فاعلة ومنهجية مستدامة.

٤. أن تهتم إدارة المؤسسة الامنية بكيفية تسهيل إجراءات العمل وتقليل وقت تقديم الخدمة للجمهور (الزبائن) عن طريق تحفيز العاملين ومنحهم التمكين المطلوب لأداء أعمالهم بجودة ، وان يتم العمل على توجيه جميع العاملين في المؤسسة الامنية بضرورة احترام الجمهور (الزبائن) ، وان يكون التعامل على أساس الشراكة ، وان يحاول العاملين الحصول على المعلومات والمقترحات أو المشاكل بهدف تحسين تقديم الخدمات وكسب رضا الجمهور (الزبائن).

٥. إيجاد معايير لجودة الخدمة الأمنية بعد تحديد نوعية الخدمة المطلوب تقديمها لأن كل وظيفة لها طبيعتها وظروفها الخاصة بها.

المصادر

- قانون وزارة الداخلية رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦.
- الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، (٢٠٠١) ، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الإسكوا: تحليل النتائج ، نيويورك.
- مؤسسة التمويل الدولي ، مجموعة البنك الدولي ، (٢٠١٢) ، معايير الأداء المعنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية.
- الجزائري ، صفاء محمد هادي و محمد ، علي غباش و شتيت ، بشرى عبدالله ، (بلا سنة نشر) ، قياس وتقييم جودة الخدمات الصحية دراسة تطبيقية في مستشفى الفيحاء العام – البصرة
- الطراونه ، حسين أحمد ، (٢٠١١) ، مفاهيم الجودة في عمل الأمن ، كلية الأمن ، الكويت.
- تيشوري ، عبد الرحمن ، (٢٠٠٥) ، النمو والتنمية أوهام نظرات مقترحات ، الحوار المتمدن العدد (١٣١٤).
- جبر ، وليد عبد ، (٢٠٠٩) ، «الأمن الإنساني والتنمية البشرية المستدامة» «العراق إنموذجاً» ، مجلة كلية التربية العدد السادس.
- سلطان ، وفاء علي ، (٢٠١٣) ، أبعاد جودة الخدمات الصحية من وجهة نظر المستفيدين دراسة تطبيقية في مجموعة من المستشفيات الأهلية في محافظة البصرة ، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الخامس ، العدد العاشر.
- عطوي ، عبد الله ، (٢٠٠٤) ، السكان والتنمية البشرية ، دار النهضة العربية ، بيروت.
- ذيب ، ريده و مهنا ، سليمان (٢٠٠٩) ، التخطيط من أجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس والعشرون.
- غنيم ، عثمان محمد و أبو زنط ، ماجدة (٢٠٠٨) ، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن ، العدد (١).
- Parasuraman, A., Zeithaml, V., & Berry, L .(٢٠٠٢). SERVQUAL: a multiple-item scale for measuring consumer perceptions of service quality. Retailing: critical concepts ,٦٤(١), ١٤٠.
- http://www.alriyadh.com/٥٥٩٩٩٣
- Author

Personal Information

Name: Emad Harash

:Education

PhD in accounting information system, College of admin and Economics, University of Basra –

Higher Diploma in specialization of taxes, Post graduate Institute of Studies Accounting and Finance, University –
.of Baghdad

B.Sc. accounting, College of admin and Economics, University of Baghdad –

:Publications

١. Harash, E., Alsaad, F. J., & Ahmed, E. R (٢٠١٣) a. Moderating effect of market practices on the government policy–Performance relationship in Iraq SMEs. In Proceedings from ٤th Global Conference for Academic Research on Economics, Business and Management (GCAR–EBM). Kuala Lumpur, Malaysia.

٢. Harash, E., Alsaad, F. J., & Ahmed, E. R (٢٠١٣) b. Moderating Effect of Market practices on the Government Policy–Performance Relationship in Iraq SMEs, American Journal of Economics ,٣(٥), ١٢٥–١٣٠.

٣. Harash, E., Alsaad, F. J., & Ahmed, E. R (٢٠١٣) c. Moderating Effect of Government Policy on the Market Practices–Growth Relationship in Iraq SMEs. Open Science Repository Business Administration, (open–access), e٧٠٠٨١٩٨٣.

٤. Harash, E (٢٠١٣) d. Impact of Government policies in the Influence of Market practices on Financial Performance of small and medium enterprises (SMEs) in Iraq, journal Akuntansi & Basins ,١٣ ,(٢).

٥. Harash, E., Al–Timimi, S. N., Alsaad, F. J., Al–Badran, A. Y. Z., & Ahmed, E. R (٢٠١٤) a. Contingency Factors and Performance of Research and Development (R&D): The Moderating Effects of Government Policy. Journal of ,Asian Scientific Research ,٤(٢), ٤٧–٥٨.

٦. Harash, E., Al–Tamimi, K., & Al–Timimi, S (٢٠١٤) b. The Relationship Between Government Policy and Financial Performance: A Study on the SMEs in Iraq. China–USA Business Review ,١٣(٤), ٢٩٠–٢٩٥.

٧. Harash E., Al–Timimi, S., & Alsaadi, J (٢٠١٤) c. The Influence of Finance on Performance of Small and Medium Enterprises (SMES). International Journal of Engineering and Innovative Technology (IJEIT), ٤(٣), ١٦١–١٦٧.

٨. Harash E., Al–Timimi, S., & Alsaadi, J (٢٠١٤) d. Effects of Financing on Performance of small and medium enterprises (SMEs). International Journal of Management (IIJM), ٢, (١٠).

٩. Harash, E., Al–Timimi, S., & Radhi, A. H (٢٠١٤). The Influence of Accounting Information Systems (AIS) on Performance of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Iraq. Journal of Business and Management ,٣(٤), ٤٨–٥٧.

١٠. Harash E., Alsaadi, J., & Al–Timimi, S (٢٠١٤). Financial Performance of SMEs – Evidence on the Influence of Environmental Uncertainty: A Conceptual Framework. Journal China–USA Business Review ,١٣ ,(٨), ٥٤٠–٥٤٥.

١١. Harash, E (٢٠١٥). The Role of Environmental Uncertainty in the Link between Accounting Information System and Performance Small and Medium Enterprises in Iraq. Global Journal of Management And Business Research, ١٥(٢).

المؤلفات

- الحرش ، عماد ، (٢٠١٤) «المالية العامة» ، العراق.

- الحرش ، عماد ، (٢٠١٥) «التأهيل العلمي والاعدادي المهني للموظف الحكومي» تنمية بشرية ، مطبعة السيما ، العراق.

الاقتصاد المعرفي كآلية توطين اهداف التنمية الحضرية المستدامة
التنمية الحضرية القائمة على المعرفة ودورها في تحقيق مدن المعرفة المستدامة

الباحث: د. صفاء الدين حسين السامرائي
استاذ مساعد
قسم هندسة العمارة/ الجامعة التكنلوجيا
العراق- بغداد

الباحث: شذى سليم عبد الصاحب
طالب دراسات عليا/ ماجستير
قسم هندسة العمارة/ الجامعة التكنلوجيا
العراق- بغداد

٢.ملخص البحث:

التنمية المستدامة هو مصطلح اقتصادي اجتماعي يعني تطوير وسائل الإنتاج بطرق لا تؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية لضمان استمرار الإنتاج للأجيال القادمة تلبية لاحتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة . وتستند أهداف التنمية الحضرية المستدامة إلى نجاح الاهداف الإنمائية للألفية من خلال القضاء على الفقر بجميع انواعه وتعزيز الرخاء وحماية البيئة والتطور العمراني، وتتطلب هذه الاهداف تبني الاستراتيجيات الخاصة بالنمو الاقتصادي والتي تلبي مجموعة من المتطلبات الاجتماعية شاملة الصحية، التعليم، وفرص العمل. ومر النمو لاقتصادي بمجموعة من التحولات في التنظيم المكاني للمدينة، وصولا الى القرن الواحد والعشرين حيث أنتجت المعرفة والعمل المعرفي في الشبكات العالمية في مستوى لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية.

ومن خلال المعرفة تحققت معظم التحولات العميقة والمهمة في كل مجالات الحياة لما لها من علاقة عضوية بتنمية المجتمعات الانسانية العمرانية، فالمعرفة هي احد المكتسبات المهمة للاقتصاد والمجتمع والمدينة. لذا فإن من المهم جدا الاستثمار الأمثل برأس المال الفكري والبشري، وتحويله إلى قوة إنتاجية تسهم في تنمية أداء الفرد، ورفع كفاءة المؤسسة والهيكل العمراني للمدينة ومن هنا ظهر ما يعرف اليوم بالمجتمع القائم على المعرفة. ومع دخول شبكة الإنترنت بوصفها وسيلة جديدة لتسويق المعلومات، سعت

المجتمعات العربية للحاق بركب التطور المعرفي. وبالتالي دخول الاقتصاد المعرفي بوصفه منافساً قوياً للاقتصاد التقليدي. واصبح اعتماد البلدان على الاقتصاد المعرفي هو السبيل الوحيد لمواجهة هذه التحديات واصبحت بذلك المعرفة أساس التنمية الحضرية واقامة مدن المعرفة المعاصرة. وبالتالي تحديد القوى الدافعة لنمو المدينة والقدرة التنافسية الحضرية. وازدادت المعرفة في التنمية، ولا سيما في المدن التي تزداد فيها مصادر المعرفة، والتحول نحو تنمية حضرية قائمة على المعرفة. وجعلت كل من هذه التحديات الجديدة المخططين والمصممين في المناطق الحضرية يدركون الحاجة إلى وجود توازن سليم بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية لنمو المدينة. واصبح التخطيط لقضايا التنمية القائمة على المعرفة - تحول موارد المعرفة في التنمية المحلية - أفضل أساس لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة. ومن خلال المحور الخاص والمتمثل بالاقتصاد المعرفي تحددت المشكلة البحثية «وجود قصور معرفي عن دور الاقتصاد المعرفي المرتبط بالتنمية الحضرية القائمة على المعرفة في تحقيق التنمية المستدامة للمدن» ليبرز هدف البحث «اعتماد الاقتصاد المعرفي المرتبط بالتنمية الحضرية القائمة على المعرفة كاحد آليات توطين اهداف التنمية الحرية المستدامة في مدن المعرفة»

وتتلخص الفكرة العامة للبحث:

التنمية المستدامة
- تطوير وسائل الانتاج
- حقيق اهداف التنمية المستدامة

اهداف التنمية المستدامة
- القضاء على الفقر بجميع انواعه وتعزيز الرخاء وحماية البيئة
- تبني الاستراتيجيات الخاصة بالنمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي
- التطور التكنلوجي وأنتاج المعرفة والعمل المعرفي
- التحولات العميقة والمهمة في الاقتصاد

المعرفة
- الاستثمار في رأس المال الفكري والبشري والابداعي
- دخول الاقتصاد المعرفي

الاقتصاد المعرفي
- الصادرات المعتمدة على المعرفة
- التنمية الحضرية لقائمة على المعرفة

التنمية الحضرية القائمة على المعرفة
- تحولات رأس المال الفكري ورأس المال الحضري
- توازن سليم بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لنمو المدينة
- تحول موارد المعرفة في التنمية المحلية لتحقيق التنمية المستدامة

٣. الاقتصاد القائم على المعرفة

١,٣ تعريف الاقتصاد المعرفي (Knowledge Economy):

الاقتصاد المعرفي: يقصد به القيام باستخدام التقنيات التكنولوجية بالاضافة الى عملية توظيفها وذلك للسعي للوصول الى حياة متطورة بكافة المجالات والانشطة وذلك من خلال الاستفادة من التكنولوجيا بخدماتها وانواعها من انترنت وتطبيقات التقنية المعلوماتية، كما ان سبب نمو الاقتصاد في العالم والانتاج هي المعرفة، وذلك بعدة طرق وهي اما ان نقوم باستخراج وتحضير السلع والخدمات باستخدام المعلومات او عن طريق استخدام التقنية في السلع والخدمات القديمة اي التطوير عليها، كما ان هناك عدة عوامل ضرورية لنجاح الاقتصاد المعرفي وهي التعليم بالاضافة الى البحث والتطوير والابداع. وإن كل نشاط معرفي يهتم بالمعلوماتية والتقنية لابد له أن يتطلب وجود مكان معرفي أو منطقة معرفية knowledge space – knowledge zone في مدينة المعرفة. وتم إنشاء مصطلح KE للإشارة إلى الاقتصاد الإقليمي يقوده الصادرات ذات القيمة المضافة التي تم إنشاؤها من خلال البحوث والتكنولوجيا والقدرات العقلية. وتجدر الإشارة في المقام الأول للـ KE الى الثروة المعرفية الموجودة داخل المدينة، والتي يتم إنشاؤها من مؤسساتها التعليمية ومراكز البحوث والمؤسسات التجارية، والمبدعين. بالاضافة الى تركيزها على قضايا الاستدامة، حيث وضعت مجموعة من المعايير المعتمدة للمدن المستدامة القائمة على الاقتصاد المعرفي. ويجب الحصول على مستوى جيد من الجودة في كل معيار ليؤدي إلى إنتاج الازدهار، وتقديم المشاريع لجميع الناس.

واوضح Ergazakis من خلال تعريفاته ان KE هو موضوع متعدد التخصصات. تنطبق هذا السمة المتعددة الهيكلية أيضا على جميع الأنشطة المعرفية في KCs. ويمكن تفسير الأنشطة المعرفية على مستوى المدينة بأنها مزيج من الأنشطة العالمية من المعرفة والتي تحدث على نطاق محلي ولكن جنبا إلى جنب مع الديناميكيات الحضرية(Ergazakis, et al., ٢٠٠٦). بالنسبة Doyle يشمل KE تطوير رأس المال البشري والصناعات القائمة على المعرفة، (Doyle, et al., ٢٠١٤). بالاضافة الى جذب المواهب والاحتفاظ بها من خلال المعرفة. ومع تزايد المنافسة العالمية بين العديد من المدن لرفع مكانة معارفهم. تنقل الاقتصاديات الناشئة المعرفة والمواهب والشركات والاستثمار، الأمر الذي يفرض التنافس الدولي، وبخاصة مع ظهور التكنولوجيا Technology والتي قد تغير قواعد البحث والتعلم والابتكار. وتواجه المدن ايضا التحدي المتمثل في تعلم كيفية الاستخدام والاستفادة من هذه التقنيات الجديدة لدفع عجلة النمو ودعم التنمية المستدامة (Azua, ٢٠٠٨).

اذا يمكن القول أن النجاح الاقتصادي يعزز الانشطة المعرفية القائمة على ظهور التكنولوجيا، والتي توفر مستوى رفيع يزيد من الكفاءة الحياتية لأفرادها. وبالتالي دعم وتحفيز أفراد المجتمع وتشجيعهم على اكتساب المعرفة وتوظيفها من خلال مدن الاقتصاد القائم على المعرفة، ومن هنا تعاظم دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق التمية المستدامة والذى يتعدى الحدود الجغرافية والطبيعية للمدينة.

٢,٣ التكنولوجيا والاقتصاد المعرفي (Tarani): (ICT - Knowledge Economy، ٢٠١١)

تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في إنتاج المعرفة للاقتصاد القائم على المعرفة من خلال:

- المساهمة في تدوين المعرفة: بأعتماد مجموعة برمجيات تدوين المعرفة، والتي تسهم في تعزيز قدرتها في نشر الفعالية وبالنهاية التحول إلى منتج، بالاضافة الى وخفض تكلفة تدوين المعرفة.

- المساهمة في نشر وانتشار المعرفة: بأعتماد التقنيات التي تساعد على نشر المعرفة والمعلومات. وأبرزها شبكات الإنترنت والذي يعمل على خلق آفاقا جديدة في نشر المعرفة.

- المساهمة في إنتاج المعرفة: بأعتماد عدة طرق جمع كمية كبيرة من المعرفة في إطار زمني صغير، دون جهد وبتكلفة محدودة، التدريب على استخدام تكنولوجيات محددة من مسافات بعيدة، تسمح بالتفاعل بين الناس من مجتمعات المعرفة المستقلة والمختلفة، والتي تنتج عادة معارف جديدة، الوصول الى خلق المنتج النهائي، مما يتيح اتصال أسرع وفوري بين العلماء والأوساط الأكاديمية والمصممين ومطوري المنتجات والموردين والمستهلكين وما إلى ذلك مع تطوير جمع البيانات الطويلة وانظمة الاعداد، وذلك بفضل الجيل الثالث للإنترنت وربط البيانات.

الاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي يدور حول الانتاج المعرفي من خلال المشاركة للحصول على المعرفة، ونقلها، وتوظيفها، وتوليدها، واستخدامها، وذلك بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، بأعتماد الخدمات المعلوماتية، وتطبيقات التكنولوجية المتطورة ، واستخدام العقل البشري كرأس للمال البشري والفكري، وتوظيف البحث العلمي، لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجامًا مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي وصولا الى تحقيق مستوى عالي من جودة الحياة (رفاهية المجتمع).

تتلخص ادوات الاقتصاد المعرفي:

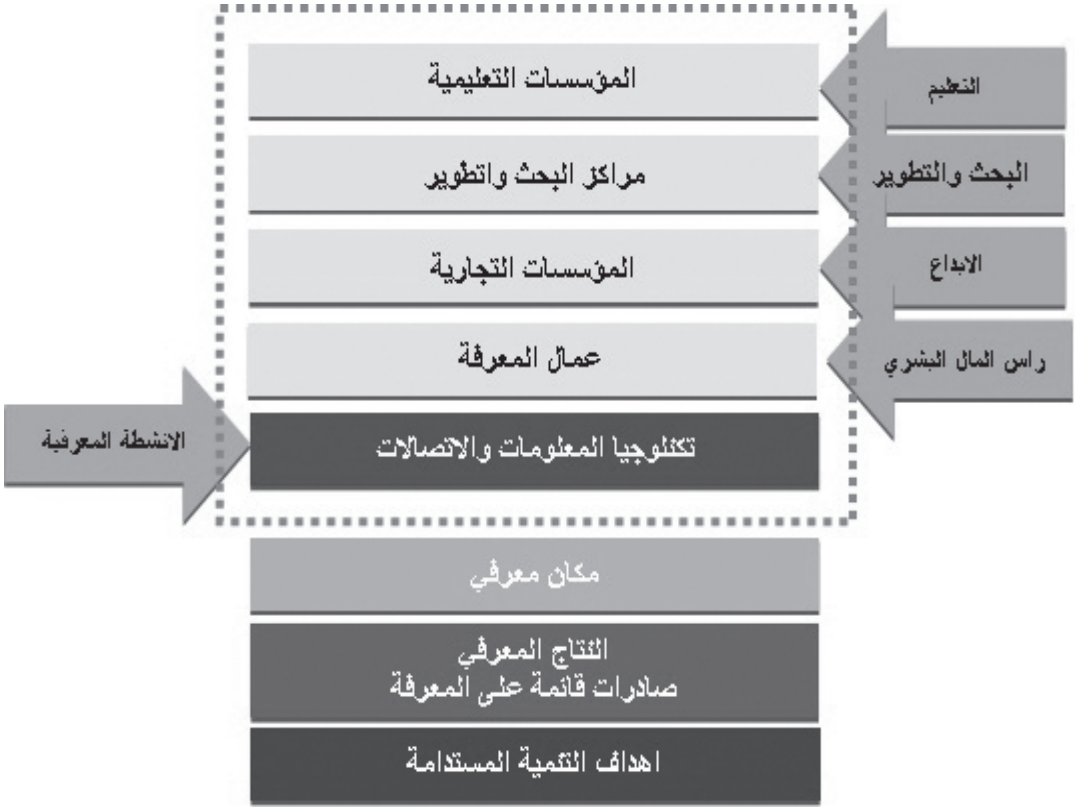

مجموعة الدراسات العالمية التي تناولت مفهوم الاقتصاد المعرفي:

١,٣,٣ دراسة (Jones، et al.، 2006: Ideopolis Knowledge City Regions / Alexandra Jones)

اقترحت هذه الدراسة فكرة وجود الاديوبولس «Ideopolis» كاطار مرجعي لتحقيق فكرة اقتصاد المعرفة. وهي قوية بما فيه الكفاية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام لكامل المنطقة المحيطة. وتحتاج Ideopolis النظر في قضايا المعرفة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، والنجاح على المدى الطويل ونوعية الحياة، ويعرف الـ Ideopolis: هو مدينة المعرفة المستدامة التي تقود الى نمو أوسع لمناطق المدينة، يشمل: مستويات عالية من النجاح الاقتصادي، مستويات عالية من كثافة المعرفة بما في ذلك الصحة والتعليم، قاعدة صناعية متعددة بما في ذلك مجالات التخصص المميزة، الجامعات بما تملك من علاقات متبادلة المنفعة مع المدينة ونقل المعرفة للشركات والإبقاء على الخريجين، البنية التحتية للاتصالات قوية ومواصلات جيدة داخل المدينة وغيرها من المدن، بما في ذلك السكك الحديدية والطرق، وتعتبر الاستدامة هي جزء هام من رؤية جودة الحياة لمدن Ideopolis وبذلك تحتاج الى إدارة نتائج النمو القائم على المعرفة على المدى الطويل والتأكد من وصول فوائد المدينة للجميع.

ويهتم Ideopolis بضمان تاثير النجاح الاقتصادي على جودة الحياة المتمثل بالازدحام والضغط على الخدمات العامة وبالتالي وتحقيق النمو المستدام، والحفاظ على نمو الأعمال التجارية المعرفية والتي تتطلب خدمات تعليم جيدة. وتعتمد فرضية Ideopolis على العلاقة بين المعرفة وكل من النمو الاقتصادي ونوعية الحياة، اي تأثير زيادة كثافة المعرفة على كل من الأداء الاقتصادي وجودة مخرجات الحياة لتأكد من أن تدفق المنافع للسكان المحليين بصورة شاملة. اولا كثافة المعرفة والنجاح الاقتصادي: تشير الدراسات الى ارتباط كثافة المعرفة بالنمو، وتحديد رأس المال البشري (أي الناس ومهاراتهم) كمصدر مهم للنجاح الاقتصادي، بالاضافة الى التاكيد على الشركات والمهن مكثفة المعرفة تؤدي الى النجاح الاقتصادي على مر الزمن وبالتالي زيادة الإنتاجية والازدهار، بالاضافة إلى المستويات المختلفة من الأجور، والمهارات العالية والتي تصبح مع مرور الوقت مكثفة المعرفة. وتتركز صناعات المعرفة الكثيفة داخل قلب المدن. ويولد النجاح الاقتصادي نمو قطاع الخدمات وتوفر الخدمات المجانية وهذا بدوره يحسن نوعية حياة الناس.

النتائج التي توصلت إليها الدراسة لتصبح المدينة Ideopolis يتطلب اتباع نهج شامل يحتضن تعزيز النمو الاقتصادي وحماية نوعية الحياة، ويشير التحليل إلى أن النجاح الاقتصادي ونوعية الحياة مترابطة. إذا يجب تحقيق مستويات عالية من كثافة

المعرفة، والكيفية التي يمكن فيها زيادة الإنتاجية في جميع القطاعات، وكذلك كيف يمكن أن تزيد من كثافة المعرفة ضمن المستوى الاقتصادي. وعلى مستوى جودة الحياة سوف تحتاج إلى القيام بذلك على أساس نوعية المعرفة المكثفة لقطاعات الحياة والتي تكون مستدامة اقتصاديا. ويجب ان تكون استراتيجية زيادة كثافة انشطة المعرفة لها نتائج على المدى المتوسط والطويل، وليس على المدى القصير.

النتائج:

دراسة معهد البحوث الاوربي EURICUR (European Institute for Comparative Urban Resea, ٢٠٠٩)

يعترف معهد البحوث الأوروبي EURICUR بأهمية الاقتصاد المعرفي. يغطي اطار العمل المقدم أساسيات مفهوم KE في السياق الحضري بالاعتماد على دورها في جذب العاملين في مجال المعرفة، وخلق، توليد، ونشر المعرفة. ويقدم إطار العمل العام خمسة مجالات اساسية لانشطة المعرفة، ويعرض المقاييس المستخدمة لتقييم الانشطة المعرفية من خلال محركات التنمية الاقتصادية للمدينة. (الشكل١).

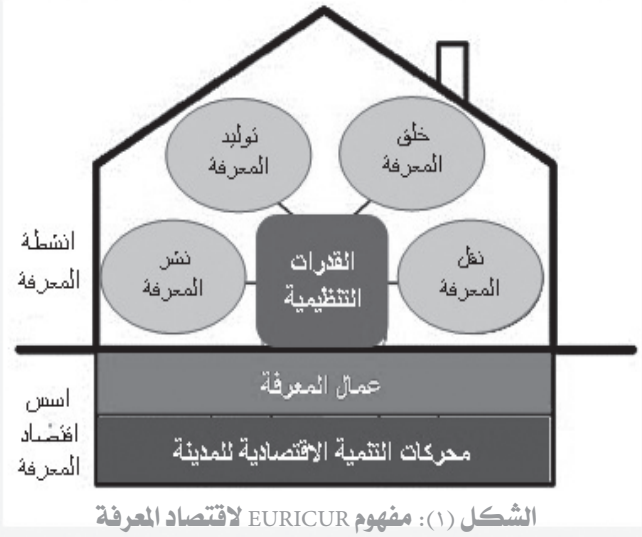

الشكل (١): مفهوم EURICUR لاقتصاد المعرفة

المصدر: (European Institute for Comparative Urban Resea, ٢٠٠٩)

من خلال مراجعة الأدبيات، يفترض أن أنشطة KC تتمثل: نقل المعرفة، خلق المعرفة، توليد لمعرفة، ونشر المعرفة. ومن أجل تطبيق الأنشطة المعرفية، ينبغي للمدينة إنشاء بعض محركات التنمية مع وجود القوى العاملة المؤهلة، تحقيقا للنمو الاقتصادي المستدام. وتشمل المحركات مجموعة من الأسس، كما موضح في (الشكل ٢). ويشار إلى جميع هذه الاسس إما بتنمية رأس المال البشري أو تطوير الصناعات القائمة على المعرفة، اما تنظيم القدرات Organizing Capacity تمثل الرؤية والشبكات الاستراتيجية والقيادة والدعم السياسي والدعم المجتمعي والاتصالات.

اسس مدينة المعرفة: اولا/ القاعدة المعرفية – تتعلق القاعدة المعرفية بخلق المعرفة في المدينة، والتي يمكن أن تكون إما مكتسبة من خلال التجربة الشخصية، او منقولة من خلال الاتصالات الاجتماعية، أو مكتسبة من خلال أشكال مختلفة من المؤسسات التعليمية ومعاهد البحوث. اما تولد المعرفة فيكون من خلال الجامعات أو معاهد البحوث، والتي تستخدم على نطاق واسع ضمن ادبيات KE. وتتولد المعرفة من خلال البحث والتطوير ويؤدي إلى المنتجات والخدمات والعمليات الجديدة التي تشكل الأساس للاقتصاد الجديد. استخدام تدابير R&D من خلال عدد من المؤسسات البحثية. ثانيا/ القاعدة الاقتصادية – من خلال تحديد تراث الصناعات، القطاع المهيمن، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد هي المؤشرات الثلاثة للتحقق من الهيكل الصناعي للمدينة. ثالثا/ من خلال الاحساس الحضري مقابل الريفي وجاذبية السكان، ورضا المقيمين. رابعا/ إمكانية الوصول – من خلال بناء الشبكات. وتكون الشبكات في KE إما ظاهرية أو مادية. وتعتمد الشبكات المادية على الاتصال وجها لوجه وهو عنصر مهم في KE لأنه يؤدي إلى نشر واتساع المعرفة.. مؤشرات النقل الجوي والسكك الحديدية، وعدد المطارات الدولية ووجود الطرق الاقليمية السريعة. خامسا/ التنوع الحضري – من خلال التنوع في سكان المناطق الحضرية الذي يولد الإبداع وتراكم المعرفة في المدينة، وجذب الشركات الجديدة. سادسا/ المقياس الحضري – من خلال كثافة الأنشطة المعرفية. وتكون أكثر كثافة في المدن الكبرى حيث الخدمات أكثر تخصص وعدد العاملين في مجال المعرفة اكبر. سابعا/ التكافؤ الاجتماعي – من خلال ضمان حقوق الفرد كالتعليم والرعاية الصحية، وانخفاض معدلات البطالة.

النتائج التي توصلت اليها الدراسة ان نجاح الاقتصاد المعرفي معتمد على مجموعة من محركات التنمية الاقتصادية والتي يعتمد وجودها على توفر الاسس الحضرية لجذب واستيقاء العاملين في مجال المعرفة والتي تعمل على تفعيل دور الانشطة المعرفية لزيادة الانتاج المحلي المعرفي المستدام.

النتائج:

ستنتج من دراسة Weert انها قامت على اساس التعلم مدى الحياة الذي تدفعه المعرفة في خطوة للوصول الى مجتمع متكيف من خلال توضيح دور مؤسسات التعليم العالي في دعم استراتيجيات النمو الاقتصادي والمجتمعي وبناء مجتمعات معرفية ديمقراطية، متماسكة اجتماعيا. وبذلك يجب عليها ان تساعد في تحسين النظام المؤسسي من خلال تدريب المهنيين المختصين المسؤولين عن ادارة قطاع الاقتصاد الكلي والقطاع العام. وتحقيق النجاح في التعليم والبحث والوظائف وهي بذلك بحاجة الى مؤسسات التعليم العالي التي تكون قادرة على الاستجابة بفعالية للاحتياجات المتغيرة للتعليم والتدريب، والتكيف مع التحول السريع في مشهد التعليم العالي، واعتماد وسائل أكثر مرونة في التنظيم والتشغيل. واستجابة لهذه المشكلة، يحتاج صناع القرار لإجراء تغييرات حاسمة على المستوى المهني وصولا الى اقامة الاقاليم المخصصة بالتعليم ومؤسساته البحثية والعلمية وهذا ما اطلق عليه بمدن التعلم Learning Cities.

نجد مما تقدم ان التنمية القائمة على المعرفة حققت الاستدامة من خلال تحقيقها للاقتصاد المعرفي بأعتماد التنمية الاقتصادية (الانتاج المعرفي طويل الامد والذي يعتمد على الموارد المعرفية بالدرجة الاساس)، التنمية المجتمعية (جودة الحياة والذي تعتمد على التعليم مدى الحياة)، التنمية المكانية (تفعيل فضاءات المعرفة، والمحفزات الحضرية والمعتمدة على التكنلوجيا والاتصال عن بعد، مبدأ الاستدامة الحلزوني (Triple Helix) للعلاقة التفاعلية الثلاثية بين الجامعة والصناعة والحكومة والتي لا تستجيب للعلاقات الخطية). وبذلك تربط التنمية المستدامة بكل من العملية الانتاجية والعملية التعليمية والبيئة العمرانية للمدينة الحضرية.

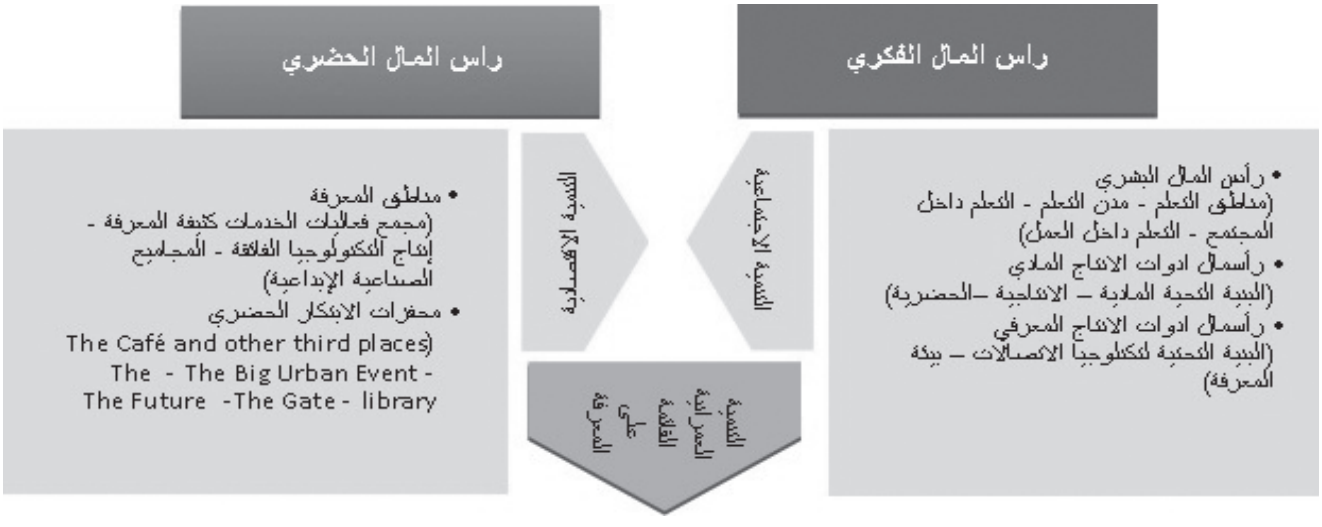

التنمية الحضرية المستدامة والقائمة على المعرفة

من الأفكار المتضمنة المبادرات والبرامج بهدف الانتقال إلى الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة والقائمة على المعرفة:

١-التوجه نحو اقتصاد المعرفة: من خلال توفير بيئة العمل والتي تشمل (بيئة تجارية، صناعية، وخدمية) للتهيئة للصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة، وتحويل المعلومات العلمية إلى نتاج.

٢-التعليم: من خلال توفير بيئة علمية والتي تشمل (مراكز التعليم بكافة المراحل) والتي تستجيب لمتطلبات التطور الاقتصادي التي تخلق مهناً جديدة ذات دخل مرتفع يكون عاملاً مساعداً على تسريع التطور وإنجازه بأقصر وقت ممكن.

٣-منظومة البحث العلمي والإبداع: من خلال إنشاء بيئة علمية تشمل (مراكز التعليم، البحوث، الاجتماعي) تدعم البحث العلمي والإبداع وشرط أساسي لنقل التكنولوجيا ودعم الإبداع في المجالات العلمية.

٤-البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وذلك بتوفير بنية تحتية مناسبة ومراكز داعمة للاستثمار في هذا المجال، ووضع خطة لطريقة التعامل مع الإنترنت خاصة في مجال تبادل المعلومات والنشر الإلكتروني والأعمال الإلكترونية، ودعم تعليم القوى البشرية، وتطوير خدمات المعرفة، وتعزيز التعاون بين الباحثين العرب.

٥-الثقافة ونشر الوعي المعرفي: من خلال توفير بيئة ثقافية تشمل (المراكز الثقافية، التكافؤ الاجتماعي) والتي تمثل احد المحركات الأساسية للإبداع والابتكار، لتسهيل تبادل المواد الثقافية المطبوعة والرقمية وتوزيعها وتشجيع النوادي والجمعيات والملتقيات الثقافية ودعم النشاطات الفكرية بما في ذلك المكتبات والدوريات والكتب وشبكة الإنترنت، وكذلك الاهتمام بالنشاطات الثقافية، والفنية بما في ذلك المسرح والسينما والمعارض الفنية، والسعي للاهتمام باللغات الأجنبية في مختلف المراحل التعليمية.

المصادر

Dvir R. O. Innovation Engines for Knowledge Cities: An Innovation Ecology Perspective [Article]. – [s.l.]: Journal of Knowledge Management, ٢٠٠٤.

Yigitcanlar Tan, Velibeyoglu Koray and Martinez Cristina, Rising knowledge cities: the role of urban knowledge [Journal]. – Australia: Journal of Knowledge, ٢٠٠٨.

Carrillo Francisco J. Capital Systems: Implications for a Global Knowledge Agenda [Article]. – [s.l.]: Journal of Knowledge Management, ٢٠٠٢.

Yigitcanlar Tan Planning for knowledge –based urban development: global perspectives [Journal]. – [s.l.]: Journal of Knowledge Management, ٢٠٠٩.

Martínez S.D. A Comparative Framework for Knowledge Cities, in Carrillo F. J. (ed.) (٢٠٠٨) Knowledge cities: approaches, experiences and perspectives [Article]. – Elsevier / Butterworth– Heinemann: [s.n.], ٢٠٠٨.

Yelkenci Guler Irem An Assessment of Knowledge City Foundations: The Case of Istanbul [Article]. – Turkey: City and Regional Planning, Istanbul Technical University, ٢٠٠٩. – Department of School of Planning of the College of Design, Art, Architecture, and Planning, University of Cincinnati.

The European Institute for Comparative Urban Research, www. ec.europa.eu

Jones Alexandra [et al.] Ideopolis: Knowledge City–Regions [Journal]. – London: The Work Foundation, ٢٠٠٦.

Angelidou M., Gountaras N. and Tarani P. Digital services in knowledge cities: the case of Digital Thermi [Article]. – Thessaloniki, Greece: Aristotle University of Thessaloniki – URENIO Research Unit, ٢٠١١.

Ergazakis K., Metaxiotis K. and Psarras J. A Coherent Framework for Building Successful KCs in the Context of the Knowledge–Based Economy [Article]. – [s.l.]: Knowledge Management Research & Practice, ٢٠٠٦.

Doyle Robert and Jackie Cr, A Knowledge City Strategy [Journal]. – Melbourne – Australia: [s.n.], ٢٠١٤.

Azua Jon Bilbao, From the Guggenheim to the Knowledge City, in Carrillo F. J (٢٠٠٨) (.٥) Knowledge cities: approaches, experiences and perspectives, Elsevier / Butterworth–Heinemann [Journal]. – ٢٠٠٨.

اسهام تقنيات المعلومات في تعزيز التنمية المستدامة لمنظمات الإتصالات الحديثة

د. سعد محمود الكواز (*) د. صلاح الدين احمد محمد امين (**) م.م عمر عبدالله عزيز(***)

المستخلص

تمثل تقنيات المعلومات الركيزة الأساسية لمنظمات الاتصالات الحديثة, وتقوم بجمع وتخزين ومعالجة البيانات المستخدمة من قبل صناع القرار والقائمة على الحاسوب لتتبع أنشطة المنظمة المختلفة بإستخدام وسائل تقنيات المعلومات ومنها الإنترنت.

تتجسد **أهمية البحث** بمدى إسهام تقنيات المعلومات وبناها التحتية في تعزيز التنمية المستدامة لمنظمات الإتصالات الحديثة , **ويهدف البحث** التعرف على إسهام تلك التقنيات وبناها التحتية في ظل التنمية المستدامة الحاصلة بين المنظمات, فضلاً عن الكشف عن العلاقة بينهما بإستخدام معامل الارتباط , وتتلخص **مشكلة البحث** بعدم معرفة آلية مساهمة تقنيات المعلومات وبناها التحتية في ظل التنمية المستدامة الحاصلة بين منظمات الأعمال , ولذلك جاء هذا البحث لتحديد آلية تفعيلها في ميدان منظمات الإتصالات وضمن تقنيات المعلومات مركزين على الإتصالات الحديثة, ويستند البحث إلى **فرضية** مفادها أن هناك آلية يمكن من خلالها تفعيل مساهمة تلك التقنيات في ظل التنمية المستدامة لبعض منظمات الإتصالات الحديثة عينة الدراسة.

ويتضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة, يتناول الأول, الإطار النظري لتقنيات المعلومات وبناها التحتية , فضلاً عن أهم أهدافها ومراحلها ووظائفها ضمن منظمات الإتصالات الحديثة, ويتطرق الثاني إلى الاطار النظري للتنمية المستدامة من حيث المفهوم, الأهمية, الأنواع, ومساهمة تقنيات المعلومات فيها, ويهتم الثالث بتحليل علاقة تقنيات المعلومات وبناها التحتية بالتنمية المستدامة والتحليل الإحصائي لمعامل الإرتباط بينهما, وتوصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية: تقنيات المعلومات , البنى التحتية , التنمية المستدامة , منظمات الإتصالات الحديثة

(*) أستاذ مساعد, كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة الموصل, الموصل, العراق.
(**) مدرس , كلية الإدارة والإقتصاد, جامعة صلاح الدين , أربيل , العراق
(***) مدرس مساعد, كلية العلوم الإدارية والمالية, جامعة جيهان, أربيل, العراق.

Contribution of Information technology In Enhancement of Sustainable development

(Applied study in modern communications organizations)

Assist. prof. Saad M. Alkawaz(*)
Saad_Alkawaz@yahoo,com

Lect.Dr. Salahuddin A. Mohammed Amin (**)

Assist. Lect. Omar A. Aziz (***)
Omar.aziz1985@yahoo.com

ABSTRACT

Information technologies (IT) is an essential systems for Modern communications organizations Ability, it collects , saves and deals with the used data by the decision makers who use the computer for commercial actions by depending on the informational technology , particularly, "Internet" .

The signification of the research lies in the contribution of (IT) in enhancement of Sustainable development for modern the organizations communications. The aim of this research is to highlight the foundenmental elements of IT Under the Sustainable development occurring between organizations in addition to investigating the relationship and the correlation factor between IT and Sustainable development. the problem of the research rises in the recogntion of contribution of IT Under the Sustainable development occurring between organizations, therefore , this research intends to define the mechanisim of activating this system in the organizations communications Specifically in IT . The research hypothesizes the possibliy of activating IT Under the Sustainable development occurring for some modern communications organizations which are the research's case study .

This research also is subdivided into three main sections ; the first is the theortical framework of IT and Infrastructure including its goals , phases and functions within communications organizations. The second sections tackles the theortical framework of Sustainable development as a concept, importance and , types and Contribution of information technologies In Enhancement of Sustainable development for these organizations , The third section analyzes the relationship between IT and Sustainable development as well as the correlational factor which is analyzed statistically.

Finally , the study came up with a set of remarkable conclustions and suggestions .

Keywords : information technologies , Infrastructure , Sustainable development, Modern communications organizations

---

(*)Assist.prof. , College of Administration and Economics, Mosul university,Mosul ,Iraq.
(**) Lecturer, College of Administration and Economics , Salahaddin university,Erbil,Iraq.
(***) Assist.Lecturer, College of Banking and financial sciences, Cihan university,Erbil,Iraq.

المقدمة

تعد تقنيات المعلومات (IT) من المتطلبات الأساسية لتميز المنظمات بتطوير مخرجاتها الإنتاجية, السلعية والخدمية, وبما أن التنمنية المستدامة تتطلب أن يكون لدى الأفراد إبداعية خلاقة لتطوير العمل بإستخدام تقنيات المعلومات للبيانات من قبل صناع القرار والقائم على الحاسوب لتتبع النشاط الاداري بإستخدام وسائلها, وكما يمكن استخدام التقارير داخلياً من قبل الإدارة أو خارجياً من قبل الأطراف المعنية الأخرى وبما يسمح لهذه التقنيات لتشغيل وأداء وظائفها, من هنا فأن البحث يناقش مساهمة تقنيات المعلومات وتفعيلها في تعزيز التنمية المستدامة, باعتباره مجموعة من الأنشطة في إدارة جميع الإتصالات الداخلية والخارجية, بهدف تبادل المعلومات بين المستفيدين النهائيين (منظمات أو أفراد), إذ يساهم بتعزيز قدراتها لتقديم خدمة ذات جودة ونوعية مختلفة لتطبيقات المستخدمين أو تدفق المعلومات .

التنمية المستدامة هي عملية تطوير منظمات الأعمال بشرط ان تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة المنظمة على تلبية حاجاتها. وتواجه المنظمات خطورة التغيرات البيئية (داخلية وخارجية) التي يجب التغلب عليها مع عدم التخلي عن حاجات المنظمة للتنمية في هذا العصر الذي تحدد فيه التقنيات القدرات التنافسية بين منظمات الإتصالات ، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة للمنظمة، وذلك من خلال تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تقنيات المواد الجديدة والمعلومات والاتصالات، والحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة .

تحسين أداء المنظمة من خلال مدخلات معينة مستندة إلى تقنيات المعلومات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط منظمية جديدة تشمل مدن وحاضنات تلك التقنيات , تعزيز بناء قدرات الابتكار في تقنيات المعلومات ، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنظمة القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة نمو التبادل التجاري وتوليد فرص عمل جديدة , وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المنظمة إلى مجتمع معلومات وذلك بإدماج التقنيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية في المنظمة. و مواكبة المنظمات الأخرى المتقدمة في هذا المجال , فضلاً عن إعداد سياسات للابتكار واستراتيجيات جديدة للتقنيات مع التركيز على تقنيات المعلومات والاتصالات.

تتجسد**أهمية البحث** بمدى إسهام تقنيات المعلومات في تعزيز التنمية المستدامة لمنظمات الاتصالات الحديثة في العراق, **ويهدف البحث** التعرف على إسهام تلك التقنيات في ظل زيادة حدة التنافس بين تلك المنظمات في مجال التنمية المستدامة , فضلا عن توضيح العلاقة بينهما بإستخدام معامل الارتباط ,

وتتلخص **مشكلة البحث** بعدم معرفة آلية مساهمة تقنيات المعلومات في تعزيز التنمية المستدامة مركزين على منظمات الاتصالات الحديثة في العراق , ولذلك جاء هذا البحث لتحديد آلية مساهمة هذه التقنيات في ميدان تلك المنظمات, ويستند البحث الى **فرضية** مفادها أن هناك آلية يمكن من خلالها مساهمة هذه التقنيات في تعزيز التنمية المستدامة لبعض منظمات الاتصالات الحديثة في العراق .

ويتضمن البحث ثلاثة مباحث رئيسة, يتناول الأول, الإطار النظري لتقنيات المعلومات , فضلاً عن أهم أهدافها ومراحلها ووظائفها ضمن منظمات الإتصالات الحديثة, ويتطرق الثاني إلى الاطار النظري للتنمية المستدامة من حيث المفهوم, الأهمية, الأنواع, ومساهمة تقنيات المعلومات فيها, ويهتم الثالث بتحليل علاقة تقنيات المعلومات بالتنمية المستدامة والتحليل الإحصائي لمعامل الإرتباط بينهما, وتوصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات والمقترحات .

المبحث الاول : الاطار النظري لتقنيات المعلومات

تعد تقنيات المعلومات موضوعاً مهماً ينبغي دراسته من خلال التقنيات المحوسبة والتي تقوم بتصميم، تطوير، تفعيل، ودعم أنظمة المعلومات التي تعتمد على الحواسيب، بشكل خاص تطبيقات وأجهزة الحاسوب، كما تهتم بالتقنية ونواحيها المتعلقة بمعالجة وإدارة المعلومات، خاصة في منظمات الإتصالات وذلك باستخدام الحواسيب والتطبيقات البرمجية لتحويل، تخزين، حماية، معالجة، إرسال، والاسترجاع الآمن للمعلومات بهدف تعزيز التنمية داخل المنظمة.

أولاً- مفهوم تقنيات المعلومات

يستند مفهوم تقنية المعلومات على فكرة حوسبة تناول المعلومات من حيث تخزينها واسترجاعها وإرسالها ومعالجتها وطباعتها. وفي الآونة الأخيرة ظهر استخدام مصطلح تقنية المعلومات مؤخراً ليشمل ثورة القرن الحالي في تقدم مجال التنمية المستدامة لمنظمات الإتصالات الحديثة.

ويشار إلى المعلومات بأنها أفكار أو حقائق أو رموز بسيطة كالبيانات والنصوص والصور والاصوات وغيرها, فضلا عن انها تمثل المدخلات المستخدمة في صنع القرار والناتجة عن تحويل البيانات إلى معلومات جاهزة لمتخذي القرار لتحديد أنشطة المنظمة بهدف تحقيق التنمية المستدامة فيها (فيصل , احمد , 2009, 84) .

أما (Nasir,2012:67) فقد أشار إلى تقنية المعلومات على أنها الأدوات التي تتشكل من الحوسبة والتي يتم استخدامها من قبل الأفراد للتعامل مع المعلومات ودعم المعلومات ومتطلبات معالجة المعلومات في المنظمة.

وتمثل تقنية المعلومات (الجانب التقني لنظام المعلومات المتمثل بالأجهزة , قواعد البيانات و البرامجيات وغيرها من الوسائل وفي كثير من الأحيان يستخدم مصطلح تقنية المعلومات بشكل متبادل مع نظام المعلومات أو يمكن استخدامه بشكل واسع لوصف مجموعة من نظم المعلومات وكثير ممن يخلط بين نظم المعلومات وتقنيات المعلومات وبهذا الصدد يشير (Turban) إلى أن نظم المعلومات ما هو إلا نظام للعمل يستخدم تقنية المعلومات للوصول إلى المعلومات أو نقلها أو خزنها أو استرجاعها أو عرضها وهذه المعلومات تستخدمها أنظمة العمل التي تدعمها نظم المعلومات وتتألف المنظمات من أنظمة العمل

المترابطة والتي تعزز سعي المنظمة لتحقيق التنمية المستدامة في بيئة الأعمال. (Turban et al , 1999:19)

فهي ثورة المعلومات باستخدام وسائل التقنية الحديثة من تقنية اتصالات وتقنية إلكترونيات لمواكبة تطور العصر ، وتلبية حاجة الأفراد بشكل أكثر دقة ومرونة وسرعة لتحقيق التنمية المستدامة للمنظمة. ففي عام (2001) بدأ مفهوم جديد يتوسع بشكل كبير جداً لما أطلق عليه تقنيات المعلومات الإدارية وهي عبارة عن كل أنواع التقنيات التي تستخدم بالعمل الإداري من أجل تحقيق أهدافها في التخطيط والرقابة والتنظيم واتخاذ القرارات وأصبحت هذه التقنيات في الوقت الحاضر في متناول الإدارات جميعها ، بسبب رخص ثمنها وسهولة استخدامها فقد بدأت الكثير من الدول استخدام هذه التقنيات بفعالياتها الإدارية كافة، وبدأت تعلن بشكل واضح عن إدخال المكننة في دوائرها، والإعلان عن إنشاء الحكومات الإلكترونية على وفق خطط معلنة وتعزيز أنشطة البحث والتطوير من خلالها، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة لمنظمات الإتصالات الحديثة. (البحيصي، 160,2006) .

فضلاً عن أنها تستخدم مجموعة الأدوات والأساليب كمعدات ضرورية تساهم في توافر البيانات وتوظيف المعلومات التي تسهل إجراء الأنشطة , وتعد البرامج التي تزود بها الأجهزة لمعالجة البيانات وتقنيات الإتصالات المختلفة التي حققت تناقل كميات هائلة من البيانات والمعلومات وعبر شبكات الإنترنت الأساس التقني وأداة ومادة نظم المعلومات الحديثة , والتي تعرف كمجموعة من القواعد والإجراءات المحددة والمصممة والمخزنة لإستخدامها عند اتخاذ القرار إعتماداً على التقنيات الخاصة بتجهيز المعلومات لتقديمها للإدارة (Xian, Plastock,2001:73) .

كما يشير (Laudon,2006:6) اليها بأنها " وسيلة هامة تساعد المنظمات بالحفاظ على الأسبقيات التنافسية لمواجهة التنافس العالمي والوصول إلى متطلبات الزبون بالسرعة والجودة الملائمة , بمعرفة كيفية إستخدام المستلزمات المادية والإجراءات لإنتاج السلع والخدمات وإدارة المعلومات الضرورية للقيام بالمهام بهدف تحسين أداء المنظمة بالتقنيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط منظمية جديدة متمثلة بحاضنات لتلك التقنيات.

إن دراسة وتحليل وتصميم وتنفيذ البرامج التي تطبق على شكل عمليات محوسبة تتحكم في الأنظمة بكل أشكالها، يمكن الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات. وتأخذ أشكال كثيرة في عرضها ، حيث منها ما هو خاص

مما تقدم يستخلص أن تقنيات المعلومات عبارة عن جهد مشترك شامل ومتكامل لتحقيق التنمية المستدامة يشارك فيه عناصر بشرية كفؤة وأجهزة وإجراءات الغاية منها الحصول على البيانات الخام من مصادرها الداخلية والخارجية والتي تخضع إلى معالجات بعد إسترجاعها من قاعدة البيانات وتحويلها إلى معلومات دقيقة وواضحة وفق لغة عالية المستوى وموثوقة تساند ادارة المنظمة على صنع القرارات الكفؤة والرشيدة بشكل يضمن تطوير المنظمة مستقبلاً.

ثانياً. أهمية تقنيات المعلومات

مما لاشك فيه إن أهمية تقنيات المعلومات تأتي من أهمية المعلومات نفسها، إذ إن هذه الأخيرة تمثل العصب الحيوي لنشاط المنظمة فعدم توفرها يجعل المنظمة تعيش في حالة من اللاتأكد والضبابية مما يؤدي إلى إضعاف قدرتها على اتخاذ القرارات الصحيحة. ومن جانب أخر فإن توفرها وتدفقها بشكل كبير ومكثف من دون وجود طريقة آو آلية تساعد على إدارتها وتنظيمها وتصنيفها بشكل يسهل عملية الإفادة منها، فأنه سوف يؤدي إلى أرباك المنظمة. ومن هنا جاءت أهمية تقنيات المعلومات التي تساعد المنظمة على تحقيق التوازن المطلوب بين الندرة وبين الكثرة ولا تنحصر أهميتها في هذه الحدود، وإنما تتعداها من خلال ما أحدثته من التغيرات في طبيعة عمل المنظمات بتوافر فرص عمل جديدة وإلغاء أعمال قديمة فاستخدام تقنيات المعلومات أدى إلى تقليص عدد كبير من الوظائف لانتفاء الحاجة إليها وإيجاد فرص وظيفية جديدة التي تتميز بالأجور العالية والمواقع الوظيفية المتميزة (Turban ,1999:103) .

لقد أصبحت تقنيات المعلومات وما يرافقها من تقدم علمي وتقني وتغير نوعي في حقول المعرفة فضاءاً رحباًمن خلال انبثاق ثورة الاتصالات وشبكة الانترنت الأمر الذي جعل منها ومن أدواتها القاعدة التقنية للانطلاق في مجالات الأعمال, وبهذا الصدد يشير (Alter) إلى أن تطبيقات الحوسبة وتقنيات الاتصالات قد أحدثت ثورة في الطريقة التي يعمل بها أغلب محترفوا الأعمال وهي تؤدي دوراً أساسياً في الطريقة التي تتنافس بها الأعمال، حيث اعتمد الأشخاص في السابق على المصنع أو المكتب الرئيس لعملهم, أما الآن فان الكثير من الأعمال تنجز حيثما يكون ومتى ما يكون, إذ إن تطبيقات الحوسبة وما أحدثته من ثورة في ترتيب الأعمال للمنظمات والإسهام في تطوير سلسلة القيمة بمساعدة الزبائن والسعي إلى تقديم الخدمات بحسب حاجاتهم فبفضل تطبيقاتها أصبحت الروابط بين المجهزين وزبائنهم أكثر فاعلية بكثير في العقد

الأخير مع الاستخدام الواسع الانتشار لتبادل البيانات إلكترونياً وإدارة سلسلة التجهيز وصولاً إلى التكيف مع ما يستجد من ظروف طارئة فضلاً عن أنها قد أحدثت تغيراً ملحوظاً في استخدام أساليب جديدة في التسويق مختلفة تماماً عما كان ممكناً عندما كانت تطبيقاتها اقل تطوراً وما التجارة الالكترونية إلا خير دليل على ذلك التطور الذي شهدته تطبيقات تقنيات المعلومات (Alter,1999,6) .

وبهذا الصدد يضيف (Turban et al,1999:5) إلى أن تقنيات المعلومات قد اصبحت المحفز الرئيس لنشاطات الأعمال في عالم اليوم وذلك بسبب قدرات هذه التقنيات وإمكانياتها المتمثلة في :

1- القيام بحسابات رقمية كبيرة الحجم وبالغة السرعة .
2- التزويد باتصالات سريعة ورخيصة.
3- خزن كميات كبيرة من المعلومات.
4- زيادة فاعلية الأشخاص العاملين وكفاءتهم.

ويرى (العنزي ,2001 :33) أن أهمية تقنيات المعلومات والإتصالات التي تتمثل بإعتمادها على المعرفة العلمية والمعرفة المكتسبة من الخبرات والمهارات , والإستخدام الملائم للمعلومات , إذ إنها لاتعتمد على المكونات المادية فقط , بل أن محورها ومحركها الأساس هو العقل البشري والذي يطلق عليه رأس المال الفكري.

ثالثاً. وظائف تقنيات المعلومات

إن لتقنية المعلومات عدة وظائف رئيسية متمثلة بجمع المعلومات التي سيتم التعامل معها لاحقاً لأغراض معينة سواء للفرد أو المنظمة, والمعالجة والتي تعد النشاط الأكثر ارتباطاً مع الحوسبة وتتضمن تحويل جميع أشكال البيانات أو المعلومات وتحليلها وحسابها وتركيبها , وتشمل عدة عمليات (معالجة المعلومات, الكلمات والوثائق المكتوبة, المرئية , والسمعية) , ثم توليد المعلومات بتنظيمها بشكل مفيد و خزنها واستعادتها للمحافظة عليها لاستخدامها لاحقاً .(Post & Anderson ,2000:122-123)

رابعاً. مكونات تقنيات المعلومات

لتقنية المعلومات عدة مكونات رئيسية تتمثل بالآتي:

1- **الأجهزة** : إن الحاسوب جهاز الكتروني يوجه لقبول البيانات والمعلومات ومعالجتها وخزنها وعرضها ونتيجة للتطورات والاختلاف في طبيعة الأعمال فقد كان هناك تنوع في أجهزة الحواسيب المستخدمة لتناسب الأعمال والتطورات، ومنها الحواسيب المايكروية يستطيع الأفراد حمل هذه الحواسيب أينما

ذهبوا وتستخدم للقيام بعدد صغير من الوظائف , والحواسيب متوسطة المدى التي ترتبط على نحو أكثر بالأعمال ولاسيما المنظمات الكبيرة، وتربط الأفراد مع كميات كبيرة من المعلومات على مستوى أقسام المنظمة أوالمنظمات المختلفة. وتكون هذه الحواسيب أكثر كلفة من سابقتها، لكن لها قدرة نموذجية في خزن الكثير من البيانات والمعلومات , والحواسيب فائقة القدرة وهي أكثر الحواسيب قوة والمصممة لحل المسائل التي تحوي حسابات طويلة وصعبة , وتحقق ملايين المعالجات في الثانية (Post & Anderson ,2000:122-123).

2- **تبادل المعلومات:** وهي إرسال وتلقي المعلومات عبر شبكة الاتصالات التي تتألف من مجموعة من المحطات في مواقع مختلفة مرتبطة مع بعضها من خلال وسط يتيح للأشخاص إرسال وتلقى البيانات والمعلومات وتعتبر ثروة للمنظمات يتطلب تنميتها وإدامتها (Turban etal ,1999:52) .

3- **معرفة كيف :** أي يجب أن تكون لدى المستفيد والمتعامل بتقنيات المعلومات المعرفة بكيفية استكشاف واستغلال الفرص التي توفرها ، بمعرفة ما هي أدواتها وامتلاك المهارات المطلوبة لاستخدامها في حل مشكلة أو التركيز على استغلال فرصة و الشكل التالي يوضح مكونات تقنيات المعلومات (O'Brien,2000:11) .

المبحث الثاني : التنمية المستدامة

تعد التنمية عملية مستمرة للمنظمة وتشمل جميع المجالات المختلفة، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل والعلاقات داخل المنظمة , تعديل الأدوار والمراكز ,تحريك الإمكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم المنظمة العصرية وذلك من خلال تعاون الأفراد لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة للمنظمة.

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

تعرف بأنها التنمية التي لا تضر البيئة المحيطة بها ولا تستنزف مواردها وتقوم على الإدارة البشرية المثلى للموارد الطبيعية وتدعم المشاركة في جميع مراحل التنمية وتساوي بين كل الأفراد بمختلف الأجيال في حق الاستفادة من الموارد الطبيعية,إستناداً أن التنمية تبدأ بالأفراد ، وأنها لا تحدث إلا عندما يكون الأفراد مسئولين عن توفير شروطها، كما أنها نتاج أشكال من العمل الجماعي تقوم على الإرادة الطوعية، بالإعتماد على واقع أن الاهتمامات مترابطة في المنظمة ، ويجب النظر إليها في إطار الأعمال الإستراتيجية البعيدة المدى، وأن التنمية لا تكون قابلة للاستدامة إلا إذا تم اعتماد منظور يلحظ العلاقة بين الأجيال المتلاحقة (Adejuyigbe, 2014:1-13) .

كما تعرف كوسيلة لرفع المستوى الاجتماعي أخذاً في الاعتبار تواجد الحالات البيئية الباقية التي تدعم حياة الأفراد في مستوى محدد خلال الأجيال المستقبلية، لتحقيق العدالة والمساواة في توزيع الموارد المنظمية (Okuneye, Adelowokan,2014:7).

ثانياً: أهمية التنمية المستدامة

إن أهمية التنمية المستدامة تنطلق من مبدأ أن الأفراد مركز اهتمامها، حيث تستجيب لاحتياجاتهم دون التضحية والمساس باحتياجات الأجيال القادمة، أو على حساب قدراتهم لتوفير متطلباتهم الحياتية. (Estefania,2010:57) .

كما توضح أهمية التنمية المستدامة من خلال الغايات التي تصبو إليها المنظمة والفوائد التي تتحققها و تتلخص بالآتي:

1- تسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات التنموية برؤية مستقبلية أكثر توازنا وعدلاً .
2- تنطلق من أهمية تحليل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية برؤية شمولية وتكاملية، وتجنب الأنانية في التعامل مع الموارد والطاقات المتاحة.
3- تشجع على توحيد الجهود والتعاضد بين القطاعات الحكومية والخاصة حول ما يتم الاتفاق عليه، من أهداف وبرامج تسهم في تلبية حاجيات جميع فئات المجتمع الحالية والقادمة.
4- تنشط وتوفر فرص المشاركة في تبادل الخبرات والمهارات، وتتسم في تفعيل التعليم والتدريب والتوعية لتحفيز الإبداع.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة

فعملية التنمية تهدف إلى تعميم التعليم والتدريب المهني وتوفير إمكانات التثقيف لجميع أفراد المنظمة وضمان حقهم في العمل والمشاركة في المنظمة ، وتوفير خيارات حل المشاكل المنظمية وتجنب التهديدات ورفع مستويات الإنتاجية في جميع الوحدات الإدارية ، والنهوض بمستوى المنظمة ، وتشجيع التوسع السريع في الإنتاج ومواجهة المنظمات المنافسة (Adejuyigbe, 2014:1-13) .

رابعاً: دور تقنيات المعلومات في تحقيق التنمية المستدامة

إن التركيز الشامل على تقنيات المعلومات في التنمية المستدامة, يتم بوعي الأفراد , إدارة المعرفة ، وتوفير البنية التحتية, يحقق ذلك فرصاً جديدة لتجاوز الحواجز التي تعترضها، وتقليص الفجوات نحو توفير المعرفة والحصول عليها ونشرها ، ودعم المبادرات، وطرح استراتيجيات تنفيذية لتقنيات المعلومات والاتصالات والاستثمارات الداعمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الجاهزية الإلكترونية, التطبيقات العملية ، توفير البنى التحتية, والاتصالات (Connelly,2016) .

1- **الجاهزية الالكترونية :** هو مصطلح يستخدم غالبا لوصف مجموعة من المتغيرات التي تفرض نشر القدرة الرقمية لحساب منظمة أو منطقة أو بلد. وتركز على مجموعة من عوامل البنية التحتية،العوامل السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تحدد الوجهات المختلفة لنشر التعاملات الإلكترونية المختلفة كالخدمات المصرفية الإلكترونية , والحكومة الإلكترونية أو أي وظيفة إلكترونية أخرى، التي يمكن أن تتبعها المنظمات المختلفة في أنحاء مختلفة من العالم. ويتم ذلك بتحقيق التعاون مع مجاميع العمل (Adejuyigbe, 2014:1-13).
2- **التطبيقات العملية :** تستخدم التطبيقات العملية لتضييق الفجوة بين المعرفة وتنفيذها في عملية حل مشكلة معينة, وتسعى المنظمة لتحديد أنماط أفضل الممارسات في إستخدام تقنيات المعلومات لتعزيز

التنمية المستدامة ، فضلاً عن فهم الأنشطة المنظمية ، ووجهتها والتغيرات البيئية، والآثار المترتبة على الاهداف المتغيرة, وتعد ميزة تنافسية لها، فضلاً عن العوامل المحددة التي تتميز بها . (Connelly,2016).

3- **توفير البنى التحتية** : التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في المنظمات، هي الحاجة لتلبية متطلبات البنية التحتية المادية بطريقة مستدامة , ويتم ذلك بكشف آلية توظيف تطبيقات تقنيات المعلومات في تحسين الإدارة والتخطيط وصنع القرار في إطار التغيرات الحاصلة في البيئة(داخلية ,خارجية) ، لذلك تسعى المنظمات الناجحة لتوفير البيئة لتوظيف تلك التطبيقات لتحقيق الفائدة وتقليل التكلفة وتقديم خدمات ذات جودة عالية من خلال افضل الممارسات والتقنيات المتوفرة (Wageningen Academic Publishers, 2009) .

4- **الإتصالات** : إن نقل المعارف والمعلومات تعد عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تحقق التغييرات المرغوبة ، وتعزز الإنتاجية في المنظمة, غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الإفراد لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال تقنيات المعلومات والإتصالات، وتشمل الاتصالات الكثير من الوسائط مثل الإعلام الموجه للتنمية داخل المنظمة، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب الأفراد وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية (Krebs,2010) .

كما تحدد تقنيات المعلومات القدرات التنافسية في هذا العصر ، وتستطيع أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكانات اللا متناهية التي توفرها من أجل إحلالها في المنظمة، وذلك من خلال (Golub,2015) :

1- أنشطة البحث والتطوير واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.
2- تطوير أداء المنظمة إستناداً إلى تقنيات المعلومات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط منظمية جديدة تشمل مدن وحاضنات لها.
3- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتقنية والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضمان استمرار التبادل التجاري القائم على المعرفة ، ولاسيّما أن بنائها هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو وتوليد الفرص الجديدة وتقليص التهديدات.
4- وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المنظمة إلى مجتمع يستند على المعلومات, بحيث يتم إدماج تقنيات المعلومات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية المستدامة للمنظمة.
5- إعداد سياسات للابتكار واستراتيجيات منظمية جديدة مع التركيز على تقنيات المعلومات والاتصالات.

المبحث الثالث: وصف عينة البحث والتحليل الإحصائي لمتغيرات البحث

هذا المبحث سيتناول فقرتين أساسيتين, تتضمن الأولى وصف عينة البحث , والثانية تركز على التحليل الإحصائي لعلاقة الإرتباط بين تقنيات المعلومات والتنمية المستدامة مستندين في ذلك على (الجاهزية الإلكترونية , البنى التحتية, التطبيقات العملية , والإتصالات) إستمارة الإستبانة الخاصة بذلك .

أولاً. وصف عينة البحث :

سيتم وصف منظمات خدمة الإتصالات الحديثة في العراق (أسياسيل , كورك),حيث تم توزيع إستمارة الإستبانة على (35) موظف بمختلف الإختصاصات في مجال تقنيات المعلومات في تلك المنظمات وكالآتي:

1- **منظمة أسياسيل للأتصالات** تعد المزود الرئيسي لخدمات الاتصالات النقالة عالية الجودة في العراق ولديها ما يفوق 10 ملايين مشترك. وقد كانت آسيا سيل أول مزود لخدمات الاتصالات النقالة في العراق وحققت تغطية لكافة اجزاءه ، حيث وفرت المنظمة خدماتها في جميع المحافظات العراقية الثمانية عشر بما في ذلك العاصمة بغداد, وتغطي شبكة آسياسيل 67 % من سكان العراق مما يجعل تغطيتها الوطنية الأوسع بين مشغلي خدمات الاتصالات النقالة في العراق , وقد أعلنت شركة ألتاي(Altai) الفرنسية لأبحاث التسويق عام 2012 ، أن آسياسيل هي العلامة التجارية الأولى في العراق ليس في مجال الاتصالات النقالة فحسب،بل في جميع القطاعات وهو ما يعكس الحضور القوي لعلامة آسياسيل التجارية وسمعتها العريقة من حيث الجودة والثقة والخدمة، كما اعلنت وزارة الاتصالات العراقية بأن آسياسيل "أفضل مشغل للنظام العالمي للاتصالات الجوالة "GSM " في العراق , تقدم آسياسيل خدمات الاتصالات النقالة المدفوعة مسبقاً والتي شكلت 97 % (حسب 30 أيلول 2012) من مجموع قاعدة مشتركيها. (www.asiacell.com)

2- **منظمة كورك للأتصالات** تعتبر مشغّل الاتصالات الخلوية الأسرع نمواً في العراق، تقدم أوسع شبكة اتصالات خلوية وأكثرها وثوقية. تغطي شبكتها البلد بأكمله وتضمن التقنيات المتقدمة لتؤمن أفضل شبكة مع أفضل الخدمات ضمن الفئة , وتغطي جميع المحافظات الثمانية عشر في العراق وتقدم مجموعة شاملة من خدمات الاتصالات اللاسلكية التي تمنح المشتركين والمنظمات والمستخدمين الحكوميين حرية التحرك وباستخدام التقنيات الأكثر تطوراً. أبرز ما يميزّها هو توفير شبكة وخدمات من أفضل نوعية وبأفضل قيمة. (www.korektel.com)

ثانياً. متغيرات الدراسة والتحليل الإحصائي لإسهام تقنيات المعلومات في تعزيز التنمية المستدامة لعينة الدراسة

سيتم التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة, وكالآتي:

1- متغير الجاهزية الإلكترونية

تشير معطيات الجدول (1) إلى أن إجابات الأفراد عينة الدراسة حول هذا المتغير من خلال مؤشراته (X1) والذي يتضمن أن الجاهزية الإلكترونية تعد الأساس الحقيقي لتطبيقات تقنيات المعلومات المختلفة وقد بلغت أعلى إستجابة, إذ كانت نسبة الإجابة (82.86%) والذي جاء كله بوسط حسابي (1.257) وإنحرافي معياري (0.611).

يشير مضمون المتغير(X2) إلى أن الجاهزية الإلكترونية تتطلب من الأفراد تطوير قدراتهم ومهاراتهم المعرفية لتحقيق التنمية المستدامة للمنظمة , إذ حققت نسبة من الإجابات والبالغة (51.43%) والذي جاء بتمركز متوسط متمثل بوسط حسابي (1.600) وإنحراف معياري (0.695).

وبهدف التعرف على توظيف الجاهزية الإلكترونية لنشر القدرة الرقمية في المنظمة فقد تم صياغة المتغير (X3) ولعل من الأسباب التي تقف وراء لجوء المنظمات إليها كأساس حقيقي لتطبيقات تقنيات المعلومات في تعزيز التنمية المستدامة, إذ بلغت نسبة إختيار الموظفين لهذا السبب (42.86%) والذي جاء بوسط حسابي (2.114) وإنحراف معياري (0.993).

أما بخصوص تحقيق ميزة تنافسية وتبادل المعلومات وزيادة الأرباح من خلال الجاهزية الالكترونية المنظمة تم صياغة (X4), بلغت نسبة الإجابة (82.86%) والذي جاء بوسط حسابي (1.257) وإنحراف معياري (0.611).

إن الجاهزية الإلكترونية تعتمد على الأفراد , الأجهزة ,البرامجيات و انتشار الإنترنت واستخدامه ، في تعزيز التنمية المستدامة (X5), إذ بلغت الإجابة (62.85%) والذي جاء بوسط حسابي (1.367) وإنحراف معياري(0.662).

الجدول (1)

المؤشرات الإحصائية لألجاهزية الإلكترونية

المؤشرات / المتغيرات	أتفق		محايد		لا أتفق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
X1	29	82,86	3	8,57	3	8,57	1,257	0,611
X2	18	51,43	13	37,14	4	11,43	1,600	0,695

0,993	2,114	54,29	19	2,86	1	42,86	15	X3
0,611	1,257	8,57	3	8,57	3	82,86	29	X4
0,662	1,367	11,43	4	25.71	9	62,85	22	X5

المصدر: من عمل الباحثين بإستخدام برنامج spss , وبالإعتماد على إستمارة الإستبانة الإحصائية.

2- متغير البنى التحتية

إن البنى التحتية ومكوناتها تسهم في تحقيق التنمية المستدامة للمنظمة, فقد تم تخصيص المتغير (X6), لقياس ذلك ويوضح الجدول (2) أن نسبة الإجابة بلغت (45.71%) بوسط حسابي قيمته (1.657), وإنحراف معياري (0.684).

وفي سياق مقارب جاءت نتيجة المتغير (X7) والذي يقيس إستناد البنية التحتيه على مجموعة الوسائل والقدرات التي يتم تنسيقها بواسطة المنظمة لتعزيز التنمية المستدامة فيها, إذ كانت نتيجة إجابة المبحوثين بنسبة (48.57 %) والذي جاء بوسط حسابي (1.657) وإنحراف معياري (0.725).

يقيس المتغير (X8) وضع القوانين والآليات التي تربط استغلال كل من الأجهزة, البرامجيات , الأفراد ,الشبكات كبنية تحتية في تحقق التنمية المستدامة للمنظمة, وإستناداً لذلك فإن نسبة (51.43%) من المبحوثين متفقين على ذلك, بوسط حسابي قيمته (1.600) وإنحراف معياري (0.695).

تمكن البنية التحتيه من بناء تطبيقات تجاريه او خدميه في المستقبل تهم شرائح اجتماعيه متعدده وفي مجالات حياتيه متنوعه(X9) , وتركز أيضاً في تعزيز التنمية المستدامة, وقد جاءت نسبة الإتفاق على هذا المتغير (20.00%) من عينة البحث, بوسط حسابي قيمته (2.057), وتشتت في الإجابات منخفض نسبياً إستناداً للإنحراف المعياري البالغة قيمته (0.684).

أما بخصوص المتغير(X10) والمتضمن أن البنى التحتية عامل أساسي لتحديد الميزات التنافسيه واستراتيجية المنظمة وهيكليتها وقدرتها في تعزيز التنمية المستدامة فيها, فقد كانت نتائج المبحوثين في الجدول (2) بنسبة إتفاق (11.43) و الذي جاء بوسط حسابي (1.914) وإنحراف معياري (0.373).

جدول(2)

المؤشرات الإحصائية للبنى التحتية

المؤشرات / المتغيرات	أتفق		محايد		لاأتفق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
X6	16	45,71	15	42,86	4	11,43	1,657	0,684

0,725	1,657	14,29	5	37,14	13	48,57	17	X7
0,695	1,600	11,43	4	37,14	13	51,43	18	X8
0,684	2,057	25,71	9	54,29	19	20,00	7	X9
0,373	1,914	2,86	1	85,71	30	11,43	4	X10

المصدر: من عمل الباحثين بإستخدام برنامج spss , وبالإعتماد على إستمارة الإستبانة الإحصائية.

3- متغير التطبيقات العملية

تشير معطيات الجدول (3) إلى أن إجابات الموظفين عينة الدراسة حول هذا المتغير من خلال مؤشراته (X11) والذي يتضمن التطبيقات العملية ترتكز باستبدال التعاملات التقليدية بطرق وأساليب قائمة على قدرة الأفراد أن يعدوا بأنفسهم نماذج ومخططات للعمل, إذ كانت نسبة الإجابة (51.43%) والذي جاء كله بوسط حسابي (1.600) وإنحرافي معياري (0.695).

يشير مضمون المتغير(X12) إلى أن التطبيقات العملية تتمثل بالقدرة على العمل بفعالية في المنظمة والبيئة المحيطة بها من خلال تقنيات المعلومات, إذ حققت أعلى نسبة من الإجابات والبالغة (82.86%) والذي جاء بتمركز متوسط متمثل بوسط حسابي (1.257) وإنحراف معياري (0.611).

وبهدف التعرف على مدى إستناد التطبيقات العملية إلى ضرورة وجود الفرد (مدير) القادر على العمل كموجه ومتابع لأنشطة وفعاليات المنظمة فقد تم صياغة المتغير (X13) ولعل من الأسباب التي تقف وراء لجوءالمنظمات إليهم كونهم ينجزون العمل المكلفين به بنجاح مع بكفاءة وفاعلية وذلك بالخبرة ,التخطيط ,التنظيم اختيار الأفراد اللازمين للمهام ومتابعه التطورات التى تحصل داخل وخارج المنظمة, إذ بلغت نسبة إختيار الموظفين لهذا السبب (34.29%) والذي جاء بوسط حسابي (1.914) وإنحراف معياري (0.781).

أما بخصوص أسباب تهيئة التطبيقات العملية الفرصة للأفراد في اكتساب المهارات وجمع وتحليل وتفسير المعلومات واستخدامها في حل المشكلات واتخاذ القرارات تم صياغة (X14) و بلغت نسبة الإجابة (28.57%) والذي جاء بوسط حسابي (1.914) وإنحراف معياري (0.702).

إن تقنيات المعلومات ومن خلال تطبيقاتها العملية المتعددة والمتنوعة تمكن من تبادل ونقل المعرفة بسهولة وسرعة فائقة (X15), إذ بلغت الإجابة (42.86%) والذي جاء بوسط حسابي (2.114) وإنحراف معياري(0.993).

إن تقنيات المعلومات في المنظمة والعلاقات الاجتماعية بشكل عام والتطبيقات العملية بشكل خاص من أهم الأساليب والمداخل الفعالة في التنمية المستدامة (X16), وقد بلغت نسبة الإجابة (34.29%) والذي جاء بوسط حسابي (1.685) وإنحراف معياري (0.529).

الجدول (3)

المؤشرات الإحصائية للتطبيقات العملية

المؤشرات / المتغيرات	أتفق		محايد		لا أتفق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
X11	18	51,43	13	37,14	4	11,43	1,600	0,695
X12	29	82,86	3	8,57	3	8,57	1,257	0,611
X13	12	34,29	14	40,00	9	25,71	1,914	0,781
X14	10	28,57	18	51,43	7	20,00	1,914	0,702
X15	15	42,86	1	2,86	19	54,29	2,114	0,993
X16	12	34,29	22	62,86	1	2,86	1,685	0,529

المصدر: من عمل الباحثين بإستخدام برنامج spss , وبالإعتماد على إستمارة الإستبانة الإحصائية.

4- متغير الإتصالات

إن وسائل الإتصال الحديثة عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، وتحقق التغييرات المرغوبة ، وتعزز الإنتاجية في المنظمة فقد تم تخصيص المتغير (X17), لقياس ذلك ويوضح الجدول (4) أن نسبة الإجابة بلغت (45.71%) بوسط حسابي قيمته (1.657), وإنحراف معياري (0.684).

وفي سياق مقارب جاءت نتيجة المتغير (X18) والذي يقيس إستخدام تقنيات المعلومات الإتصالات لنقل المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الإفراد لتحقيق الفائدة للمنظمة, إذ كانت نتيجة إجابة المبحوثين بنسبة (48.57%) والذي جاء بوسط حسابي (1.657) وإنحراف معياري (0.725).

يقيس المتغير (X19) تتضمن الاتصالات الكثير من الوسائط تساعد الأفراد وتربطهم بمصادر المعلومات العالمية, وإستناداً لذلك فإن نسبة (82.86%) من المبحوثين متفقين على ذلك, بوسط حسابي قيمته (1.200) وإنحراف معياري (0.472).

تحدد الإتصالات في المنظمة القدرات التنافسية ، وتلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية المستدامة (X20), وقد جاءت نسبة الإتفاق على هذا المتغير (48.57%) من عينة البحث, بوسط حسابي قيمته (1.657), وتشتت في الإجابات منخفض نسبياً إستناداً للإنحراف المعياري البالغة قيمته (0.725).

أما بخصوص المتغير (X21) والمتضمن توفر الإتصالات الإمكانات من أجل إحلال تنمية مستدامة في المنظمة، وذلك بأنشطة البحث والتطوير , وتحسين أداء المنظمة , فقد كانت نتائج المبحوثين في الجدول (4) بنسبة إتفاق (22.86%) و الذي جاء بوسط حسابي (1.885) وإنحراف معياري (0.582).

تسهم الاتصالات بتعزيز بناء المهارات والمعارف وتحويل المنظمة إلى مجتمع يستند على المعلومات, وإعداد سياسات للابتكار واستراتيجيات منظمية جديدة (X22)، والتي جاءت بنسبة إتفاق (51.43%), وقد جاءت قيمة الوسط الحسابي منسجمة مع هذه النتيجة, إذ تمركزت الإجابات في القيمة (1.600) مع وجود إنحرافات متمثلة بالقيمة (0.695).

جدول(4)

المؤشرات الإحصائية للإتصالات

المؤشرات / المتغيرات	أتفق		محايد		لاأتفق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
X17	16	45,71	15	42,86	4	11,43	1,657	0,684
X18	17	48,57	13	37,14	5	14,29	1,657	0,725
X19	29	82,86	5	14,29	1	2,86	1,200	0,472
X20	17	48,57	13	37,14	5	14,29	1,657	0,725
X21	8	22,86	23	65,71	4	11,43	1,885	0,582
X22	18	51,43	13	37,14	4	11,43	1,600	0,695

المصدر: من عمل الباحثين بإستخدام برنامج spss , وبالإعتماد على إستمارة الإستبانة الإحصائية.

ثالثاً: عرض وتحليل علاقات الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة

1- علاقة الإرتباط بين تقنيات المعلومات والتنمية المستدامة

تشير معطيات الجدول (3) إلى وجود علاقة إرتباط موجبة أي طردية ذات دلالة معنوية بين تقنيات المعلومات والتنمية المستدامة, إذ بلغت قيمة معامل الإرتباط (0,589) عند مستوى معنوية (0,05).

الجدول (5)

نتائج علاقة الإرتباط بين تقنيات المعلومات والتنمية المستدامة

متغير معتمد / متغير مستقل	التنمية المستدامة
تقنيات المعلومات (الجاهزية الإلكترونية , التطبيقات العملية , البنى التحتية , الاتصالات)	0,589

المصدر: إعداد الباحثين في ضوء نتائج البرنامج الإحصائي (Minitab)

5- علاقة التاثير لتقنيات المعلومات في التنمية المستدامة

تشير نتائج تحليل الإنحدار الموضحة في الجدول (4) وجود تأثير ذو دلالة معنوية لتقنيات المعلومات في التنمية المستدامة, إذ بلغت قيمة (F) المحسوبة (8,13) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (4,12) وبدرجة حرية (1,34), عند مستوى معنوية (0,05) فيما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0,35), وهذا يعني أن تقنيات المعلومات قد فسر (35%) من الإختلافات الحاصلة في التنمية المستدامة, وان نحو (0,65) من المتغيرات هي عشوائية لا يمكن السيطرة عليها أو أنها غير داخلة في أنموذج الدراسة أصلاً, ومن خلال متابعة معاملات (ß) وإختبار (T), تبين أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (2,851), وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1,69) وبدرجة حرية (1,34) عند مستوى معنوية (0,05), وبهذه النتيجة سيتم قبول الفرضية البديلة أي هناك إسهام لتقنيات المعلومات في تعزيز التنمية المستدامة وآلية لتفعيلها ضمن إطار التنمية المستدامة لبعض منظمات الإتصالات الحديثة ورفض فرضية العدم التي تنص " عدم وجود آلية يمكن من خلالها تفعيل تقنيات المعلومات في ظل التنمية المستدامة لبعض منظمات الإتصالات الحديثة عينة الدراسة .

الجدول(6)

نتائج تأثير تقنيات المعلومات في التنمية المستدامة

المتغير المستقل	تقنيات المعلومات (الجاهزية الإلكترونية , التطبيقات العملية , البنى التحتية , الإتصالات)						
	ß		إختبار T		معامل التحديد R^2	F	
المتغير المعتمد	ß0	ß1	المحسوبة	الجدولية		المحسوبة	الجدولية
التنمية المستدامة	1,236	0,265	2,851	1,69	0,35	8,13	4,12

P<=0.05 df=(1,34) N=35

المصدر: إعداد الباحثين في ضوء نتائج البرنامج الإحصائي (Minitab).

الإستنتاجات والمقترحات

تم التوصل إلى مجموعة من الإستنتاجات والمقترحات, وهي كالآتي :

اولاً. الإستنتاجات

1- تبين أن التنمية المستدامة تساهم في رسم السياسات التنموية المستقبلية العادلة ضمن برامج وأهداف تلبي حاجة الأجيال الحالية والقادمة .

2- تساهم تقنيات المعلومات في التنمية المستدامة بإستخدام التطبيقات العملية , البنى التحتية , الجاهزية الإلكترونية , والإتصالات الحديثة.

3- إحلال التنمية المستدامة في المنظمة من خلال أنشطة البحث والتطوير , وإستخدام تقنيات المعلومات والإتصالات الحديثة لتطوير أداء المنظمة, فضلاً عن تعزيز بناء القدرات في العلوم التقنية والإبتكارات.

4- وجود علاقة إرتباط موجبة أي طردية ذات دلالة معنوية بين تقنيات المعلومات والتنمية المستدامة, إذ بلغت قيمة معامل الإرتباط (0,589) عند مستوى معنوية (0,05).

5- تبين أن قيمة (T) المحسوبة بلغت (2,851) , وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1,69) وبدرجة حرية (1,34) عند مستوى معنوية (0,05), وبهذه النتيجة سيتم قبول الفرضية البديلة ورفض فرضية العدم .

6- أما بخصوص معامل التحديد (R^2) فقد بلغت قيمته (0,35) وهذا يعني أن تقنيات المعلومات قد فسر (35%) من الإختلافات الحاصلة في التنمية المستدامة, وان نحو (0,65) من المتغيرات هي عشوائية لا يمكن السيطرة عليها أو أنها غير داخلة في أنموذج الدراسة أصلاً .

ثانياً. المقترحات

1- تكوين شبكة أنظمة ألكترونية لأمن المعلومات للحفاظ على سرية نظم تقنيات الأعمال في ظل التنمية المستدامة لمنظمات الإتصالات الحديثة لحمايتها من القرصنة

2- إدخال التطويرات الحديثة لتقنيات المعلومات وتفعيل اتصالاتها مع الإنترنت مما يجعل الأفراد يستخدمون التقنيات لتحقيق التنمية المستدامة للمنظمة.

3- الإهتمام بالتدريب والتاهيل للأفراد وإعدادهم لإستيعاب التطورات الحديثة في أنظمة تقنيات المعلومات والإتصالات.

4- التركيز على إجراء البحوث والدراسات المستقبلية عن تطور وسائل تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة , فضلاً عن دراسات في مجال مساهمة الأنظمة الإلكترونية في التنمية المستدامة لعينة من منظمات الأعمال .

قائمة المصادر

1. حسين , ليث سعدالله , محمد , نبال يونس, 2010, تطوير حوسبة المستفيد النهائي في إطار إدارة التغيير , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية , المجلد 6 , العدد19, جامعة تكريت.
2. فيصل , غسان , احمد , قاسم ,2009, أثر عناصر نظم المعلومات الإدارية في فعالية اتخاذ القرارات الادارية , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والإقتصادية , المجلد 5, العدد13, جامعة تكريت.
3. علي ,محمد كمال لبيب ,2006, "مفهوم التنمية المستدامة في المجتمعات العمرانية الجديدة في مصر" , رسالة ماجستي رفي الهندسة المعمارية تخطيط عمراني , جامعة بنها , مصر.
4. البحيصي، عصام محمد، (2006)، تقنية المعلومات الحديثة وأثرها على القرارات الإدارية في منظمات الأعمال دراسة استطلاعية للواقع الفلسطيني، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، غزة.
5. العنزي، سعد علي حمود، (2001)، رأس المال الفكري: الثروة الحقيقية لمنظمات القرن الحادي والعشرين، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الثامن، العدد (25)، بغداد.
6. Adejuyigbe, S. B. (2014) Emerging Trends for Sustainable Development and Human Capacity Building in Engineering and Technology. Key Note

19. Okuneye, B. and Adelowokan, O. (2014) Tertiary Enrolment and Economic growth in Nigeria. Journal of Economics and Sustainable development, ISSN 2222-1700 (paper) ISSN 222-2855 (online) Vol. 5, No 5, 2014 pp 1-7
20. Senn, J. A, (1998), Business: Principles Practices & Opportunities, 2nd ed, Prentice Hall International, Inc., New Jersey.
21. Wageningen Academic Publishers, (2009) ,Young people, education, and sustainable development. Exploring principles, perspectives, and praxis.
22. Xian, Zhigang. Plastock,A, Roy (2001): " Computer Graphics" New York : Mc Graw-Hill.
23. **http//: www.asiacell .com**
24. **http//: www . korek .com**

بسم الله الرحمن الرحيم

إستمارة إستبانة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

يقوم الباحثين بإجراء دراسة حول إسهام تقنيات المعلومات في تعزيز التنمية المستدامة دراسة لعينة من منظمات الإتصالات الحديثة في العراق لذلك قام الباحثين بتطوير استبيان لقياس ذلك بورقة إستبانة موجه إلى الأفراد العاملين في تلك المنظمات , لذا أرجو التكرم بإبداء رأيكم السديد ومقترحاتكم التي ترونها مناسبة لتحقيق هدف الدراسة الحالية علماً بأن بدائل الإجابة على الفقرات هي: (أتفق ، محايد, لا أتفق) .

مع خالص الشكر والتقدير

أولاً. الجاهزية الإلكترونية

ت	الحالات	أتفق	محايد	لاأتفق
1-	تعد الجاهزية الإلكترونية الأساس الحقيقي لتطبيقات تقنيات			

	المعلومات المختلفة.			
2-	الجاهزية الإلكترونية تتطلب من الأفراد تطوير قدراتهم ومهاراتهم المعرفية لتحقيق التنمية المستدامة للمنظمة.			
3-	يتم توظيف الجاهزية الإلكترونية لنشر القدرة الرقمية في المنظمة .			
4-	تمكن الجاهزية الالكترونية المنظمة بتحقيق ميزة تنافسية وتبادل المعلومات وزيادة الأرباح.			
5-	تعتمد الجاهزية الإلكترونية على الأفراد , الأجهزة ,البرامجيات و انتشار الإنترنت واستخدامه ، في تعزيز التنمية المستدامة			

ثانياً. البنى التحتية

ت	الحالات	اتفق	محايد	لاأتفق
6-	تسهم البنى التحتية ومكوناتها في تحقيق التنمية المستدامة للمنظمة			
7-	تستند البنية التحتيه على مجموعة الوسائل والقدرات التي يتم تنسيقها بواسطة المنظمة لتعزيز التنمية المستدامة فيها			
8-	تشكل القوانين والآليات التي تربط استغلال كل من الأجهزة, البرامجيات , الأفراد ,الشبكات كبنية تحتية في تحقق التنمية المستدامة للمنظمة.			
9-	تمكن البنية التحتيه من بناء تطبيقات تجاريه او خدميه في المستقبل تهم شرائح اجتماعيه متعدده وفي مجالات حياتيه متنوعه.			
10-	تعتبر البنى التحتية عامل أساسي لتحديد الميزات التنافسيه واستراتيجية المنظمة وهيكليتها وقدرتها في تعزيز			

	التنمية المستدامة فيها.			

ثالثاً. التطبيقات العملية

ت	الحالات	اتفق	محايد	لااتفق
11-	ترتكز التطبيقات العملية باستبدال التعاملات التقليدية بطرق وأساليب قائمة على قدرة الأفراد أن يعدوا بأنفسهم نماذج ومخططات للعمل.			
12-	تتمثل التطبيقات العملية بالقدرة على العمل بفعالية في المنظمة والبيئة المحيطة بها من خلال تقنيات المعلومات .			
13-	تستند التطبيقات العملية إلى ضرورة وجود الفرد (مدير) القادر على العمل كموجه ومتابع لأنشطة وفعاليات المنظمة .			
14-	تتيح التطبيقات العملية الفرصة للأفراد في اكتساب المهارات وجمع وتحليل وتفسير المعلومات واستخدامها في حل المشكلات واتخاذ القرارات .			
15-	تمكن تقنيات المعلومات ومن خلال تطبيقاتها العملية المتعددة والمتنوعة تحقيق تبادل ونقل المعرفة بسهولة وسرعة فائقة ،			
16-	توظيف تقنيات المعلومات في المنظمة والعلاقات الاجتماعية بشكل عام والتطبيقات العملية بشكل خاص من أهم الأساليب والمداخل الفعالة في التنمية المستدامة ،			

رابعاً. الإتصالات

ت	الحالات	اتفق	محايد	لااتفق
17-	تعد الاتصالات عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، وتحقق التغييرات المرغوبة ، وتعزز الإنتاجية في			

	المنظمة.			
18-	تستخدم تقنيات المعلومات الإتصالات لنقل المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الإفراد لتحقيق الفائدة للمنظمة			
19-	تتضمن الاتصالات الكثير من الوسائط تساعد الأفراد وتربطهم بمصادر المعلومات العالمية.			
20-	تحدد الإتصالات في المنظمة القدرات التنافسية ، وتلعب دوراً مهماً في تعزيز التنمية المستدامة			
21-	توفر الإتصالات الإمكانات من أجل إحلال تنمية مستدامة في المنظمة، وذلك بأنشطة البحث والتطوير , وتحسين أداء المنظمة .			
22-	تسهم الاتصالات بتعزيز بناء المهارات والمعارف وتحويل المنظمة إلى مجتمع يستند على المعلومات, وإعداد سياسات للابتكار واستراتيجيات منظمية جديدة .			

مؤشرات وابعاد التنمية المستدامة في العراق(التحديات والسياسات)

مخطط مدن: مؤيد جبر حميدي الربيعي
مدير قسم الدراسات الاستراتيجية
في مكتب المستشار لشؤون التنمية
في وزارة الصناعة والمعادن
Muayad.aladeeb@yahoo.com
٠٧٧٢٣١٧٨٢٢٧-٠٧٨٠١٥٢٨٥١٨

المقدمة:

هناك تدهور كبير في مؤشرات التنمية المستدامة في العراق بسبب ما يعانيه الاقتصاد العراقي من ظروف غير طبيعية استمرت وما زالت مستمرة لأكثر من ثلاثة عقود وليومنا هذا, ويمكن ايجاز اهم هذه المؤشرات في الاوضاع البيئية وتناقص مصادر المياه المتجددة وتدهور نوعية وجودة مياه الشرب, وارتفاع نسبة التصحر وانحسار المناطق الخضراء, والاستنزاف السريع للموارد وتقادم الخطوط الانتاجية في الصناعة وانتشار السكن العشوائي, فضلا عن الانخفاض الكبير في معدلات الانفاق على الصحة والتعليم والتخلص من النفايات مقارنة مع مستوياتها بدول الجوار.

كما ان موضوع التنمية المستدامة أستحوذ على اهتمام العالم لأكثر من عشرين سنة مضت على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وأصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء, وتتبناها هيئات ومؤسسات رسمية وغير رسمية مطالبة بتطبيقها.

إن التنمية المستدامة مسار يعكس قابلية الدول على تنمية ثرواتها باستمرار، وتنظيم وتطوير الانماط الفكرية للمجتمع حيث تشمل عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، وسنتناول في هذه البحث اربعة مباحث, حيث سيتناول المبحث الاول مفهوم التنمية المستدامة وتطورها لتاريخي, وسيتناول المبحث الثاني مؤشرات وابعاد التنمية المستدامة, وسيتناول المبحث الثالث واقع التنمية المستدامة التنمية المستدامة في العراق, اما المبحث الاخير سيتناول تحديات التنمية المستدامة واهم السياسات للتنمية المستدامة في العراق اضافة الى الاستنتاجات والتوصيات.

مشكلة البحث:

ان ما حصل في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وما سبقه من حصار وحروب والظروف الغير جيدة في العراق قد افضت الى العديد من المشاكل التي تتصل بالحياة اليومية للفرد العراقي والتي ستقلل الاستفادة من الخدمات والمنافع وعدم وجود ملامح واضحة للتنمية المستدامة في العراق.

فرضية البحث:

ان تراجع مؤشرات التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها يعني ذلك عدم القدرة على مواكبة الدول المتقدمة واحداث طفرة نوعية في حياة الانسان العراقي.

المبحث الاول

اولا: نبذة تاريخية عن الاستدامة:

ان مصطلح التنمية المستدامة ظهر تحديدا بعد مؤتمر قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل عام١٩٩٢ إلا أن العودة إلى جذور هذا المفهوم توضح أنه كان موجودا منذ آلاف السنين في الحضارات القديمة بتسميات مختلفة كالحضارة الفرعونية في مصر وحضارة شمال إفريقيا بالقرب من قرطاج القديمة)تونس حاليا(حيث بلغ سكانها في عصرها الذهبي أكثر من مليون نسمة، اضافة الى وفرة الموارد الغذائية والرعي، واثناء الغزو الروماني لقرطاج جعلتها مستعمرة لتوريد الطعام للإمبراطورية الرومانية، وبدأت دورة من دورات تدهور خصوبة الأرض وافقار الناس على مر التاريخ، وكان ذلك نتيجة قيام الإمبراطورية الرومانية بالاستخدام الزراعي الكثيف للأرض للحصول على أكبر قدر ممكن من المحاصيل الزراعية دون الالتفات إلى تدني خصوبة الأرض وانخفاض إنتاجيتها مما أدى في النهاية إلى تدمير الأرض إلى الأبد، اما الحضارة الفرعونية في مصر كانت على العكس من حضارة قرطاج اذ ترتكز على أساس مستدام منذ أيام كليوباترا حتى القرن العشرين إذ كان الفيضان السنوي لنهر النيل في فصل الصيف يوفر المياه ويزود التربة من جديد بالمواد الغذائية(١).

وفي العصر الحديث ولد مفهوم التنمية المستدامة للمرة الأولى عام ١٧١٣ عندما قام كارلوتز Carlowitz)) بتأليف أول كتاب في علم الغابات (Forest Science) وذكر فيه بأن الخشب وبالتحديد)خشب البناء) (Timber) سيكون مهما جدا وبأهمية الخبز اليومي ولهذا يجب أن يكون هناك توازن بين معدل نمو هذا الخشب ومعدل استخدامه وهذا فقط ما سيسمح باستدامة استخدام وتوافر هذا الخشب، وهذا يعني إشارة مبدئية إلى مبدأ الاستدامة والحفاظ على المورد الاقتصادي لأطول فترة ممكنة كما ان العديد من الاحداث والوقائع ، التي كان لها الاثر الايجابي نحو تحول مسار المجتمع الانساني نحو الاستدامة من خلال العديد من المؤتمرات التي عقدت برعاية الامم المتحدة وكما يلي:

١-عقد مؤتمر ستوكهولم، في حزيران عام ١٩٧٠ وخصص يوم للأرض، نوقشت المواضيع البيئية الاساسية (كتناقص الموارد، والنمو السكاني، وثلوث الهواء والمياه، وتأثيرات الغازات السلبية والبيت الزجاجي على المناخ. وفي عام ١٩٧٢ عقد المؤتمر للمرة الثانية واكد على ضرورة التصدي لمشكلة تدهور البيئة، وهنا بدا العالم يعي بأن المشكلات البيئية لا يمكن تناولها بمعزل عن مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢- اصدر تقرير بعنوان «حدود النمو» من قبل نادي روما عام ١٩٧٢، حيث بين الاثار السلبية للتنمية والتطور الصناعي على البيئة والموارد الطبيعية.
٣- شكلت لجنة براندت عام ١٩٧٧ نسبة الى «ويلي براندت» رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي في المانيا الاتحادية آنذاك، وكلفت بوضع تقرير شامل عن التنمية الدولية.
٤-في عام ١٩٨٠ استخدم لأول مرة مصطلح الاستدامة بالمفهوم الحديث المتعلق بالبيئة مع التقرير الذي اصدره الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة، والذي يطلق عليه استراتيجية الحفاظ العالمي، للربط بين الاستدامة والتنمية.
٣- صدر تقرير «مستقبلنا المشترك» من قبل لجنة (براندیتلاند) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، والذي اهتم بقضايا التنمية والبيئة في العالم.
٤- عقد مؤتمر الارض في ريو دي جانيرو بالبرازيل برعاية الامم المتحدة في حزيران ١٩٩٢، واهتم بالحماية البيئية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية باعتبارها امور جوهرية لابد منها للتنمية المستدامة .
٥- في عام ١٩٩٧ عقد (مؤتمر كيوتو) بمدينة كيوتو اليابانية مؤتمر التغير المناخي، تم الاتفاق على خفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة بمعدل يزيد على٥٪، لكي تكون التغييرات التي تطرأ على المناخ ضمن الحدود الممكن تحملها او التأقلم معها .
٦- عقد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب افريقيا في عام ٢٠٠٢، واهم القضايا التي تناولها المؤتمر هي وقف الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية والتي اصبحت مهددة بالاضمحلال.

وبين قمتي ريو وجوهانسبورغ عقدت العديد من المؤتمرات برعاية الامم المتحدة كالمؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر الدوحة الوزاري ومؤتمر تغيرات المناخ والتي تهدف الى وضع رؤيا شاملة لمستقبل البشرية كما في الجدول (١).
جدول (١) اهم الاتفاقيات البيئية في العالم

جدول (1) اهم الاتفاقيات البيئية في العالم

السنة	1972	1979	1980	1983	1987	1987
المؤتمر	ستوكهولم حول البيئة الإنسانية	ستوكهولم حول البيئة الإنسانية	استراتيجية الحفاظ العالمي	برتوكول هلسنكي حول نوعية الهواء .واللجنة العالمية للبيئة والتنمية	برتوكول مونتريال حول طبقة الاوزون	مستقبلنا المشترك (لجنة براندتيلاند)
السنة	1990	1992	1996	1997	2000	2002
المؤتمر	الورقة الخضراء للبيئة الحضرية	قمة الارض (ريو)	مؤتمر المأوى	مؤتمر كيوتو حول التغيير المناخي	مؤتمر هاكي وللتغيير المناخي	مؤتمر جوهانسبورغ للتنمية المستدامة

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على عدة مصادر.

ثانيا: مفهوم وتعريف التنمية المستدامة: هناك العديد من التعاريف التي ركزت في مفهوم التنمية المستدامة منها:

•ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي بالاحتياجات الاساسية للجيل الحاضر وعدم الحد من قدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها(١).

•أنها الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية بكفاءة كما تترك كافة الاختيارات امام الاجيال اللاحقة.

•عرف الاقتصادي روبرت سولو(Robert Solow) التنمية المستدامة على أنها»عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وايصالها إليهم بنفس الوضع الذي ورثه الجيل الحالي»، وبين أن الحديث عن الاستدامة يعني الأخذ في الحسبان ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضا توجيه الاهتمام الكافي لنوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل، وهذه البيئة تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتقنية السائدة وهيكل المعرفة(١).

•وتعرف ايضا على انها ادارة الموارد بكفاءة للحصول على منافع التنمية الاقتصادية القصوى بشرط الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها بحيث لا تقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل، ويلاحظ التركيز في الجوانب الاقتصادية(٢).

•هي الاستثمار الامثل للبيئة والاستفادة من الموارد والامكانات المتاحة سواء أكانت بشرية ام مادية ام طبيعية بشكل فعال ومتوازن اقتصادياً وبيئياً وعمرانياً واجتماعياً لتحقيق العدالة للسكان ودون اهدار مكتسبات الاجيال اللاحقة، ويلاحظ التركيز في الجوانب البيئية(٣).

•هي الحفاظ على الموارد الطبيعية المتجددة واستخدامها بطريقة لا تؤدي الى تدهورها او تناقص جدواها بالنسبة للأجيال المقبلة وهنا التركيز في الجوانب المادية(٤).

•هي استخدام التكنولوجيا الجديدة لإنقاذ الموارد الطبيعية بهدف الحد من التلوث وتحقيق استقرار المناخ واستيعاب النمو في عدد السكان، والتركيز هنا في الجوانب التكنولوجية(٥).

•هي الادارة الواعية للمصادر المتاحة والقدرات البيئية والطبيعية وإعادة تأهيل البيئة الطبيعية المتعرضة للتدهور وسوء الاستخدام، والتركيز في الجوانب الادارية(٦).

•أما البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) قد بين أن التنمية المستدامة هي تنمية موالية للناس وموالية لفرص العمل وموالية للطبيعة وهي تعطي أولوية للحد من الفقر والعمالة المنتجة والتكامل الاجتماعي واعادة توليد البيئة وهي توازن بين الأعداد البشرية وبين ما لدى المجتمعات من قدرات متنوعة وما لدى الطبيعة من قدرات هائلة(٧).

اذا ان التنمية المستدامة ليست مجرد قضية تتعلق بالموارد الطبيعية والايكولوجية ولكنها ترتبط كذلك بمسألة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والاستقرار والاندماج وبذلك يمكن القول ان التنمية المستدامة تعني من حيث الجوهر الاستغلال الامثل للمصادر لتلبية احتياجات الحاضر دون التضحية بقدرة الاجيال اللاحقة لتلبية حاجاتهم.

المبحث الثاني

المحور الاول: مؤشرات قياس التنمية المستدامة:

على الرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة الا ان المعضلة الرئيسية فيه هو تحديد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة وبناءا على ذلك اصدرت الامم المتحدة للتنمية المستدامة كتابا بعنوان (Methodologies Indicators of Sustainable-Framework and Development) يتضمن ١٣٤ مؤشرا مصنفة الى اربع فئات رئيسة اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية وكما يلي(١):

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

١- البنية الاقتصادية: وهي تعبر عن الاداء الاقتصادي والتجارة والحالة المادية واهم مؤشراتها هي:

أ- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال متوسط دخل الفرد، ونسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي.

ب- التجارة: ويقاس بالميزان التجاري ما بين صادرات السلع والخدمات إلى واردات السلع والخدمات.

ت- الحالة المالية: وتقاس عن طريق نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

٢- أنماط الاستهلاك والإنتاج:

ان انماط الانتاج غير المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية لذا لا بد من حدوث تغيير جذري في سياسات الانتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة امام سكان العالم الحاليين بشكل متساو وتقاس مؤشرات أنماط الاستهلاك والإنتاج بما يلي:

أ- استهلاك المواد: ويقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج، ويقصد بالمادة هنا كل المواد الخام الطبيعية.

ب- استخدام الطاقة: ويقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة.

ت- إنتاج وادارة النفايات: وتقاس بكمية أنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وانتاج النفايات الخطرة، وانتاج النفايات المشعة واعادة تدوير النفايات

ث- النقل والمواصلات: ويقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية،...الخ).

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية:

١- المساوة الاجتماعية:

وهو المساوة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرار, وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة كالصحية والتعليمية.. الخ. وقد تم اختيار مؤشرين رئيسين لقياس المساواة الاجتماعية وهي :

أ-الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل.

ب- المساوة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

٢-الصحة العامة:

هناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة، فالحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي ورعاية صحية دقيقة أما المؤشرات الرئيسية للصحة فهي:

أ- حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال.

ب- الوفاة: تقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت سن خمس سنوات.

ت- العمر المتوقع عند الولادة.

ث- نسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ووجود محطات تصفية وطنية.

ج- نسبة السكان الذين تتوافر لديهم مرافق كافية للصرف الصحي.

ح- الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأولية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.

٣ـ التعليم:
يعد التعليم وزيادة التدريب والتوعية العامة أما مؤشرات التعليم فهي:
أ- مستوى التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي.
ب- محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

٤ـ السكن:
هو نسبة المساحة المبنية لكل شخص او مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص ومع أن هذا المؤشر عادة ما يرتبط مع الازدحام والبناء المتركز فإنه لم يتم تطوير مؤشر آخر أفضل منه بعد.
٥ـ الأمن: يتعلق بالأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم، فالعدالة والديمقراطية والسلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور وعادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة ولكنها بنفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي.

٦ـ السكان:
هناك علاقة عكسية واضحة ولا جدال عليها ما بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام مما يؤدي في النهاية إلى كل أنواع المشاكل البيئية وبالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: المؤشرات البيئية:

١ـ الغلاف الجوي:
وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي وهي:
أ- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.
ب- استهلاك طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
ت- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

٢ـ الأراضي:
فالأرض تتكون من البنية الفيزيائية وطبوغرافية السطح وايضا الموارد الطبيعية الموجودة فيها وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها واهم المؤشرات هي:
أ- الزراعة: ويتم قياسها بالمساحة المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات الزراعية.
ب- الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض، وكذلك معدلات قطع الغابات.
ت- التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
ث- الحضرنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

٣ـ البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: أهم المؤشرات المستخدمة للمحيطات والمناطق الساحلية هي:
أ- المناطق الساحلية: وتقاس بتركيز الطحالب في المياه الساحلية، ونسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية.
ب- مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

٤ـ المياه العذبة:
من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث، وتجد كل الدول التي تتميز بقلة مصادر المياه نفسها في وضع اقتصادي واجتماعي صعب وتقاس نوعية المياه بتركيز الاوكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتريا المعوية في المياه، اما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

٥ـ التنوع الحيوي:
ن حماية التنوع الحيوي كحماية الحيوانات والنباتات البرية وانشاء المحميات واجبا بيئيا وأخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة ويقاس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسين:

أ-الانظمة البيئية: والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الانظمة البيئية الحساسة.
ب- الانواع: ويتم قياسها بحساب نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

رابعا: المؤشرات المؤسسية:

١- الإطار المؤسسي:
من الأمور اللازمة توافر التشريعات الملائمة على صعيدي القانون والسياسات بوصفها إطارا مؤسسيا، لتشجيع التنمية المستدامة وتنفيذها والمؤشران المستخدمان هما:
أ- الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.
ب- تنفيذ الاتفاقيات العالمية المصادق عليها.

٢- القدرة المؤسسية وتتمثل أهم مؤشرات القدرة المؤسسية فيما يأتي:
أ- عدد مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠٠ شخص.
ب- عدد مستخدمي الهاتف الثابت لكل ١٠٠٠ شخص.
ت- الخسائر البشرية والاقتصادية بفعل الكوارث الطبيعية.
ث - الإنفاق على البحث والتطوير من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
وهناك مؤشرات او عناصر جديدة تتبناها التنمية المستدامة قد اعقبه اسهامات جديدة حاولت ان تغني هذا المفهوم من خلال ادخال عنصرين جديدين, بداء الاهتمام ينصب حولهما وهما:

اولا: حقوق الانسان:
ان نهج التنمية المستدامة المرتكز على حقوق الانسان, يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار البعد الانساني الذي من شأنه ان يدعم ويحقق الاستقرار الاجتماعي, فالتنمية كما هو معروف فعل مركب عناصرها تتسم بالمفاضلة والتكامل تبتدئ بالإنسان وتنتهي اليه ساعية الى احقاق الحق في التنمية حيث في التوزيع العادل لثمار التنمية والحق ان يكون الانسان هو المستهدف من كل عملية التنمية سعيا للارتقاء بمستوى رفاهيته، وهذا يبرهن اهمية العلاقة بين حقوق الانسان التنمية، ولتحقيق ذلك يتطلب ما يأتي(١):
١- تغليب سلطة القانون من خلال رصد الانتهاكات ومسائلة الدول, وكذلك من خلال حماية الحقوق وتعزيزها عبر الانظمة والتشريعات فضلا عن سياسات وبرامج تتبناها الدولة وتدرجها في بنود النظام الاجتماعي المقترح وبذلك سيوطد الانسان النظام حقوق الانسان عبر اهدافه وبرامجه.
٢- اعادة هيكلية نظام الحماية الاجتماعي بحيث يتضمن نظام الضمان والتأمينات الاجتماعية وشبكات الامان الاجتماعي.

ثانيا: الحاكمية او الحوكمة:
هو مصطلح يعبر عن حسن الادارة او الحكم الرشيد، وعن جدية اسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع على اساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، ووجود ادوات المراقبة والمحاسبة واليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات التي تؤثر على حياة الناس، فالحوكمة (هي اسلوب ممارسة الادارة الرشيدة)، فأذن هي (مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء عن طريق اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط واهداف معينة(٢).
مما سبق يتضح ان التنمية المستدامة عملية تستهدف الربط بين استمرارية عملية التنمية والتطور البيئي في ظل وضع يؤمن متطلبات الاجيال الحالية والمستقبلية، ولذلك فأن انبثاق التنمية المستدامة في الفكر التنموي الحديث يعد بمثابة خطوة نحو تحقيق التفاعل بين التنمية والبيئة.

المحور الثاني: أبعاد التنمية المستدامة:

تقوم التنمية المستدامة على ركائز ثلاث: الكفاءة الاقتصادية، الكفاءة الاجتماعية والكفاءة البيئية. تعتمد الأولى على الاستخدام الرشيد لثلاث حزم من الأدوات: الأدوات التقنية، الأدوات الاقتصادية، الأدوات الاجتماعية، ويتوقف النجاح على الجمع المتوازن بين الحزم جميعًا. فالأدوات التقنية هي وسائل تحقيق هدف صون الموارد الطبيعية المتجددة، أي قدرتها على العطاء (الإنتاج) في مدى الزمان الممتد، مع زيادة الغلّة في حدود هذه الضوابط، وترشيد استغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة بغية تمديد المدى الزمني لعطائها. يطرح هذا الأمر إعادة النظر في الأدوات والآلات التي تستخدم على مستوى الفرد. أما الأدوات الاقتصادية فهي ضوابط الأداء. وقد برزت فكرة «المحاسبة البيئية للموارد الطبيعية» إذ جرى الأمر على عدم إدراج قيمة ما يؤخذ من العناصر المختزنة بالبيئة (حقول البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب الخامات) في حساب التكاليف. فمصر، كبلد زراعي، ترفض،

مثلاً، إدراج مياه الري في حساب كلفة الزراعة. ومن جانبها تقوم الكفاءة الاجتماعية على مشاركة الناس مشاركة فاعلة في مراحل رسم سياسات التنمية، ووضع الخطط وتنفيذ المشاريع، وهذا هو جوهر الديموقراطية. إن حرمان الناس المشاركة يعفيهم من المسؤولية ويعطّل قدرتهم على الأداء، وهنا تبرز أهمية المنظمات الأهلية كأدوات لحشد المشاركة الجماهيرية. ويعدّ العدل الاجتماعي إحدى ركائز التنمية المستدامة التي ترفض الفقر والتفاوت البالغ بين الأغنياء والمدقعين، والمفهوم الأول للعدل الاجتماعي هو العدالة بين الأجيال. إن صون النظم البيئية المتجددة يحفظ للأراضي الزراعية والمراعي والغابات والمصايد قدرتها على الإنتاج المتواصل. وتحتاج الإدارة الرشيدة لموارد الفحم والبترول والغاز الطبيعي وخامات المعادن إلى الضبط الاجتماعي الذي يقاوم الإسراف. والمفهوم الثاني للعدل الاجتماعي هو العدل بين أهل الجيل الحاضر، ويفي باحتياجاته المشروعة(١). وهناك أبعاد متعددة للتنمية المستدامة يمكن أدراجها بما يلي:

١ـ البعد الحضري: في هذا الجانب يتم اعطاء الاولوية القصوى لما يأتي:

١-تحسين الاوضاع البيئية والاجتماعية للمناطق الحضرية عن طريق أعادة تأهيل المدن بواسطة استراتيجيات تنمية بيئية.
٢-تخطيط وتصميم مستقرات جديدة تتماشى مع مبدأ المدن الحافظة للموارد لتقليل الهجرة من الريف الى المدن عن طريق خلق فرص عمل جديدة
٣-تصميم استراتيجيات التنمية البيئية وتنفيذها بمساعدة افراد المجتمع لتحقيق المشاركة الفعالة وآليات التنسيق المتكاملة.
وقد تبلورت عن هذه الجوانب رؤية ايجابية لاستدامة المستقرات البشرية وخلق مراكز حضرية مستدامة مستندة الى مبدأ المشاركة تهدف الى توجيه السياسات الحضرية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتخفيف حدة الفقر وتحسين البيئة الحضرية للمدن.

٢ـ البعد الاقتصادي:

لا تتحقق التنمية المستدامة الا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب آخر، ان مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الاساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضاً لتحقـيق ذاتـــية التنمية المستدامة(١). ان التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني اجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة واحداث تغيير في انماط الاستهلاك، اما في الدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع، وتعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن وتنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة عناصر أساسية هي:

أ- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي من خلال تصحيح الاختلال في هيكل توزيع الدخول وإزالة الفوارق بين طبقات المجتمع واستخدام الطاقة النظيفة وطرق الحديثة في الانتاج واستخدام اكثر كفاءة لرأس المال.
ب- تحسين مستوى المعيشة والرفاهية الانسانية والحياة الاجتماعية من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة عن طريق رفع مستوى المعيشة وتقليل مستوى الفقر.
ت- ضرورة الاهتمام بنوعية السع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات من خلال إشباع الحاجات الأساسية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين مستواه من أجل مواجهة الحاجات الأساسية للغالبية العظمة من الشعوب وان يتلائم النمو الاقتصادي مع البيئة.

٣ـ البعد البيئي:

تعتمد التنمية المستدامة بيئياً على ادارة مسؤولة للموارد الطبيعية والبشرية تعمل على الايفاء بحاجة الاجيال الحالية وتصون مصالح الاجيال اللاحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الافراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة. ولذا تعد التنمية البيئية احد المفاتيح الرئيسة للتنمية المستدامة وهي القوة الموجهة للميثاق الاخلاقي لإعادة توصيف العلاقة بين الانسان ومحيطه(٢)، وعليه فان التنمية المستدامة على وفق المفهوم البيئي تعتمد على عاملين هما:

أ- السكان: اذ تسبب الزيادة السكانية المستمرة ضغطاً على الموارد واستنزافها ومن ثم عدم قدرة البيئة على التحمل مما يتطلب توازن بين حجم السكان والموارد.
ب- التكنولوجيا: والتي هي مجموعة المعارف والمهارات والادوات والمعدات المستخدمة في انتاج السلع والخدمات وتمثل ثلاثة جوانب للتنمية (مورد قادر على خلق الثروة, هي وسيلة تمكن من ممارسة السيطرة الاجتماعية لمتلكيها, اداة فعالة ومؤثرة في اتخاذ القرارات). ان هذا يشير الى ان هناك تأثير مباشر وغير مباشر للتكنولوجيا في قيم المجتمع فهي قد تدعمها وقد تعارضها. وعليه يمكن القول ان افضل تكنولوجيا مطلوبة لاستراتيجية التنمية المستدامة هي تلك التي تعتمد على التجديد والمنافسة الناجحة

والاستخدام المفيد للموارد النادرة(١)، وهنا يجب اعطاء أولوية لان تكون التكنولوجيا ملائمة لطبيعة وامكانات الدول, وان تأخذ على عاتقها اهداف التنمية قريبة المدى وبعيدة المدى، واستغلال الموارد المتاحة في اطار السلامة البيئية.

٤ـ البعد الاجتماعي:

ان الابعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة تستهدف ما يأتي:

أ-بناء القدرات المحلية عن طريق تعزيز الموارد البشرية والتجديد الشامل لأنظمة التعليم لكل المستويات ونقل المعرفة والمشاركة فيها.

ب- مكافحة الفقر وتدعيم المنظمات المدنية واستقلالية وسائل الاعلام واعطاء الاهمية الكبيرة للظروف الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع وهي الشروط الاساسية والضرورية للتنمية الاجتماعية المستدامة

ت- تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات الريفية عن طريق التعليم والتدريب ورفع مستوى الدخل عن طريق تعزيز الانشطة السياحية والسياحة البيئية والثقافية.

ولان الإنسان هو غاية أي برنامج للتنمية وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها وبذلك فالتنمية المستدامة هنا تعني:

أ-الارتقاء بالعنصر البشري: يساعد على تفهم جوهر وفلسفة التنمية ومستلزماتها وتقبل ما يجب ادخاله من تعديلات على السلوك والعلاقات البشرية بمعنى انه يساعد على عملية التغيير الحضاري التي تحدثها عملية التنمية ومن ثم فان العنصر البشري هو العامل الحاسم في عملية التنمية(٢).

ب- تأمين الاحتياجات الاساسية للسكان: اذ ان مشاركة افراد المجتمع في الحياة الاقتصادية والسياسية تعد وسيلة لاشباع الحاجات الاساسية لبعض فئات المجتمع، بينما اعتبر منهج التنمية البشرية المشاركة واحترام حقوق الانسان من ضمن الخيارات التي يسعى الانسان الى تحقيقها.

ت- تحسين الرفاهية الاجتماعية وحماية التنوع الثقافي: بحيث يتسنى للاجيال تلبية حاجاتها دون الاضرار بالاجيال اللاحقة ومن ثم فان العدالة المقصودة هي التي تمكن افراد المجتمع من الاستفادة من الموارد الطبيعية الموجودة مما يمكن معه القول ان المشكلات البيئية في المجتمعات – النامية – لايمكن حلها بدون محو الفقر واعادة توزيع الثروة والدخل(٣).

٥ـ البعد المكاني:

<u>لابد من تحديد الابعاد المكانية المختلفة وهذا يتطلب تحديد ودراسة ما يلي(١):</u>

أ-علاقات التنمية: اذ تنشأ قضايا التنمية عن طريق سياسات المجتمع المتشابكة والتي تضم سياسات النقل والمواصلات وتوزيع استعملات الارض والتنمية الاقتصادية والسياسة الاسكانية.

ب-القياس Scale: وهو مدخل القياس المتعدد (Multi Scale) اذ يتحدد المجتمع المستدام عن طريق مستويات جغرافية تشمل المبنى والموقع، والمحلة السكنية والحي، والمدينة والاقليم، اذ يلاحظ هنا نوعين من مستويات التنمية المكانية لدراسة تقييم اداء <u>المجتمعات العمرانية(٢):</u>

•التنمية الرأسية : وتعني تنمية المباني الخاصة ومشاريع التنمية

•التنمية الأفقية أو الفراغية: مثل موقع السكان والأنشطة داخل الفراغات وتحديد أنماط الحركة التي تحقق الاستدامة.

ت- مجالات تأثير الأنشطة: وهي تقوم على ثلاثة محاور(٣):

•تحقيق التكامل والتكافل التام عن طريق العدالة الاجتماعية وعد التنمية المستدامة حضارة تقوم على المشاركة العادلة بين الموارد المحلية المتاحة.

•تحقيق التنمية الذاتية بالتوافق مع الطبيعة وليس السيطرة عليها.

•مواصلة العمل على تحقيق الهدفين أعلاه من خلال البحث عن نوع من الكفاءة الاقتصادية غير المقيدة بمفهوم الربحية.

٦ـ البعد الثقافي:

التنمية المستدامة على وفق المفهوم الثقافي تعني تحسين وتطوير الفكر والابداع وحرية النمو والديناميكية، وتؤدي التنمية المستدامة ثقافيا» ثلاثة ادوار (الدور التأسيسي الذي يرتبط بتقوية القدرات الانسانية الخلاقة، الدور التقييمي الذي يعكس تأثير ثقافة المجتمع وعلاقتها بالأهداف المرجوة، ودور الأداة فالمؤشرات الثقافية للمجتمع تؤدي دور الاداة ليس لتعزيز النمو الاقتصادي فقط بل لتحقيق اهداف اخرى كتحسين نوعية الحياة).

٧ـ البعد المؤسسي:

تمثل الادارات والمؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياستها التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية حيث توفر الدولة الخدمات والمنافع عبر قطاعاتها المختلفة سواء كانت عامة او خاصة لرعاياها ومواطنيها, ومن ثم فأن تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية المطردة للمجتمعات ورفع مستوى ونوعية حياة الافراد وتأمين حقوقهم

الانسانية وتوفير الاطار الصالح للالتزام بواجباتهم في المجتمع والدولة تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وادارتها في اداء وظيفتها ومهماتها.

٨ـ البعد التخطيطي:

وتتمثل بتحليل العلاقات بين مختلف القطاعات التي هدفها الوصول الى تنمية متوازنة في كل القطاعات للمحافظة على المقادير المتوازنة في العرض والطلب والنشاطات الاقتصادية .. كما تتمثل بالأبعاد المكانية في دراسة كل المساحات والكتل والفراغات وتحديد الاستعمال الامثل لاستعمالات الارض للأغراض السكنية والخدمية والصناعية والزراعية وتوضيح الفعاليات الملوثة للبيئة وذلك بمراعاة اتجاه الرياح واتجاه جريان الانهار ووقاية الاراضي الصالحة للزراعة والاستفادة من المساحات بما يتفق مع الاحتياج لكل فعالية عمرانية في المدينة ويشمل ذلك كل الفعاليات السكنية والخدمية والصناعية والزراعية وربطها في اطار شامل مع شبكة الطرق والمواصلات.. كما يهتم التخطيط بالتنظيم الشامل للمدن والمستقرات البشرية لإيجاد بيئة حقيقية ومتكاملة للإنسان والتي يراعي فيها الموقع والمناطق الانتاجية والمناطق السكنية والمناطق السياحية وترتبط الابعاد التخطيطية ارتباط وثيق بالأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والتي تتضمن اليات العملية التخطيطية في الاداء الوظيفي والتي تتمثل بثلاث مستويات(١):

ـ المستوى الاول: المستوى الوطني وتتم فيه توجيه الاستثمارات للخطط التنموية على اساس العلاقة بين التخطيط القطاعي و الابعاد المكانية.

ـ المستوى الثاني: الاقليمي: ويقوم الامكانات المادية والبشرية للإقليم لرسم الاهداف التنموية له والسياسات المعتمدة لبلوغه.

ـ المستوى الثالث: المحلي: وهو المستوى الاكثر تفصيلا والذي يقوم بتحديد المواقع الفعلية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

كما ان تحديد الابعاد المكانية للتنمية من خلال تحليل العلاقات بين مختلف القطاعات على أن تحقق تنمية متوازنة في كل القطاعات, للمحافظة على المقادير المتوازنة في العرض والطلب والنشاطات الاقتصادية كافة, ويؤدي تحقيق هذه النظرية إلى ما يسمى» بالنمو المتوازن « بين القطاعات المختلفة أو يتحدد بطريقة التنمية غير المتوازنة فتبدأ بتنمية ما يسمى « بالقطاعات « أو (الصناعات) القائدة أو الرائدة وأن في تنمية هذه القطاعات تنمية تلقائية تنتشر لبقية القطاعات وبالرغم أن هذا الوضع يؤدي في بدايته إلى خلق تنمية غير متوازنة , فإنها في النهاية تحض على القيام باستثمارات أخرى.

المبحث الثالث

واقع التنمية المستدامة في العراق

سيتم التركيز على المؤشرات الأهم من وجهة نظر الباحث لأنه لن نستطيع الإحاطة بكافة المؤشرات التي ذكرت في المبحث الثاني وسنعطي لمحة سريعة عن التطورات الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٣ وهي المدة التي يحاول البحث تغطيتها اعتمادا على مدى توافر البيانات:

أولا: المؤشرات الاقتصادية:

استمرت الايرادات المالية المتأتية من عمليات انتاج وتصدير النفط الخام في المقام الاول من سلم الايرادات العامة للدولة للمدة ٢٠٠٩ -٢٠١٣. حيث تشكل صادرات النفط الخام المساهم الأكبر في الإيرادات العامة للدولة والتي بلغت نسبتها(٨٨,٥٪) من إجمالي الإيرادات عام ٢٠٠٩ وازدادت الى (٩٧,٤) خلال المدة٢٠١٣ – ٢٠١٠. كما شهدت قيمة الصادرات النفطية ارتفاعا مستمرا خلال المدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٣ وانخفضت فقط في عام ٢٠٠٩ نتيجة لتأثير الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط ومن ثم انخفاض أسعاره، إذ انخفض متوسط سعر نفط البصرة الخفيف من (٩٢,٠٨) دولار/برميل عام ٢٠٠٨ إلى (٦٠,٥) دولار/برميل في عام٢٠٠٩ ، ثم عاد للارتفاع في عام ٢٠١٠ إلى (٧٦,٧٩) دولار/برميل وكذلك انخفضت اسعاره للسنوات ٢٠١٤و٢٠١٥و٢٠١٦ حيث وصل سعر البرميل دون ال (٤٥) دولار/برميل.(١)ويمكن ادراج اهم المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة إلى ما يلي:

***البنية الاقتصادية وأهم المؤشرات هي:**

أ- مؤشر حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يصنف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١ العراق ضمن الدول ذات الدخل الفردي المتوسط، وقد شهد معدل متوسط الدخل الفردي في العراق بالأسعار الجارية ارتفاعا خلال المدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) اذ ارتفع من(٢) مليون دينار/ فرد عام ٢٠٠٤ إلى (٥,٣) مليون دينار / فرد عام ٢٠١٠ وكما موضح بالشكل (١):

الشكل (١)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية (ألف دينار) للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠١٠)

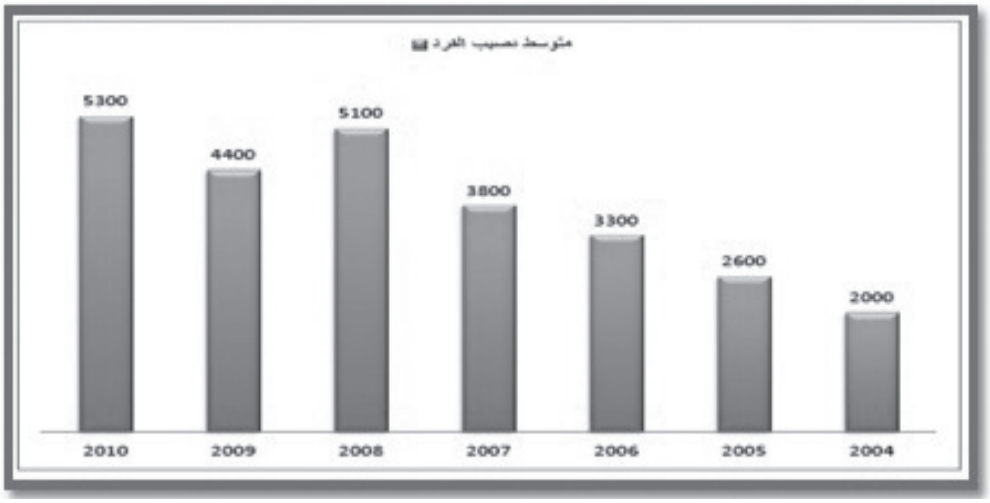

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، وزارة التخطيط،٢٠١١، ص٧٦.

ويتضح أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي شهدت ارتفاع مستمرا منذ عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠١٠ باستثناء الانخفاض الذي حدث في عام ٢٠٠٩ والاعوام ٢٠١٤و٢٠١٥و٢٠١٦ عن عام ٢٠٠٨ نتيجة لما ذكرناه سابقا من تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي ككل، ويعود الارتفاع المستمر في حصة الفرد إلى ارتفاع أسعار النفط خلال تلك المدة.
ب- نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي: في العراق مازالت الاستثمارات الحكومية تهيمن على النسبة الأكبر من إجمالي الاستثمار، وهذه الاستثمارات تتأثر بشدة بوفرة عوائد النفط التي تمثل المصدر الرئيس لإيرادات الدولة، وبالتالي فان نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي شهدت تقلبات تبعا للتطورات في السوق النفطية والقدرة التصديرية للعراق وكما في الشكل (٢).
شكل (٢)
نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠)

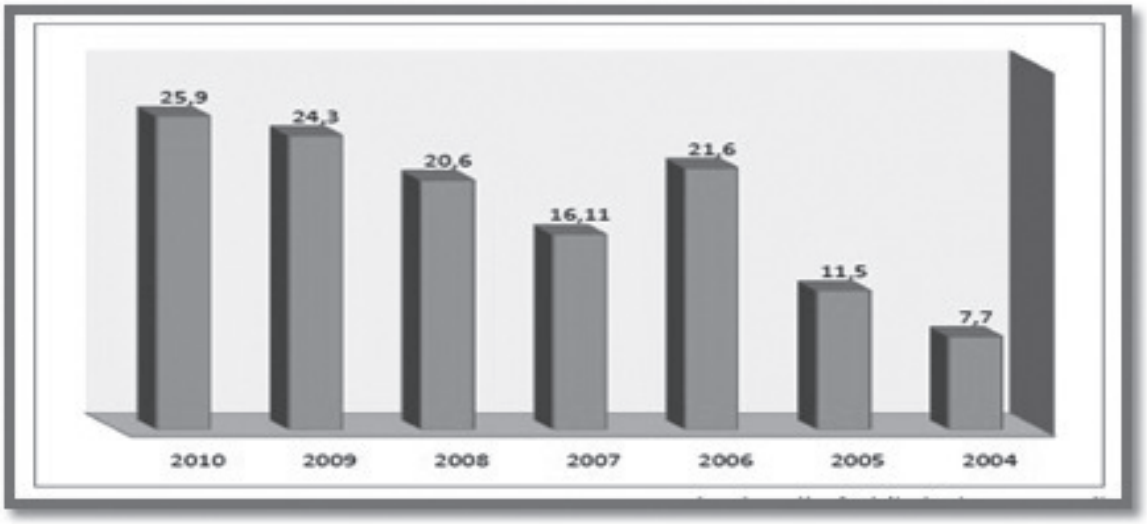

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

ويتضح أن متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٠) بلغت (١٨,٢٤٪) في حين أن هذه النسبة وصلت إلى ما يقارب (٣٠٪) في بعض الدول العربية كالأردن والإمارات وتجاوزت (٢٠٪) (في أغلب الدول النفطية للمدة نفسها، فضلا عن أن متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بلغت (٢٦,٨٪) عام٢٠١٠, مما يعني أن هذه النسبة منخفضة في العراق مقارنة بهذه الدول رغم حاجة العراق الماسة لزيادة نسبة الاستثمار من أجل إعادة اعمار البنى التحتية وانشاء المشاريع الكفيلة بتخفيض نسب الفقر والبطالة.

ثانيا: المؤشرات الاجتماعية:

١ـ العدالة الاجتماعية:

أ- النسبة المئوية للسكان دون خط الفقر الوطني: تشير البيانات إلى أن نسبة السكان دون خط الفقر الوطني بلغت في عام ٢٠٠٧ ما يقارب (٢٢,٩٪)(١). وهذه النسبة تعد مرتفعة جدا في بلد نفطي تتعدى ميزانيته(١٠٠) مليار دولار، وتختلف هذه النسبة بين المحافظات وحسب الشكل (٣).

شكل (٣)

النسبة المئوية لمن هم دون خط الفقر الوطني حسب المحافظة لسنة ٢٠٠٧

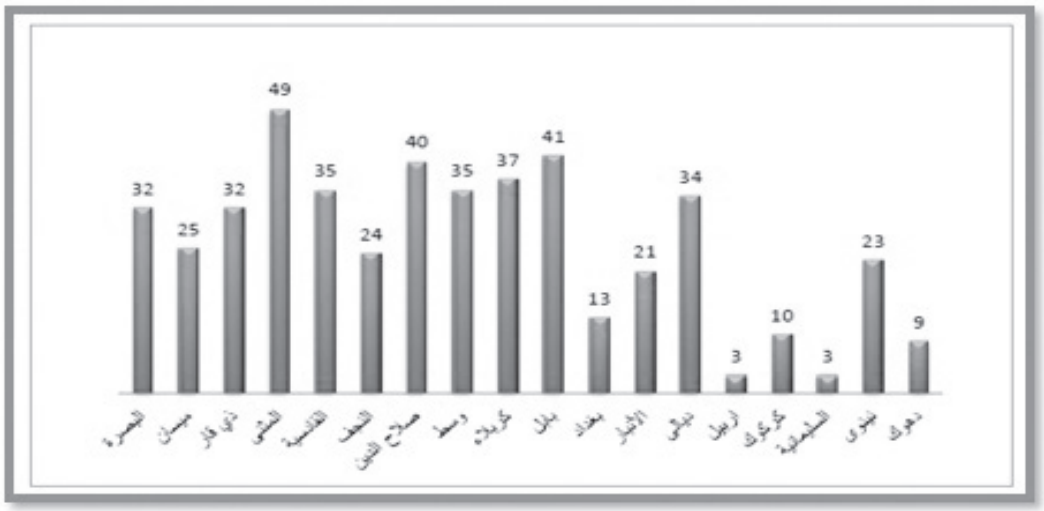

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠١١،ص١٢.

يتضح من الشكل أن محافظة المثنى سجلت أعلى نسبة للفقراء وبلغت (٤٩٪) تلتها محافظة بابل بنسبة (٤١٪)، ثم صلاح الدين بنسبة (٤٠٪)، أما أقل نسبة فقراء فسجلت في محافظات إقليم كردستان وجاءت أربيل والسليمانية في المقدمة وبنسبة (٣٪) لكل منهما تلتهما دهوك بنسبة (٩٪).

ب- معدل البطالة: يلاحظ أن معدلات البطالة شهدت انخفاضا كبيرا في عام ٢٠٠٨ عن معدلها في عام ٢٠٠٤, ويعود هذا الانخفاض إلى الخطط التنموية التي وضعتها الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط خلال الأعوام السابقة وبضمنها الخطة الخمسية لمعالجة البطالة والتي أسهمت في انخفاض نسبي لمستوى البطالة في العراق، ورغم هذا الانخفاض الا أن مستوى البطالة مازال مرتفعا نسبة الى الدول المجاورة للعراق وأن البطالة ما دامت تتمثل برقمين (١٥,٣٪) فهي كبيرة حتى وصلت الى اكثر من ٣٠٪ في عام ٢٠١٥.

٢ـ الصحة:

أ- حالة التغذية لدى الأطفال: يقيس هذا المؤشر نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من قصر القامة، والذين يقل وزنهم عن الوزن الطبيعي لعمرهم، وتوضح البيانات المتوافرة أن نسبة الأطفال الذين يعانون من قصر القامة خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) بلغت (٢٧,٥٪) وهي نسبة مرتفعة جدا قياسا بأغلب الدول العربية، إذ بلغ هذا المؤشر في السعودية (٩,٣٪)، وفي تونس (٩٪)، وفي الأردن (١٢٪)، وكان العراق أفضل من مصر (٣٠,٧٪)، واليمن (٥٧,٧٪) أما مؤشر نقص الوزن خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٩) فبلغت قيمته (٧,١٪) وفي السعودية (٥,٣٪) وفي لبنان (٤,٢٪)، وفي تونس (٣,٣٪).

ب- معدل الوفيات ومعدل العمر المتوقع: يرتبط هذا المؤشر بصحة الإنسان ومدى توافر الرعاية الصحية المناسبة بكافة جوانبها،

ويشمل هذا المؤشر مؤشرين فرعيين هما:
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: تشير بيانات هذا المؤشر إلى أن هذا المعدل بلغ في العراق عام ٢٠٠٨ (٤٤) حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية ورغم تحسن هذا المؤشر عن الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب مقارنة بمعظم الدول العربية. وفي السنة نفسها بلغ هذا المعدل في دولة الإمارات العربية المتحدة (٨) طفل، وفي مصر بلغ (٢٣) طفل، ومن هذه البيانات يتضح حجم الفجوة الكبيرة التي تفصل العراق عن معظم الدول العربية في هذا المؤشر مما يستدعي بذل جهود أكبر لتحسين مستوى الرعاية الصحية الأولية.
- متوسط العمر المتوقع عند الولادة: حقق هذا المعدل وفقا لتقارير التنمية البشرية ارتفاعا خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) من(٥٧,٧) سنة خلال عام ٢٠٠٥ إلى (٦٨,٥) سنة خلال عام٢٠١٠، وان كان الباحث يشكك بصحة هذه الأرقام لوجود تناقض كبير بينها وبين الأرقام التي أعلنتها وزارة التخطيط العراقية والتي تبدو أقرب للواقع إذ ارتفع معدل توقع الحياة عند الولادة من (٥٩) سنة خلال عام٢٠٠٣ إلى (٦١) سنة خلال عام ٢٠٠٧.(١)

٣ـ التعليم:

أـ نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي:

وقد شهدت هذه النسبة تذبذبا كبيرا خلال المدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٠٩) إذ انخفضت هذه النسبة بشكل كبير من (٩٥,٢٪) في عام ٢٠٠٦ إلى (٨٠,٢٪) في عام ٢٠٠٧ ، وعادت هذه النسبة إلى الارتفاع في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى (٩٤,٨) ثم انخفضت قليلا في عام ٢٠٠٩ (٩٢,٩٪) كما يوضحه الشكل (٤), ثم عادت بالانخفاض بشكل مستمر للأعوام ٢٠١٤و٢٠١٥و٢٠١٦ ويعود السبب في هذا الانخفاض الكبير إلى تدهور الوضع الأمني بشكل كبير في تلك السنوات وعمليات التهجير الداخلي والخارجي التي حدثت مما أثر سلبيا على التحاق آلاف الطلبة بمدارسهم.

شكل (٤)

نسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس الابتدائي خلال المدة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)

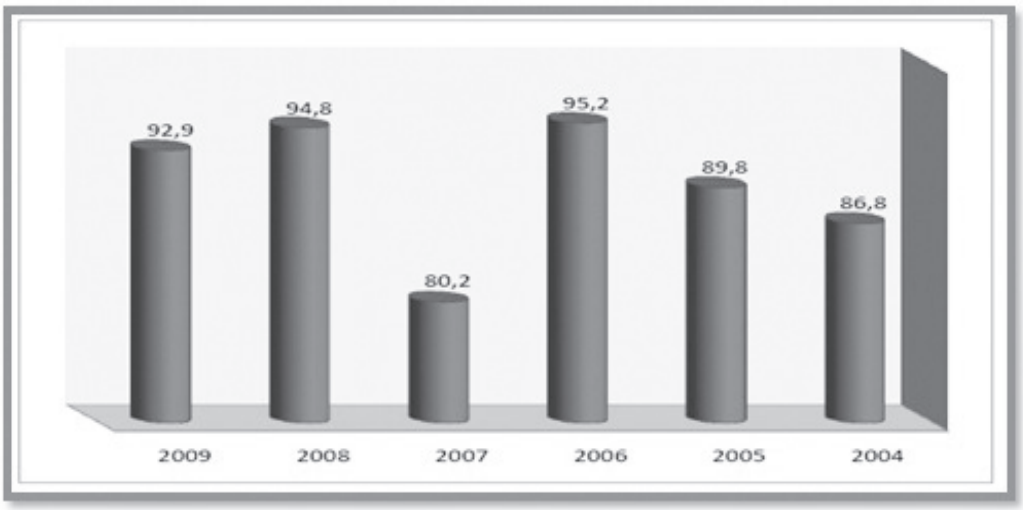

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، بغداد، وزارة التخطيط،-٢٠١١ ، ص ٣١

بـ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (١٥) سنة فأكثر:

يقصد بهذا المؤشر نسبة السكان الذين هم في سن (١٥) سنة فأكثر ويمتلكون القدرة على كتابة مقطع قصير وسهل من حياتهم اليومية وقراءته وفهمه(١). ففي ما يخص العراق نجد أن معدل الالمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠١٠) بلغ (٧٨,١٪) شكل (٥) وهذه النسبة تعد منخفضة قياسا ببعض الدول العربية فمن بين ثلاثة عشر دولة عربية توافرت عنها البيانات احتل العراق المرتبة التاسعة في حين نجد أن خمس دول عربية تجاوز هذا المعدل فيها نسبة (٩٠٪) هي (قطر، الكويت،

الأردن، البحرين، الإمارات(، فضلا عن أن هذا المعدل هو أقل من معدل الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والبالغ (٩٣,٢٪)، وكذلك الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والبالغ (٨١,٩٪)(٢).

شكل (٥)

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار (١٥) سنة فأكثر في بعض الدول العربية خلال المدة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

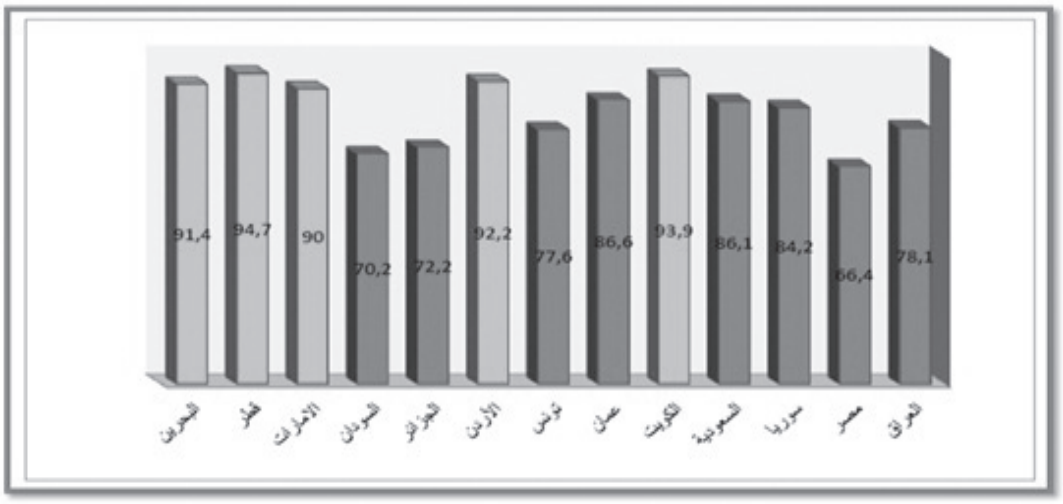

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ ، نيويورك، ٢٠١١ ، ص ١٦٢ - ١٦٥ ..

ثالثا: المؤشرات البيئية:

١- الأراضي الصالحة للزراعة:

شهدت نسبة الأراضي المزروعة إلى الأراضي الصالحة للزراعة تذبذبا خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٠)، وشهدت أعلى نسبة لها في عام٢٠٠٧، إذ بلغت (٤٧,٦٪)، ثم انخفضت إلى أدنى مستوى لها في عام ٢٠٠٩ إذ بلغت (٢١,٨٪)، ثم عاودت الارتفاع في عام٢٠١٠ لتبلغ (٢٧,٢٪)، ولكن ارتفاع نسبة الأراضي المزروعة في عام٢٠٠٧مرده إلى انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة وليس إلى ارتفاع نسبة الأراضي المزروعة إذ انخفضت من (٤٨) مليون دونم في عام٢٠٠٦ إلى (٣٠,٤) مليون دونم في عام ٢٠٠٧ حسب إحصاءات الجهاز المركزي وقد يعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع ملوحة الأراضي فضلا عن التصحر إذ بلغت نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر (٣٩,١٪) في عام٢٠٠٩(٣).

٢- المياه العذبة:

تذبذبت كميات المياه المسحوبة في العراق وتجاوزت كمية المياه المسحوبة كمية الإيرادات من المياه في بعض السنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٩) مما أدى إلى ارتفاع نسبة السحب إلى أكثر من (١٠٠٪)، ويعزى ذلك إلى وجود خزين من مياه البحيرات والأنهار والخزانات لا تتوافر عنها البيانات، ووصلت النسبة إلى قمتها في عام٢٠٠٨ إذ بلغت (١٣٧٪) ويعود السبب الرئيس في هذا الارتفاع إلى انخفاض نسبة المياه الواردة من (٥٦,٤) مليار م٣ عام ٢٠٠٧ إلى (٣٢,٧) (مليار م٣ عام٢٠٠٨، كما أن نسبة المياه المسحوبة انخفضت من (٥٤,٤) مليار م٣ إلى (٤٤,٨) مليار م٣ خلال نفس المدة.

رابعا: المؤشرات المؤسسية:

١- عدد مستخدمي الهاتف الثابت لكل ١٠٠٠ شخص: يشير هذا المؤشر إلى عدد خطوط الهاتف الثابت التي تربط جهاز المشترك بشبكة التحويل الهاتفية لكل (١٠٠) من السكان، ويعد هذا المؤشر من أهم المقاييس لمعرفة درجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلد، إذ يدل على مدى انتشار خدمة الاتصالات الهاتفية كأحد عناصر البنية الأساسية المطلوبة لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي. وتشير البيانات المتوافرة حول هذا المؤشر إلى حدوث ارتفاع طفيف في خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٠)، إذ ارتفع المؤشر من (٣,٨٩) عام ٢٠٠٤ إلى (٥,٤٣) عام٢٠١٠ ، ويعد هذا المعدل منخفضا جدا مقارنة بالدول المجاورة للعراق، إذ بلغ عام ٢٠١٠ في الكويت (١٨,٩٨)، وفي لبنان (٢١)، وفي السعودية (١٥,١٨)، وفي سوريا (١٩,٩٤)، والشكل الآتي يوضح تطور هذا المؤشر في العراق.

٢- الحاسب الشخصي لكل (١٠٠) من السكان: يوضح هذا المؤشر نسبة السكان القادرين على استخدام الحاسبة الشخصية لكل

(١٠٠) من السكان شكل ( ), حيث يوضح هذا المؤشر ارتفاع معدل مستخدمي الحاسب الشخصي لكل (١٠٠) من السكان خلال المدة المذكورة من (٣,٦) (عام ٢٠٠٤ إلى (١٣,٧) عام٢٠١٠ ، وهذه تعد إشارة جيدة على ارتفاع أعداد الأشخاص الذين يستخدمون التقنيات الحديثة التي يرتفع استخدامها بشكل كبير في العالم .

المبحث الرابع

تحديات وسياسات التنمية المستدامة في العراق

يشهد العراق التدهور المريع المستمر في الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية لأبنائه منذ حرب الخليج الثانية وغزو الكويت والعقوبات الاقتصادية، وتلوث البيئة العراقية بالحروب الكارثية مما سبب احتراق وتسرب والزيوت والكبريت السائل والحوامض المركزة والمبيدات الكيمياوية واحتراق اطارات السيارات والمواد الملوثة من المنشآت الصناعية, اضافة الى تعطل مصادر الطاقة الكهربائية والدمار الذي أصاب مصافي النفط وتوقف العمل في وحدات معالجة المياه الصناعية وارتفاع مناسيب المياه في المبازل وتدمير مترسبات الغبار في معامل الإسمنت وتوقف العمل في وحدات تصفية مياه الشرب ومحطات معالجة المياه الثقيلة وتدمير اكثر من (٣٥٪) من آليات البلديات وترك النفايات من دون طمر صحي، وبسبب المواد المشعة من الانفجارات وصناعة أسلحة الدمار الشامل العراقية. وشمل التلوث البيئي تلوث المياه وتلوث الهواء، تلوث التربة والتلوث الضوضائي والتلوث البصري والتلوث الاشعاعي والتلوث الكهرومغناطيسي. وسبب الحصار الاقتصادي والحظر النفطي اكبر الضرر بالكساء الأخضر وازدياد التصحر والضرر بالحيوانات البرية وعموم الثروة الحيوانية وزاد من عدد الإصابات بالأمراض الانتقالية.

بعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ دخل مسلسل الارهاب والتخريب والجريمة المنظمة في سياق نوعي جديد ضد بلادنا ومظاهر وجود الدولة الاساسية، الامر الذي تسبب في تراجع الثقافات الوطنية ومنها الثقافة البيئية وانتشار الجهل والفقر والتهميش وعدم الثقة بالمستقبل وكذلك توسعت عمليات التهجير القسري والفعاليات الارهابية المتطرفة وتعمقت ازمات البلاد الاجتماعية والاقتصادية وتعقدت ازمات النقل والمرور .

ان التخطيط العقلاني لأي توجه تنموي في العراق يجب ان يبدا من الدراسة المسبقة والمعمقة للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لهذا البلد, كما يتطلب هذا الامر النظر الى المجتمع وفئاته وطبقاته الاجتماعية, وقدرة ذلك التخطيط على معالجة النقاط الجوهرية في ظل التعقيدات السائدة والمحيطة كون مصالح ورغبات الافراد لها من الاهمية والمكانة المؤثرة في تقرير السياسة العامة والقرار الاقتصادي وضمان تأييدها واستعدادها لتنفيذ تلك الخطط من شأنه درء مخاطر المعوقات التي تعرقل العملية التنموية برمتها خصوصا وان المعوقات والتحديات والتي من ابرزها ما يلي:

اولا: التحديات السياسية:

هناك العديد من التحديات السياسية التي تواجه التنمية المستدامة في العراق والتي يمكن ان ندرجها كالاتي:

١-ان الخلافات المتواصلة على تولي السلطة بين الفرقاء السياسيين, وعدم نضوج القرار السياسي الذي يخدم خلق القيادات الحكومية تتولى مهمة التصدي لتغليب المصلحة العامة.

٢- ان الواقع السياسي والامني لازالت معضلاته وتعقيداته تحتل موقع الصدارة من بين المعوقات الاخرى, وما تفرزه هذه المعضلات من مشاكل تعرقل أي خطوات اصلاحية للاقتصاد العراقي بسبب الصراعات المتواصلة على تولي السلطة.

٣- عدم نضوج القرار السياسي الذي يخدم خلق القيادات الحكومية التي تتولى مهمة خدمة مصالح المجتمع العراقي بعيدا عن قضايا التحزب والدكتاتورية وحب الذات.. كما ان عدم الاستقرار الامني في العراق, يمثل احد اهم التحديات الاساسية للتنمية المستدامة في العراق.

٤-ساهم الفساد الاداري والمالي وضعف الاصلاح الاداري وسوء استخدام الموارد المالية وهدرها عدم اكتمال مؤسسات الدولة الامنية والقانونية والعسكرية والسياسية بفعل تراكمات التجارب الخاطئة السابقة.

ثانيا: التحديات الاقتصادية:

١-الاقتصاد العراقي يتسم بالسمة الريعية بسبب الاعتماد على سلعة واحدة ناضبة وهي النفط وترتبط أسعارها وكميات إنتاجها ارتباطا كبيرا بالسوق العالمية يجعل الدولة غير قادرة على التحكم في عوامل التنمية الداخلية ويعرضها لتقلبات كبيرة لتشكل سياسة التنويع الاقتصادي وهي أهم وسائل تحقيق التنمية المستدامة.

٢- تمثل عملية التنويع الاقتصادي تحديا كبيرا للاقتصاد العراقي حاضرا ومستقبلا نتيجة لاعتماده الكبير القطاع النفطي في

تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بل وأيضا في تأمين موارد الدولة.
٣-ان انهيار القطاع الصناعي والصناعات التحويلية وعدم وجود صناعات تحويلية اضافة الى تأخر وضعف الصناعات الزراعية والاختلال الكبير بين بنية الاقتصاد والمجتمع والتخلف الواسع في جميع مفاصل الاقتصاد اضافة الى تفكك وانهيار البنى التحتية لهذا الاقتصاد.
٤-ان السياسات التخطيطية وغيابها في تحقيق استثمارات عقلانية في كافة القطاعات وهدر استخدام الكفاءات البشرية في اماكنها المناسبة, وتقنين البطالة المقنعة بطرق رسمية وعدم تقديم الدعم المالي والتقني وضعف التدريب والتأهيل للملاكات الوسطية لتنمية المبادرة الشخصية في اقامة المشاريع الاستراتيجية.
٥-انهيار القطاع الخاص والاستثمارات المحلية وضعف المستوى المعاشي وتفكك الفئات الوسطى في المجتمع وانخفاض نصيب الفرد سنويا من الدخل القومي, كما ان السياسات والاقتصادية والاجتماعية المعتمدة والمطروحة لم تزل دون المستوى المطلوب.

ثالثا: التحديات البيئية:
١-التحديات التي تواجه عدم المحافظة على البيئة الطبيعية بما فيها المحافظة على الطاقة والقياسات للسيطرة على المواد السامة وعلى الملوثات التي تؤثر على الماء والهواء.
٢-تدهور القطاع لزراعي والقطاع الصناعي واستعمال الطرق البدائية او المكائن الملوثة للبيئة اضافة على العمليات الخاطئة للتخلص من النفايات الزراعية والصناعية في الانتاج وطرحها مباشرة الى الانهار او نقلها الى ارضي مكشوفة وعدم الاستفادة من تدويرها.
٣-التحديات التي صاحبت البيئة الطبيعية كالتصحر وازدياد الملوثات الغازية والسائلة والصلبة ومشكلة ندرة المياه وما تمخض عنها من مضار ديمومة الحياة البشرية.
٤-عدم تحقيق اقتصاد معتمد على المكان قد تسبب باستهلاك المصادر الطبيعية أو بزيادة إنتاج الفضلات بسرعة أكبر مما تستطيع الطبيعة استيعابه لدفع الملوثات التي تؤثر بشكل كبير على المجتمعات والتي يتم الحد منها مع الأخذ بالحسبان أن الملوث يجب أن يتحمل تكلفة التلوث.

رابعا: التحديات الحضرية:
١-الزيادة السكانية وازمة السكن وعدم توفير السكن الملائم وظهور الوحدات السكنية العشوائية وعدم توفير الخدمات الصحية, اضافة الى مخلفات الحروب المتعاقبة والصناعات داخل المدن وما ينتج عنها من ملوثات مع تردي خدمات الطاقة الكهربائية واستعمال السيارات الخاصة وعدم ايجاد حلول ملائمة ادى الى العديد من المشاكل في تلوث البيئة.
٢-تحديات البيئة المبنية حيث اصبح هناك تمركز في الفعاليات السكنية والتجارية وزحف المناطق العشوائية بالتجاوز على الاستعمالات المخصصة لغير الاغراض السكنية وعدم اقامة عمليات الحفاظ والتجديد الحضري للاماكن الاثرية والتاريخية وإطالة عمرها بتحسين متانتها وصيانتها.
٣-تحديات التوازن الطبيعي بحيث لا تدعم نشاطات التنمية واستعمالات الأراضي والنظم البيئية ولا تحترم وتحمي التنوع الحيوي البيئي وعدم توفير بيئة مبنية حيوية.
٤-تحديات اختيار الموقع والشكل والكثافة والخلط والنسب حيث يجب أن تحسن وتتناسب لخلق فراغات فيزيائية تلبي أنشطة السكان وتشجع تلاصق المجتمع عن طريق تسهيل الوصول لاستعمالات الأراضي المختلفة وزيادة الإحساس بالمكان لحماية الخصائص الفيزيائية الخاصة بالأشكال الحضرية.

خامسا: سياسات التنمية المستدامة:
يمكن القول أن الاستدامة هي طريقة وليست نتيجة محددة وهي تتناسب مع قوة ومرونة حل المشكلة في المكان أكثر من التوجيه نحو نتائج محددة. كما أن الاستدامة بشكل أساسي عملية سياسية أكثر منها مشكلة تصميمية أو تقنية والحاجز الأعظم للاستدامة يقع في غياب السياسات المقامة لتعريف وإعداد وتجهيز ممارسة الاستدامة, كما يمكن اقتراح عدد من السياسات المتعلقة بتحقيقها ويلي:
١-أن تلبي منتجات المدينة طلبات السكان الخاصة وطلبات السكان المستقبليين. من خلال الاستغلال الامثل للموارد.
٢-انتهاج مبدا المشاركة الجماهيرية والتعاون في الوصول الى حلول ناجعة ومدروسة لحل جميع المشاكل عن طريق تثقيف الجماهير وتنبههم بأهمية التنمية المستدامة واهدافها.

٣-إعادة تشكيل أجزاء المجتمع الموجودة لتواكب التغير في الأعمال والاحتياجات السكنية من خلال تنطيق استعمالات الاراضي وتقسيمها واستخدامها حسب ما مخطط له ضمن التصاميم والمخططات الاساسية.
٤-توفير البدائل لكافة القطاعات ليجد السكان خيارات أوسعكما في قطاع لنقل والمواصلات لطرق السفر والاتصال وتوجيه الخدمات.
٥-تلبية مصالح السكان المتنوعة بحيث يكون التنوع مصدر قوة وليس مصدر تناقض أو تعارض عن طريق إعادة تشكيل المجاورات ومناطق الأعمال حتى تتوافق ومتطلبات السوق، وإقناعهم أن المدن يمكنها أن تحافظ على صحتهم ورغباتهم. وبهذه الطريقة يمكن التقليل من الضغط في المناطق والتوسع للخارج كما أنه من الممكن الإبقاء على الفراغات المفتوحة وتقليل التكاليف الإقليمية للبنية التحتية والخدمات العامة.

النتائج والتوصيات :

توصلت الدراسة إلي أن مفهوم التنمية المستدامة قد لقي قبولا واستخداما دوليا واسعا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي ، وتعددت تعريفاتها ، كما توجد أسس ومؤشرات عديدة للتنمية المستدامة ، ويتطلب تحقيقها وجود إرادة سياسية للدول وكذلك استعداد لدى المجتمعات والأفراد لتحقيقها، فبدون المشاركة والحريات الأساسية لا يمكن تصوّر قبول المجتمع بالالتزام الوافي بأهداف التنمية وبأعبائها والتضحيات المطلوبة في سبيلها واعتمادا علي تلك النتائج فقد أوصي البحث بعدد من النتائج منها :
١- تبني استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يشارك في بنائها وإعدادها كل الجهات والمؤسسات وأفراد المجتمع المعنيين بالتنمية المستدامة والمتأثرين بنواتجها على المدى القصير والبعيد.
٢-استهلاك الموارد باعتدال وكفاءة ومراعاة الأسعار الأفضل للموارد، والاستخدام الأكثر كفاءة للموارد، والأطر الزمنية لاستبدال الموارد غير المتجددة بموارد بديلة، والاستخدامات البديلة المحتملة للموارد.
٣-عدم استهلاك الموارد المتجددة بوتيرة أسرع من قدرتها على التجدد أو بطريقة يمكن أن تؤذي البشر أو النظم الداعمة للحياة على الأرض وخاصة تلك التي ليس لها بدائل.
٤-يتعين تعزيز دور المجتمع المدني على كافة المستويات وذلك بتمكين الجميع من الوصول إلى المعلومات البيئية ، ومن المشاركة الموسعة في صنع القرارات البيئية ، إلى جانب الحكم بالعدل في القضايا البيئية. ولذا يتعين على الحكومات أن تهيئ الظروف التي تيسر على جميع قطاعات المجتمع أن تعرب عن رأيها وأن تؤدي دوراً فعالاً في تهيئة مصير مستدام.
٥-إن العلم هو القاعدة التي تقوم عليها صناعة القرارات ، الأمر الذي يستوجب تكثيف البحوث ، والتوسع في إشراك الأوساط العلمية وزيادة التعاون العلمي في معالجة القضايا البيئية الناشئة ، إلى جانب تطوير سبل التواصل بين الأوساط العلمية وصناع القرارات وغيرهم من أصحاب الشأن.
٦-التوسع في مجال الاعتماد على الطاقة النظيفة المتجددة كالطاقة الشمسية والطاقة المائية وطاقة الرياح.
٧-تقدير الحاجات الحالية والمستقبلية للسكان وتقييم قدرة الأرض على تلبيتها وإيجاد الحلول للمشاكل الحالية والمتوقعة, وضع الحلول المناسبة للاستخدامات المتنافسة بين المصالح الفردية والعامة وبين الأجيال الحالية والمستقبلية.
٨-تحقيق التخطيط المستدام والمتقدم والناجح والملائم لحاجات السكان ومشاكلهم وقد ازداد الاهتمام بهذا النوع من التخطيط نتيجة للتضخم السكاني في العالم مع محدودية مساحة الأرض والموارد فظهر هذا التوجه لتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الأعمال والخدمات والمساكن ولتحسين أوضاع الأراضي الزراعية والمحافظة عليها وتوجيه النمو الحضري بتغيير الوضع القائم للاستخدامات والتغلب على المشاكل الموجودة.

المصادر:

•العوضي، ياسمين محمد، الاستراتيجية السياسية البيئية في اليمن، المؤتمر العربي الاقليمي للتوازن البيئي والتنمية الحضرية المستدامة، القاهرة، ٢٠٠٠.
•البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ ، نيويورك، ١٩٩٤.
•الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لأفريقية المركز الإنمائي دون الإقليمـي لشـمال أفريقية، الاجتماع السادس عشر للجنة الخبراء الحكومية الدولية طنجة، المغرب١٣-١٦ آذار/ مارس ٢٠٠١.
•البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ادماج حقوق الانسان في التنمية البشرية,اذار١٩٩٨.
•السمالوطي، اقبال الامير، التخطيط الاجتماعي، مركز خدمات التنمية، القاهرة ، ١٩٩١.
•الكناني، د. كامل كاظم (اللامركزية وإدارة المجتمعات المحلية)، دراسة في التخطيط التنموي للتجربة العراقية، ٢٠٠٦.
•الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في الع ا رق، بغداد، وزارة التخطيط،٢٠١١.
•الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، سنوات مختلفة.
•البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠١١ ، نيويورك، ٢٠١١.
•الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية٢٠١٠-٢٠١١.
•برنامج الامم المتحدة للبيئة، حاجات الانسان الاساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، عالم المعرفة، الكويت، العدد ١٥، ١٩٩٠.
•حنان عبد الخضر هاشم, واقع متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في العراق, ٢٠١١.
•دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠.
•دوزييه، برنار وآخرون، مفاتيح استراتيجية جديدة للتنمية، الشعبة المصرية القومية لليونسكو، القاهرة، ١٩٨٨.
•زيتون، احمد فؤاد، تنمية المجتمع، دار المروة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.
•ساكس، اجناس، القضاء على آليات الاستبعاد، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة ، ١٩٩٥.
•عبد القادر محمد عبد القادر، قضايا اقتصادية معاصرة، مصر، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، ٢٠٠٥ .
•عبد اللطيف، سوسن عثمان، التنمية المحلية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣.
•عقبة، ايهاب محمود، البعد البيئي للتنمية العمرانية المتواصلة، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة عين شمس, ١٩٩٨.
•فيلفبيت، كلود، المواطن والبيئة، رسالة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة ، ١٩٩١.
•محمد عبد الفتاح القصاص، حين تنفصل التنمية عن العدالة الاجتماعية، مجلة بدائل، العدد الثامن، صيف، ٢٠٠٧.
•منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي ، الكويت، أعداد مختلفة، سنوات متعددة.

•Parliamentary commissioner for the environment , « The cities And their people « , Zeland›s urban environment , new Wellington, ١٩٩٨.
•Goodland , Rebort , « New classical economic and principles Of sustainable development : Ecological modeling « , vol ., ١٩٨٧.
•orld Resources Institute and The United Nations Environment program , « World Resource « , Oxford University press ١٩٩٢-١٩٩٣ .
•Timothy , Beatley and Manning , Kristy , « The Ecology of Place planning for environment ; Economy and community», Island press , USA ١٩٩٧.
•..Hildebrand , Frey , « Designing the city ; Towards a more Sustainable urban form « , First publishing , E&Nspon١٩٩٩